

شرح اشارات نصير العيز الكوفي عليه الرحم

الطائفة العبدية
منذ هبت دندنة الموت

الطائفة العبدية
منذ هبت دندنة الموت

دي كبره حاربه

١٤١٠



MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ

KISIM : V. Carullah Ef.

ESKİ KAYIT No. 1310 m.

YENİ KAYIT No.

TASNİF No.

ذكر لادوية اصطفا رقيقة ار لهما انما ليست حباء ان ان احب
 ما يتلف منها الثالث انما لا يقبل التقسام اسلوا الرابع ان الواجب في
 وسط الرقيب منها في الطرفين على الكس ونده وسط سبعة بين احب
 هذا الارشاد والاول منها تقرير المذهب والبقية تهديد المانيا فضعهم به على ما
 ينبغي ان يعطوا قسطا من ارضاء رغبته في الحكم الثالث من اشارة المادوه الى ان
 الملكة وهرثته ذلك لان احب ان تقبل كالتفكر عند الحكم وقد سبقت
 الاول ما يكبر الثاني ما يقطع الثالث ما بهم والوضوح الفاجدة في ايراد
 الفوض ان الوهم به يقف الا انه لا يعذر على استحضار ما يقسم لصفوه
 اذ لا ينعذر على الا حاطة به بتيار الوضوح العقيل لا يقف لتعلقه
 بالحيات اشتبه على الصغير والكبير والتاثير في الشاير والعبارة بمنها مختلفة
 في السنج مفر بعضها كذا الكسر او قطعا وان وما وفرضها في بعضها وفي بعضها
 كجذب لظلم لان على القطع وفي بعضها باثباتها في بعض الوضوح والاول صحيح
 لانه لم يفرق بين القسم الوهمي والوضوحي في موضوع من الكتاب ولا يحل ان
 ان الوجدان اذ كان كذلك لظلم واحد الطرفين من شيا غير ما يقف اليه
 وان لم يكن لا واحد الطرفين لحياته كسره من ابتداء شروع في النقض
 وانما افاده من الحكم الرابع وبيان ان الوجدان حاسب للطرفين من الماس
 صلاح اما ان يلية الطرفين او يلاقيها وان لا يلاقيها فاما بالسر او بالسر
 فمذهبه قسم ثلثة الاول بناء كونه حاصبا لهما ايضا فبقض الحكم الثاني وهو

الانوار والشكل بوجه
 الصلابة او كسره كالاشياء
 اللينة واما ان لا تقبل

بالانفس
 ان احب من نده الا جزا لان التالف لا يقدر الا بعد ملاقة الاخر او الثاني
 ايضا بناء كونه حاصبا لهما على الكس ايضا لتقف عند اخل الاخر فوهم في نفسه
 وناقض للحكم الثاني مع جيب ذلك سلك لظلم لسياسة الثالث تعذر التفرقة
 واثبت لم يذكر القسم الاول والثاني اذ لا وهما ان لا يلية الطرفين او يلاقيها
 لان الخضم لم يذهب اليها في ايراد الما ذكر القسم الثالث الذي يعيد النقض بقوله
 ليعلم واحد الطرفين من شيا غير ما يقف اليه الاخر وقد تمت بذلك جهة على الخضم
 ثم رجع بنده ذلك اما اثبات القسم الثالث ما طلب نقضه لاشتراك في القسمين المذكورين
 اذ الاول والثاني فظن نقض قولنا ليس لكل واحد الطرفين على الاخر
 شيا غير يقف الاخر هو يصدق مع عدم الملاقات ومع الملاقاة ما كسر ثم ذكر
 الاول لان احواله اظهر وصرح برفق الثاني بقوله وان لم يكن لا واحد الطرفين
 بل يقف كسره وانما خصه بالذكر لانه مذهب بعضهم كسياسة ذكره وانما
 مع احواله سلك لظلم وانما رجع الى اثبات القسم الثالث مع ان المناقض
 قد تمت لانه لا يرد الا نقض على نقض الحكم في نقض الطلب هذا الارشاد ففهم
 لا مرفا لوجب عليه ان يطل جميع الاحصاء وان لم يذهب اليه ذهاب وانما
 بحيث لو جوز له زفية من اخلته الوسط فتركون ملكا لها او غيرها او اثبتت
 قسم واحد المكنون ليدبر ان ينفذ فيه يريد بيان حجب القسم الثاني وهو
 القول بالبدل اخل نفسه اذ لا ما تجا والمطابقين او الهيزين واعلم ان المكان
 عند القائلين بالجزء الحيز وذلك ان المظن عندهم ترتيب معنوي

فانه

ليس كثرية اضافية كما ينبغي ان يحل الكثرة على الالف فيه مستقيم :
 الكلام اقول هذا هو اخذ لفظية فليس العائدة الى العوض وادخل ما اذا
 كان كل واحد يؤخذ منها مؤلفا واحدا وليس له حجم ازيد من حجم الواحد لم يكن
 معنى المقدار على العدم وتغيره لكل عدد من الكثرة اذا اضطررنا الى
 ان يكون حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد او يكون انما هو
 اشيء اثار اما ابطال القسم ان اولها التاليف على ذلك التقدير لا يكون
 معنى المقدر ان ذلك ان الحجم لا يزداد به ثم يتصل على العدم بل على ان
 ان معنى العدم ايضا لم يتصل بالعدم وقد الفاضل الشرح وذلك لم يقع
 الفطن بان معنى زيادة العدد وان لم يكن معنى زيادة المقدار وهو لا يتحقق
 ليس معنى الاضداد ان الازداد اذ كان مقدارا مضافا لمقدار الواحد
 منها يكون غير الواحد ويحتمل ان يقع الازداد في غير واحد من
 لوازمها اذ لا يخلف الحكم الحجم لا يزداد من العوارض لانها
 متساوية في النسبة اما جميعها وازدادت اصلها فلا يتعد ان الشئ في
 لم يكن لها جالما هذا لانها لم يزداد بها وانما كانت على ميزان
 عدم الازداد في الوضوح لا يتغير عدم الازداد في الوضوح فان العظم
 انما هو اطراف انصاف اقل من الدائرة بحيث عند المركز حيث لا يتغير
 في الوضوح وتختلف احوالها العارضة بحسب لما اذا كانت في الخطوط المختلفة
 ويكون منعقدة في تلك البقاع والحق في ذلك ان النقطة في

ن

ابعد

الاد

لقد

لوازم

في حق التباين والتباين قد يكون عقليا وقد يكون وضعيا عند التداخل
 يرتفع التباين الوضعي وان العقلي يرتفع العقدي والعوض دون العقلي
 حكم الشئ بارتفاع العدم بحسب التجويز وان كان كثرية من حيثها حجم فوق
 حجم الواحد او كانت الضافات بينها جميع الجهات حتم لان حجم كل جهة وكل
 جسم هو اقل من اقسام اقسامها من الكوثرية وان اراد ان يؤلف كثرية من
 جسم اذ اطول وعرض وعقدي وذلك يمكن بتقدير اذ واد الجسم اذ واد الجسم اذ واد
 انما يتاثر في بعض الضافات اما بعض الجهات الثلث فغيره لا يضر في بعضها
 فليكن جسم وقطعا لا حجم له جهة مكان جسم حصل حجمه كذا جهة فحصل حجمه وانما
 ذلك لان الجسم لا يطلق الا على اقل من الجهات الثلث والحجم يطلق على ما يكون
 له مقدار ما كان في بعضه فيكون مشتركا في الفاضل الشرح في غير المثلث
 فلهذا ذلك في بعض الجهات او كانت الضافات بينها وبين غير الجهات والعلل
 هذه كلها تفتت من الشئ او الكثرة او من الشئ له لاد الكلام عليها واقل
 ليس الا في اقسامها من جهة لانها قد كانت الضافات بينها لا تعود الى
 الكثرة بل تعود الى اقسامها وترتيبها معوض الضمير في قولها منها التاليف بين الاعداد
 انما يحصل في الضافات بينها في الجهات كما ان يوضع اولها في الكثرة في جهة
 ثم يجمع التاليف في الجهات ان هو لا يغير على الكثرة ولما كان الفاضل الشرح في
 ان الضافات ليست في جهة بل في الضافات على النسبة بين حجم الحاصل
 من الكثرة المسماة وبين المؤلف من غير الشئ من جميع الجهات وذلك بعيد عن الطلب

قال

الاداء

وحرر من قوة البرزخية الحكم من الالفك اقول هذا غير مستقيم لان الفلك
 قد يرضى لها الانفصال بعد معاينة الفلك يوم ولا حل ذلك شيئا لما ذكره في
 سيجر من فاعله بان يقال انه جعل الحكم جريانا لان بعض الحكماء الفلكيات
 وبقرا فمفصل لا يكون غير قابل للانفصال بل لعدم اسباب الانفصال المذكورة لعدم غلب
 الانفصال بالزم ذلك وجب لا يمنع حصول جميع الانفصالات المذكورة مما ذكره
وتعلم ان المتصل بذاته غير القابل للانفصال ان انفصاله لا يكون بمقتضى الموصوف
بالا من غير ما يربطه بالقبول بذاته هذه الصورة الجسمانية من التفرقة ان انفصالها
 وانفصالها لو كانت بحيث لا ينفصل الجسم التعليل من ذلك الامتداد والنزعة الشغرة
 حال كونه في ذلك وشكلها بغير ان يخلط الابل في ان اسم المتصل قد يطلق
 على هذه الصورة قول الشيخ في الشفاء بفضل من ان المقادير من هذه العبارة لا
 الجسم الذي هو الحكم المتصل الذي هو الجسم مع الصورة فلو حصل المتصل
 بذاته منها على الجسم التعليل الذي هو المقادير لكان البرهان على اثبات الالهية
 بحال ان الحق ما ذكرناه ويريد ما يقابل له انفصال الالهية وانما فيه
 المتصل بالذات لان المادة انما تصد ولكن بغيره من الصورة وانما فيه
 القابل له انفصال الانفصال لا يكون بمقتضى الموصوف بالبرهان
 لان القابل له انفصال الانفصال ليس بالحققة من حيث الخطأ الغير الذي
 يقبلها ويكون ليس هو الموصوف به وهو المادة لا غير وبقا الجواب عن حيث الخطأ الذي
 يطرأ عليه عدمه ويتغير بغيره فلا يكون موصوفاً بغيرها موصوفاً بانفصاله عن الانفصال
 لا يقبل الانفصال ولا الانفصال لانه لو قيل ان انفصال المكان البرزخي قابل لعدم ولو
 قيل ان انفصال المكان البرزخي قابل لنفسه فان قوة البرزخية وجوده القبول لا يقبل

لا يكون

مطار كالمصورة التي تتغير
 هو ميزا الاتقالية عند تزيان
 الانفصال فلا يكون

وفيها وجوده قوة البرزخية الحكم من الالفك اقول هذا غير مستقيم لان الفلك
 الانفصال قبل وجوده اشرح حالا الانفصال وبين وجود الانفصال المتعلق للانفصال
 كاهره وهو الموصوف بتلك القوة ليس هو الانفصال بل هو السابق لوجوده في الانفصال قابل
 للانفصال ان انفصاله هو الالهية ما لم يتصل بها من الصورة الجسمانية بغير التعلق
 التام لوجوده وصورة الجسم التعليل الذي لها فانه لا صورة للصورة الجسمانية
 ويذكر ايضا يدل على ان الشيخ اذا اراد بالقبول بذاته الصورة الجسمانية والقبول
قال الانفصال ان قوة فاذن قوة هذا القبول غير وجوده القبول فتبين ان
 بالقوة وذلك انه ذكر ان بعض الحكماء كحديث لا الانفصال في غير الانفصال
 اليه وكل ما يحدث بقوة حادثة حاصل قبل حادثة وكل ما هو حاصل قبل حادثة غير
 ذلك البرزخية فاذن قوة قبول البرزخية وجوده ذلك القبول وانما قصر على المقادير
 الاول الموصوع السابقين ثم قال ان ثبات المادة لا يمكن الا بهذه النتيجة لا
 ان انفصال الجسم المتصل قد يرضى لان انفصاله لا بد لذلك الانفصال من الجمل ليس جمل
 الانفصال فلا بد من شيء وفلكا في صحيح لان الانفصال عدم الانفصال عما ذكرناه
 ان يقبل عدم عدمه كاستدلاله بالثابتات فلا بد من بيان مغايرة قوة الانفصال لنفسه
 الانفصال تلك المقادير ثم بان انما يتبين بانها الامور الاضائية البرزخية
 لا فخر اذ انما ان ذلك المحل ليس هو الانفصال ثبت شيء آخر هو الالهية اقول انما
 في الكلام من غير نظر لان اعدام الملحقات لم يمت اعدامها مرة ثم يستدعي في الثابتة
 للملحقات وان انفصالها كان عدم الانفصال عما ذكرناه ان يقبل على ما قال فقد ثبت
 محله وهو انما يتبين ان يقبل والحق ان ما اشرع لذكر مغايرة قوة الانفصال
 لان انفصاله فكل ما هو خال ما لا يقبل بالقبول فوالحقيق انما القابل ليكون

الجسمانية الجسمانية

مطار سکا
میرزا
الانقض

مقتضى نفسه انه لا يتصور له الحجب والجمهر لا يتصور بالعرض والاضيق ان يعلم ان
الوحدة الشخصية البعد الزاويها البعد لا يعرف ان له اية الة بعد خصما
من الصورة ليرتفع بها احوال كسبية لينة على اتصال المادة بالوجود او القدر حسب
ما ذكره الفاضل ان روح وغيره كقولهم لو كانا بعدا لمسية بعدا صحتها مقتضى لانها
ووجودها المادة توجد في العالمين كان بعد المادة ليس بالانفصال بعدا صحتها مقتضى
لانها المادة الا اذا وجدوا وجودا اخر في نفس الامر غير ذلك في الشبهة ذلك
لان المادة الوجودية في العالمين غير موجودة في نفسها لوجودها لا يتصور على انها تنفصل
بها ان تعاقب الصورة الفاضل ان روح عارض شيئا في حجبها عن البعد واما ان
الربط على التقدير ثبوتها ان كانت متخيزة فاما على سبيل الاستقلال فاذن كان حلول الجسدية
معاد فيهما فحينئذ في الثقلين والاضاع لم يكن في الجسدية اما في الجسدية وانفصالها محتاج اما في الجسدية
اخر واما على سبيل التبع فاذن كانت صفة الجسدية ولم يكن للجسدية حال فيها وان
لم يكن متخيزة استحالة حلول الجسدية الحقيقية في نفسها بالبدئية وبنوع التميز فمشتق على انها
مضمومة فان ما لا يميز على سبيل الحلول في الغير لا يجب ان يكون متخيزة بالانفصال بل ربما يميز
بشرط حلول الغير فيه وان عزم من ذلك كونه صفة لذلك الغير ثم يتبين ان تلك تقول ان هذا
ان الزمان فانما هو في قبيل الفلك والتفصيل ليس في حجبها حسب كذا كذا ان الزمان
والقرينة ان يقال انكم استدلتم بانها وجود ان تفكروا ان انفصالها بالانفصال
بعض ان حجبها كونه مقارنا للتقابل وذلك لا يتصور وجوب كون جميع ان حجبها مقارنا
للتقابل فان منها ما يقبل الفلك والتفصيل بالانفصال كالفلك وغيره من الحجب الصلبة الصلبة
وان كانت قابلا للحجب التمام فان خطرنا اياها كذا فاعلم ان طبقة الامتداد الحجاب
في نفسها واحدة هذا التبيين المراد في ذلك الزمان وهو تميز مفهوم الامتداد الحجاب من الزمان

[illegible]

六

كل واحد من سائر المتفرد من المادة فلا يتصور احد دون كل فضل من سائر:

قوارضها بل يفسدونها اختلاف ولا اعتبار فاذ لم يفسد حكم الفلك وما كثر له

ان الشك حصل لك عن يوقه اوجبت لير لا ملك البرية والكنز لك يا من

و جوتها نخل و بیهادک و بیاب و کلبه ای که نایکون لایقون

بعد ذلك جرت العفل كونه جواز مغفرة ما بعد حصول مودة الطلقة، ان الشك حصل

للفلك عن طريق اوجت لبرولاه اولاً تلك العودة للجسيمة المضيئة للخطبة برغم ذلك

الشكل المعين الذي له هذا الشكل إما من نفس مولد ولا من صورتها للجمعية

و يريد بذلك الصورة المرفقة للفلك والقوة اسم ليد التغير في اثره

في حيث هو غير الطبعه تطلق على ما كان متناسبه والمراد منها هو الذات النفسانيه

والصبر في الفعل لذاته فطبيعة القوة هي ذات الشرائد والصبر في الفعل لذاته

نفره والصدرا الذي استخرج الشجر الذي راحته التبريد فيه ثم قال فلما وجب

هذه الفلكية ذلك الاستعداد والنقل واجب بالكتاب ذلك السبيل المذكور الوجه

الحل لا يكون صورة الشكل لا يكون ما يفرض بعد

فصل في معرفة ما يقع فيه من الأفعال والصفات والاعراض

هذه النسخة من كتابه الشريف

ما يرون من هذه الحوادث كعبه نقل سلسل انقل لتوهم عربيا بما بعد سلسل ركنه اسفل
المنشور في بعض النسخ انهم - الكواكب - انتم في كل الجوه استقفا

[illegible]

الكاتب محمد امين

مکرمه و عفو الی انکه ارضاء الی الله و انما هو لیس بکلم

یہاں سے لے کر ایک سو تیس تک کے اعداد و اشیاء کے نام لکھے ہیں۔

7.

بغير الشكل القديم ذكره ولجوزنا ان يكون فاعلا قول لا يكون مفعولا لعل لمكون

على هذا التقدير ما هذه موصولاتها انما هي في هذا المعنى عارض ومانع حسب مقارنتها بالبيان

فك الصورة وكلها وتخرها، وهذا لضعف من ماض، وهو من الكل والجزء

لا بد من الاغراض وان لم يكن الجزم مغرضا بعد حصول الكل فان هذا المغر هو المانع

لأن قبول الحقيقة المذكورة ليس بمقارنة المادة القابلة للصورة الحسية

الحامل اليها التجزئة مما بطرأ ان الفضل عليها والالبعد ان لو افرد لم يكن منها

نیز در جواب شیاد الاطیبه المقدار نیزه و تلک الطیبه هر دو صدقه ام تصرف کن و غیره

ذلك الغرض لا في نفسها ولا في غلاد لا في مقدارته قابل من باب ان حتى ينفذ

من يختلف فيه عرض الكليد والخزنية ليس يمكن ان يقي هنا طعنا من غير ما يرد

بجانب الطمان و ذوالا واصل و موضع الكتاس بقائهم و ذلك ان صار ما هو

بما لا يخفى عليه ان القدر الذي لم يكن الطليق والجزئية اصل فضل وما

لأن كل شيء واحد فلا يفقد أحد حقه بالكل والجزء وليس هناك علماء مدعو

[illegible]

نظر طایف و غیر طایف و بزرگ و کوچک و در میان و در خارج و در میان و در خارج

عقبها ان من سببها ان لا يكون له حادونه فابن رجب رحمه الله لم يذكرها في كتابه

حب الوطن له نور من انوار فضل الله تعالى على عباده واوليائه
والذين هم في صفه من المؤمنين الصادقين

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة والهدى

الذي في المقدار الشكل المذكور، وضمنه رتبة الحشيشة والفكر في

۱۰۸

الانفسها في

وقت

والله اعلم

فلو فرضنا وجودها في صورة كانت من وضع ثم طغى الصورة فصارت ذات وضع
 مخصوص بربوبية انشا على الصورة في الهيئة المجردة عنها وبقية القسم الثاني
 البرهان المذكور في الفصل المنقسم في تقريره انما هو فرضنا وجود جسمية وثبات
 ما وضع بالضرورة لما تم فرضنا الصورة طغىها وصارت ذات وضع بالضرورة
 لا شاع وجوب جسم في موضع لكان لا ان لا يحصل الهيئة في موضع في الهيئة
 او يحصل وان حصلت في موضع اما ان يحصل في موضع او في موضعين او في بعض
 والاول الثاني هذه التسميات محالة في بغير العقل والاشياء محالة في ذلك
 الوضع اما ان لا يكون او ما يباين فيه او يكون او ما في ان لا يكون او ما كانت
 النسبة لا وضع الوضع وان كان محتملا في الوضع دون غيره ترجيحاً لحد الصورة في
 في فرضه وهو محال في بغيره وان كان او ما يباين في الواقع ان يكون كانت محالة
 قبل ان طغى الصورة او حصلت في ذلك في فرضه انما هي محالة في ان
 الكل وصدقها نظير في الوجود في الشئ او في نظيرها وبقية الفرق بينهما في النظر بين
 وارض من ذكر التسميات المحالة في بغيره لا يجوز فليس يمكن ان يقال ان ذلك
 لان الصورة ليست طغىها هناك بل يمكن ان يقال ان كانت في صورة قرب
 لما وضعها هناك او كانت قد عرض لها وضع هناك ثم طغى الصورة الى غير
 وان لم يكن يمكن في غير ذلك في بغيره كحسب هذا الفرض هو انما في امتاع القسم الاول
 والفرق بينه وبين نظيره انما يباين الاشياء في ان لا يمكن في الهيئة في الواقع
 الصورة كانت غير متعلقة بالوضع انما حصلت في الصورة من يمكن ان يقال
 ان ذلك ارجح له في ذلك الوضع انما كان في الصورة طغىها هناك
 وذلك لان الهيئة لم يكن هناك ولا في موضع فهو ثم انما يقول ان يمكن ان يكون

نظير الوجود وهو ان يكون الهيئة في صورة توجب لها وضعها هناك كجزء من المواد
 مثلاً في صورة الهيئة في صورتهما الذاتية توجب لها وضعها هناك او غير ذلك قد
 عرض لها وضعها هناك كجزء من المواد ايضا فخرج بالتسليم من مضمون ما وضعه الطاهر
 ففرضنا لما وضعها هناك ثم عرفت صورة الهيئة في بغيره ولعلت صورة المادة بغيرها
 فحصل الهيئة في الصورة انما هو بما في موضع خاص كونه ذلك الوضع او ما يباين في
 كانت حاصلة قبل هذا الوجه كحسب الصورة في الوجود والارض في انما كانت في قوله وان
 ليس يمكن في غير ذلك في بغيره كحسب هذا الفرض في الفرق المذكور وليس يمكن ان يقال
 ان لقب الصورة عين لما وضعها في الواقع في الهيئة الركوب في جوارها
 وصدقها كجزء من الوجود ان يمكن ان يقال في الوجود المذكور كحسب وضع
 في بغيره كحسب الصورة وصدقها كجزء من الوجود كحسب وضع الطاهر في ذلك
 الوضع كجزء من المواد بغيره فيكون مضمون الطاهر كحسب مضمون الاول وهو ان
 مكان طاهر ليدان ان كان موضعاً لغيره في الواقع او ان لا يمكن ان يقال ان
 مجردة في انما يباين في امتاع القسم الثاني وهو ان يحصل في الوجود في ان يمكن الصورة في الهيئة
 وبيان الفرق بينه وبين نظيره في الوجود انما يباين الاشياء في ان لا يمكن في الهيئة في الواقع
 المواضع التي تقتضيها الصورة التي تكونها في ان يكون في الهيئة في الواقع
 وكحسب الصورة في سبيل حصولها في بغيره او في الوجود في قوله وليس يمكن ان يقال
 ان الصورة عين لما وضعها في الواقع في الهيئة الركوب في جوارها
 الارض وان عرفت في القسم الثاني في الصورة في الوجود في الواقع في الصورة في الهيئة
 في بغيره كحسب هذا الفرض في الوجود في قوله وليس يمكن ان يقال
 في ذلك لان الهيئة لم يكن هناك ولا في موضع فهو ثم انما يقول ان يمكن ان يكون

للكيفيات حيث قال انا مع صورة يوجب قبول الالفلك في ملبس فذلك
 بسبب اختلاف الكيفيات بسبب تلك الكيفيات ثم قال انا مع ان وقت
 ليس مع ان اثبات امر زائد على الصورة الحسية والمادة فربما لم يكن
 بانه لا بد من اثبات ذلك فكل جسم في ان الحس اما غير متحرك او متحرك
 فلا يمكن القطع بان عدم قبول الكيفيات المختلفة لا يصلح صورة ذلك لان تلك الكيفية
 لا زلة للفلك فلو كانت الصورة موجودة في ذاتها ان يكون لا زلة للحسية العقل
 او لا يكون والثاني في ان المبدأ واللائم تشع ان يكون ملبس الزوال وان كانت
 لا زلة فزومها اما النفس الحسية او لا يكون حالها في اول كونها في اولها او
 لما لا يكون حالها في اولها والاول بطلان الحسية ان كانت مشتركة بينهما كما
 عزيز ان يكون الصورة العقلية مشتركة بينهما بين الحس والوجدان وان لم يكن
 الحسية امر مشترك في نفسه مستقط اصل للوجود والثاني بطلان الحسية
 ان لم يكن لا زلة في مشعر الصور العقلية بسبب ذلك وان كان لا زلة في
 جسم التقييم المذكور في غير ملبس والاربع البطلان في ذلك ليرى ان
 يكون احسبانيا او احسبا والاول بطلان ما بطلان ما يقع الدور
 مفروض في لزومها لو كان الحس احسبا في الحس اما الحسية او الحس في نفسها او
 الحس او غير ذلك كمال والحس في ذاته الثالث ان الحسية في حسية الفلك
 كحسية الحسية غير ملبس في بقية اللزوم للفلك او ما من ان بقية في
 والاول بطلان ان يكون لزوم الصورة للفارق فغير ان يكون لزوم الكيفية
 كمال وسط الصورة ولا بطلان الثالث من اصل التقييم في ان يكون
 لزوم الصورة في ذرة الفلك ملبس فيكون لزوم الكيفية لمادة مرنم توسط

الصور

الصورة في ان قلت هذا لا يترافق في مرنم بانه لا يمكن مقدر مقدمات
 الدليل في هذا التقييم ولو كان معارضة بالعارضة على مكلف يقول ان لا يكون
 هو بسبب مقدمات وهر ان العلة اذا اردت الدليل في ان لا يكون جميع مقدمات
 الدليل او لا يسلم ولا شك ان عدم تسليم جميع المقدمات لا يكون الا بغير مقدمات
 من تلك المقدمات وهو اما منع مقدمات على التعيين وهو النقص التفصيلي والناقض
 واما منع مقدمات على التعيين وهو النقص الاجمالي او الحس جميع مقدمات الدليل فاما
 ان يورد دليلا على ان المقدمات العقلية لم يورد فان لم يورد دليلا على ان المقدمات
 ادعاء حصل الالتزام وان يورد دليلا على ادعاء فهو معارضة ثم النقص
 والمعارضة في بيان في الدليل ببيان ايضا فمقدمات الدليل في كونها
 على الدليل نقضا تفصيليا كما سبيل الاحمال ومنافضة على سبيل المعارضة فقط
 فان ان الاعمراض لم يتوجه على الدليل الى ان احد المنهج الثلاثة
 في المعارضة انما يتوجه اذا كان الدليل نظري فمقدمات تحقيق الدليل او
 الدليل لو كان قطع الدلائل ومسلم الدليل فلا بد ان يسلم الدلائل في
 وجود اللازم وهذا ليس بغير ان المعارضة كقائمة ومقتدات الحسب
 ان فمقدمات دليل الدلائل في كذا في فمقدمات كالتفصيل في ترتيب
 المنهج ان لقيام النقص على المناقضة واما على المعارضة اذا ثبت هذا الدقير
 فنقول انك الاعمراض تفحص اجزاء والقرينة ان الدليل على اثبات المقدمات
 الصورة في الفلك ليس بجاملا احد المار من لازم وهو اما وجوده في
 في الحالات او انتفاء مقدمات المقدمات والاول بطلان التعيين منع مقدمات
 المقدمات وقد ظهر ان لا يمكن للنقص الاجمالي ان يمنع مقدمات على

المركب ١ بدون ٣

النقيض اما في الغالب فوجب ان احد ضفتيها وهما سهل قبول الاشكال
 وصورة الاشكال في الصور النوعية لكن ان لم يكن في الاشكال في الاشكال
 انما كيانها لو كانت وجودية وهوم اجابته ما بالصور النوعية ليست
 لازمة لجمعية الفلك لانها لو كانت لازمة لكانت اما لا في الجمعية المطلقة
 او لا في الجمعية المحققة بالفلك الاول لان الجمعية مشتركة في كل كانت
 الصورة النوعية لازمة لها لكانت مشتركة بين الحب والوجود والاشكال
 بل لان خصوصية الجمعية ونوعيتها انما هي الصورة النوعية فلو كانت لازمة
 لها لم تكن مستتبوا باي اوجه ليقطع الفكرة المذكورة لا يتبين لها علم هو الصورة
 النوعية للفلك اذا قلنا بل في الجمعية الصورة الفلك انما يتلك التمسك لانها
 الجمعية الصورة النوعية للفلك انما هو نفس صورته لا يبرز انما هو فاما استناد
 الصورة الى المادة فغير معقول لان القابل لا يكون فاعلا ولا متعلولا وبهذا
 الكلام معارضة فرغمات النقيض انما يتوجه اصلا وفيه نظر لان نقول
 يجب ان الصورة النوعية يجب ان خصاص الجمعية الفلكية لكن لا ينافي ذلك
 كونها لازمة للجمعية المحققة غاية ما في الباب انها يكونان متساويين وكيف لا يكونان
 لازمة ودرجتيه انهما كما على الجمعية المحققة والتمسك بالاشكال على لزم لانهم
 لو اقاموا النقيض لكانت لزم الصورة للفلك مطلقا على تقدير وجود
 الصورة فيه فان ارادوا لعل الصورة النوعية ليست بلازمة للفلك انما ليست
 لازمة للفلك على تقدير كونها موجودة في الفلك فهو لا ينافي في كونه الصورة
 على ذلك البعد بل هو ان كونه الصورة وجودها معا على ذلك البعد
 وان لم يكن في الاشكال او هو اول السؤل وان ارادوا انما ليست لازمة

للفلك

للفلك مطلقا فهو ايضا لا ينافي في لزم الصورة وجودا في الفلك
 مطلقا انما اشفا واللازم لا يستلزم كونها لازمة على انها ما يولد كلام الام
 من يمكن ان يت لو كانت الصورة موجودة في الفلك كانت لازمة لجمعية
 الفلك كاسبق واللازم منتف كما ذكره الشرح لغيره من حيث والموالان
 وادريان على قوله استناد الصورة الى المادة غير معقول كما لا يخفى فقد ظهر ان
 كلامه في هذا المقام خارج عن التوجيه والحج فوجب ان لزم الصورة النوعية
 للفلك لذاته فان اللزوم بها يستند لذاته اللزوم كما يستند الى ذات
 اللزوم على غير ما ذكره في القسمة ان اللزوم كما لا يكون عالما للجمعية ولا على
 الخارج كما هو لا جبايا وهو ليس بخارج فلا محذور من ههنا تبين ان اراده
 في صورة القسمة لو كان صورة نفس القسمة على ما هو الظاهر فلا ريب في البطلان
 فمن البين ان توجه ان يت لو كان لزم الجمعية الصورة الفلك لان هذا اللزوم
 انما لجمعية او للملح فيها او للملح او لغيرها فان هذا امر يدور في اللزوم كما في ذلك
 من يدور في اللزوم ولو كان المراد ان الكلام في التمسك لا يتم لانه ان يكون
 لزم الجمعية للصورة انما قاله الامم ان لا يتردد في انما انما انما
 امور موجودة في السبب لهذه الاشكال لكن المظهر ان فيها صورته في مبادي
 الى نظام الحب ان يكون صورة الجواز ان يكون او اضافتها في هذا الكلام
 على ان تلك الامور سبب لوجود الحب من حيث كونها لمرادها في ذلك
 وانما هو بدال في الدليل اثبت كونها صورته انما قاله انما الى الان ما
 راسخا احد منهم في غلبا بالبرهان على ذلك عقل من البحث في كيفية

لفسنها فهو ليس بخارج في اللزوم
 لزمه في لزم الصورة الجمعية
 في لزم الجمعية للصورة

الثاني فان نتجت من ان الصورة مملوءة بالجوهر والصوره انما
 ما هو اعم من الصور الكلية والصوره النوعية فقد احسن حيث قد انفق الجوهري
 ثم اور المناقضة ثم المعارضه لوجهين اولهما ان هذه الصورة محتاجه للحسنة
 لانها اما ان يكون طارزا للشيء او في الهيكل بغير حلول الحسنة فالحسنة ان كانت
 مملوءة لها الزمان الدور والى ان يكون صورها انما يكون مقدر الحسنة رجا
 سلمنا ان هذه الصورة ليست مقدر الحسنة لكن لا يلزم منه ان لا يكون صورها اذا
 لم يكن شرط الصورة ان يكون مقدر الحسنة بل شرطها المقدم الهيكلية كما يتبين
 انها مقدر للهيكلية في دورها فقدر انما في هذا الكلام ان تقوم الهيكلية بصورة
 يعلم ان كانت التامة فترجى لا اثباتها **قوله** ليس بغير انما هو
 كما هو متيقن صورة جبرانية وهذا الفصل لا يحقق الا بعد تقدم مقدرها الى
 الطبقة الكلية اذا حصلت في العقل لم يشع في حلها ما كثر في الشخص اذا حصل في
 العقل لم يشع في حلها ما كثر في فلوله بل في الشخص ارزاد على الطبقة النوعية فيختلف
 من هذا الوجه وذلك الى ان المراد هو الشخص النقي قد عرفناه ما هو مشع وقوع
 الشرح في موصوفها ثبت ان الشخص مركب العقل والطبقة النوعية والشخص في
 هو كذلك في الخارج من ان في الخارج هو و بين احداهما الطبقة النوعية والذات
 الشخص اولى في الخارج الى احوال الذات والوجود اذا حصل في العقل
 بعد ولان النوعية هي كسب فان في النوع ارزاد على الطبقة الكلية اعز النوا
 وما يتخذ ان في الخارج بالذات والوجود وقد بقيت الاشارة الى ان هذا هو
 الحق لكن الاشبه للحل انما هو ارزاد على الطبقة النوعية في الخارج ثم الاتيين
 النوع اما ان يكون مملوءا كالميت او لا يكون فان كان مملوءا كالميت كواجب

الوجه فيكون مملوءا كالميت ان لم يكن فانما ان يكون الفاعل كافي في نفسه وان
 لا يكون فانما كفا العقل كان ايضا فلو كان مملوءا كالميت فلو كان مملوءا كالميت
 النوعية متبانية من غير انشا من ان لم يكن بل لا بد من القابل فانما ان يجد القابل
 فهو ايضا مملوء مملوء كالميت فان كفا رارة واحدة لا تفصل او يتعد القابل
 فيتعذر التعيين فيتعذر السواد و قد تم ان تعد الطبقة النوعية كسب الالة
 ان لا يكون الالة كافي الفاعل كافي فافاضه فلا بد ان يكون مملوءا كالميت
 ووجد و قد مضى في السعد و قد فاذ انما هو هذا فنقول طارزا انما قد ثبت ان الحسنة
 ليست كافية بذاتها بل في كمالها ثبت انها في مملوء على ان لا تشغل عنها فيها اليها
 فقد ثبت ان الحسنة فرد و ما تشخصها يحتاج الى كمال فانما ان بين ان كمال
 لا يكون تشخصها لا بد من انشا و قد و ذلك ان الحسنة العنصرية تختلف في الوجود
 وان اشكالها كانت الهيكلية كافيها كانت ان قد اراء الاشكال في كمالها كالميت
 الهيكلية في الحسنة العنصرية ولا يلزم من ذلك في الكلام الجبر فان الفيلسوف الجبرية
 انها الالة لا البقاء في زمان يكون الالبام فتلو بالكلية والجبرية ويكون
 في ذلك من حيث في كماله اراء المقدار في عرض الشا بنوع العارض لا يستلزم انما
 في الموضع وهذا الكمال اشتمل على ثلثة اجابات المبحث الاول لا هي الصورة الحسنة
 في تشخصها و قد استنفاد من القاعد المذكورة الا انها لما لم يتبين بعد منها توجب
 ان قد اراء الشرح اليه في كسب وفي نظر فان الثابت بالبرهان ليس الى الصورة
 محتاجه الى الهيكلية في تشخصها فمن ان يلزم منها محتاجه في تشخصها اليها
 و احتياج العوارض لا يرد كالميت من احتياج الموضع اليه كالميت الثاني ان الهيكلية
 لا يكون تشخص الصورة و ما ذكره لا يدل الى ما انها في كافي في نفس المقدار

انما يقع وجوده وادخله وترتب العبادات لا في الهياكل بل في ترتيب الوجودات
 لانها نهاية وتهيئة للكمال فتعني ان يكون ارتقاء الحوادث الى ارفع رتبه
 ليس بحد بل هو لا يقع في العدم واما في رتبة الوجود فلا بد ان يكون عددا سابجا لزيادة ارتقاء
 الوجود الا ان لا يكون الوجود ذاتا في ذات لا بد ان يكون بعد كل
 حادث حادث اخر لا في رتبة بل في رتبة رتبة في رتبة من وجود الحادث وعلته
 الحكم الاول هو المبحث عن عدم الحادث وعلته حكم الثاني ما ذكره الامام
 واما ما قاله ان روحه في رتبة كسر الكسرات في كسر السردية وكسر بين
 عالم النجاسات والسموات لانه لا يثبت ان وجود الحادث لا يكون الا كجيب
 استعداده است بقاءه كاستعدادات المتأخر لا يكون الا في زمان مستمر كجيب
 مستمر لا في جايه ثبت استعداده ووجود الحادث في كسر السردية من رتبة الوجود
 لا حادث حادث بل يكون جميع الاشياء ازليا ابديا لان البقاء الاول لا كان
 رتبة الوجود كان معلولا ايضا واما في كسر العلول معلولا في رتبة النهاية ولا موجود
 الموجودات الا وهو معلول المبدأ الاول بالذات او معلول معلول فيكون
 جميع الاشياء موجودا دائما في رتبة سلم النجاسات في كسر السردية ابتداء عالم
 الحوادث فان لها جهتين واما وجودها في رتبة كسر السردية واما في رتبة كسر
 في رتبة رتبة الوجود واما في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 او ضاع الجسم المتمركز بها وكسب تبدل الوجودات في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 المبادر الدائري لا الحادث ولا رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 قوله **والعلم ان الهياكل مستقر في رتبة الوجود** الفصل في مقادير الهياكل

لا يحفز على رتبة بل في رتبة الوجود ان المقصود منها كون الصورة في رتبة كسر
 الهياكل وان رتبة الوجود في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 ان الهياكل مستقر في رتبة الوجود في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 المقصود من رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 الصورة في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 لا يقتضي الصورة كجيب في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 كجيب في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 من وجودها في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 لا يلزم ان يكون قايما بغيره نعم لا احتياج عوارضه في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر
 في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر السردية في رتبة كسر

ان الاول منها عاقله ان كان الصورة كونه اما مطلقا او جزئيا على الاول
 على الاول او وسطا فالتقسيم واقله اما ان يريد بالعلم المطلق العلم الثاني والعلم
 الفاعل فان اراد العلم الثاني فالصورة اذا كانت في جهة اليها فيخرج منها علم
 كانه او جزئيا على ان ما يحتاج اليه الزيادة المجهية ما يحتاج اليه الزيادة او بعضه فلا ثالث
 لها وان اراد العلم الفاعل فلا يمكن ان يكون علمه مطلقا وان كان علمه
 لا يمكن ان يكون الا في وسطه ولا ينفق هذا العلمانية وهو ان ياتي المراد العلم الثاني
 فيكون العلم الثاني وكبر العلم لا يكون وسطا او في طرفه فالصورة الثانية
 علمانية او لا فان لم يكن علمانية فاما ان يكون وسطا او لا ان يكون كان لم
 يكن فخر من العلمانية في الوقتية العلم والوسط على جهة العلم الثاني او اما
 انه زاد في العلمانية في الصورة وهو غير مذكور في المتن ولا اراد القول في زياده
 بل لا بد من ان يكون علمه في العلمانية في قوله في ذلك القسم مراد ان كان
 العلمانية في قوله اما قوله ان لم يذكره لان مورس القسم هو ان العلمانية مقفلة
 فوجوده لا ينافي الصورة في كمال هذا العلم ففاسد لان الحقيقة ان يكون
 ليس هو القسم والعجبة ذهب منها لان ليس لهذا العلم افعال في صورة
 تعقيب الصورة ما يظن ان هذا العلم اذا اصاب في حاشية لا يظن ان
 ان كان قد قدم في القسم مقفلة وهو ان الثاني من الشئ ان يكون كونه
 هو موجه لان علمه او كان علمه او اصدقه موجه بحيث يعقب تلك العلم فالحال
 واصله منها بان لم يكن كسائر المقادير في العلم الموجه من التركيب لها ووجه المقصود
 فلو ان اجاب العلم على امر الوجهي لم يكن انفراد احداهما عن الاخر فلا يلزم منها
 وانما قال لم يكن فرضا هو بانها لو ازلت لكانت علمه على تقدير انشاء فقول

العلم

العقل وقوله وان معلول زياذ ان غاية مقبولة لا زاد ان لم يكن احداهما علم لآخر
 لم يكن احداهما معلول ولا تفصيل هذا الكلام ان ياتي اذا كان شيئا في احداهما علم موجه
 لآخر كونه فيهما فلا يلزم لان العلمانية علمه الفاعل على العلمانية علمه موجه
 يشع الفاعل كالمعلول عنها فالعلمانية تحقق الطرفين واذا لم يكن احداهما علم موجه بل
 كانا معلولين فاستنادهما الى العلم مطلقا لا كيف في العلمانية فيهما والالهيات
 الموجودات بسبب استناده لكونها معلولة لوجوب الوجود واستنادهما الى العلم
 الوجودية ايضا غير كاف في العلمانية فيهما والالهيات المعلولات القديمة مستندة الى
 وجوب الوجود وعلمه لهما لان العلمانية العلمانية العلمانية كلف العلمانية
 المعلولات القديمة يشع الفاعل عن وجوب الوجود فلا بد من ذلك مقتضاها
 العلم الموجه لعل كل واحد منهما بان علمه وتعلق كل واحد منهما يجب ان يكون في
 ذاته لم يمتنع العقل في بعض الاوقات صح انفراد احداهما عن الاخر في بعض ذلك
 الوقت فلا يكون بينهما تعلق فقد اجتزأ المتكلمين الذين لم يكن احداهما علم
 موجه في نفسه امور اصدقه ان يكون معلولا لعدد احداهما وتامتها ان يكون العلم
 موجه وتامتها ان يكون العلم منها تعلقا بانها ورايها ان يكون ذلك العقل
 تعقيب تلك العلم الموجه وحاشية العلم ذلك العقل وعذر ان ادان العلم
 كل منهما بان لم كاف في العلمانية فيهما لا شيء الفاعل كونهما عن ان في فلا حاجة
 اذن لا اعتبار بالامور المتكلمة الباقية والتكلم غير ان عليها فان قلت اذا لم
 يكن احد المتكلمين علم موجه لآخر لم يكن علمه اصلا فانه لو كان احداهما علم لآخر
 كانت موجه لاشع تعلقه عن ذلك الثاني واذا لم يكن احداهما علم لآخر مطلقا
 لم يكن احداهما واجب الوجود فيكونان لم يكن الوجود وجب العلمانية فيهما

وجوبه فيكون معلوما على ثلاثة بالضرورة فنقول ان المتكافئين يكونان
 في معلوما على ثلاثة لكن الظاهر ان التلازم لا يقتضيه ذلك ان كليهما معلوما على ثلاثة
 ونفس الامر لا يستلزم ان يكون متفق التلازم والى سبيل ان التلازم يقتضيه من ابي
 بل ان يكون تلك المعلومة موجودة في الرقعة التي لم تعلق كل منها بالعلم ولم لا يجوز
 ان يكون تعلق كل منها بالعلم كسب هيتي على وجه لا يلزم الدور كالميات وكما ان
 لما اثيرت المعلومة فمعلوم ان يكون متساويين كقوله تعالى لا اله الا الله
 من العلولين كحق المعلول وكل كحق المعلول الا في فكل كحق كل واحد من
 العلولين كحق المعلول الا في عبارة اخرى كل واحد من العلولين ملازم للمعلول
 للمعلول الا في نطق واحد منها ملازم للآخر ويكون ان يجب عدلان العلم اذ هو
 منها شيان لا يكون صدورهما من جهة واحدة بل من جهتين كل واحد من العلولين
 لا يستلزم الا في جهة صدورهما والعلل لا يستلزم العلول الا في انهما في جهة صدورهما
 الا في ان قال لا ثبت السكازم على الصدور والهيبة فاما ان يكون احدهما معلوما
 لا في راد لا يكون فان احدهما معلوم بالقيمة العقلية لا الصدور والهيبة لكن
 الشيخ مذهبهم الهيبة لان التلازم يقتضي العلم الموجود والهيبة يستلزم ان يكون
 معلوما للصدور اما اول فلان الهيبة قاطعة والقابل خفيته هو قابل لا يجب
 وجوده والقبول والاماني فقلنا القابل لا يكون قاطعا اصلا ولان الادل
 متفاد من اعتبار الا يجب التلازم للعلل اما في الاول فحيث انه قابلية
 التلازم من الوجه لان القابل لا يجب وجوده والقبول مجرد وانما في غير
 فهو وان كسب على الصدور لا كسب في الواقع الا في الجرح والاربع الفاعل
 والقابل والخرقة العقلية القابل لا يكون قاطعا لا يستلزم ولا في

الغير فغير ان يكون المعلول الصورة وغيره التي التلازم التلازم لان العلم وان لم
 يكون احدهما معلوما فاما ان يكون معلوما واحدة رابطا او لا يكون كذلك
 فان لم يكونا معلوما فلا يقتضي الارتباط بينهما فلا يكون بينهما تلازم واليه يستلزم
 بقدر ان يكون لا الهيبة مجرد على الصدور ولا الصدور مجرد عن الهيبة وهذا هو
 الذي في الجرح وان يجوز كحق التلازم من شيئين لا يكون احدهما معلوما لافرو ولا
 ارتباط بينهما فاما الثالث كالمقتضى الفين في شرحه خلاف وهذا هو الحق بل
 سبب خارج منها فاما انما اعتبر الب كالحارج لبيد الارتباط بينهما فحين
 ان يكونا معلوما على رابط فكل العلم اما ان يقيم كلا منهما في الاخر والافرو والحيث
 في هذا الكلام مقادير اخرى لا يجوز ان يكون الهيبة معلومة لامتداد
 يكون القابل معلوما فان العلم المرجح من الرقعة كلف المعلول عنها فاما ان يغير
 فيها الا في كايغير فيها الا كاي لم يغير فان اعتبر فيها الا كاي فاذ لم يكن احدهما
 على مرجحة لافرو فلا يستلزم لا على مرجحة رابط لم يلزم العلم في الاخر واحد ما عني
 الا في الجرح ان يكون احدهما معلومة لافرو غير فاعليه وجبت كلف احد
 من الاخر لا كاي وبالفرض هيبة الصورة لا الات المذكورة فزوجة ان
 الا في كسبت فاعلم ان في القسم الثاني في القسمين يجوز ان يقيم العلم الثالث
 الا في راد ان لم يغير فيها الا كاي لم يلزم ان يكون الهيبة معلومة على تقدير كونهما
 على مرجحة وانما هيبة الصورة لالتلازم الثلاثة فاما لا جعل الالهانية
 للوسط في القسم لا اربعة اقادوهما ان الصورة على تقدير علميتها
 اما ان لم يجر الهيبة لا يشر وغيره و هو العلم المطلق او يحتاج فاما ان يكون على
 قرينة وهو الوسط او لا يكون فان كان تأثير العلم القرينة بوسطها فم

المراد من القسم ان كانت
 العلم للوجه لم

وان كان مطلق العلم لا يلزم
 ان يكون الهيبة على تقدير علميتها
 مرجحة كذا وان يكون من طائفة
 على فرض عدم

از فیض سرگشته ان کای
نکار الا طلاق الحله الا ان
حسب لاه فرغ قباله الشریکه
و کذا قول مطلق صدم
تامة لا مشاع کلف المهر بعینها
امشاع کلف المهر عن عینها التامة
وان یق اینها علم صدم

40

تفصيل لا فريقي ان يكون في الوجود وان احدهما على كذا فلهذا اتفق عليه
الشيخ في المطابق لما هو الشافعي وسيفكر عليك فان قلت لم يوجد في
الخارج وهو مركب من اجزاء ثلثة الصدر الحسية والنوعية واليهيوا فلو استلزم
لكل واحد من اجزائه وكل واحد من اجزائه استلزم له فبين كل واحد من اجزائه
تعارض وليس له معلومية لا في ذلك وكل واحد من اجزائه ملازم للنوعية
الحسية ملازم للصورة النوعية فمعرفة كونهما معلومة للهيهيوا وهو ملازم للصورة
فيهما تعارض وليس له معلومية لا في ذلك فقولنا ان احدهما معلومة لا
وملازم لها كانت معلومية بالضرورة **قوله** كيف ان يكون مراد الشيخ في هذا
مراد من الصورة الصدرية المقارنة فان الیهیوا يتفق للصدر بالمفارقة
الصورة وقد قال الامام في الظاهر ان مراد الشيخ ذلك لا غير اما قول الامام في هذا
تشخيصها فهو جائد والظاهر ان احدهما لا يمكن ان يكون مقارنا للصورة
الضرورية بشرط كمال الیهیوا ولا على هذه الصورة في قطع **قوله** في هذا
في هذا السؤال اني التفت فيما سبق مما قلنا من ان الیهیوا والصورة والكل
في الصورة فان التفت بين الحسبي ان ليقول احدنا لا الاخر كما في التفت بين
لكون لا احدنا اتفاقا فلم لا يجب ان يكون الاتفاق من جانب الصدر في التفت
متساويين ليس كما ذكره الامام فان الذي ذكره كان متساويين والعلل هو المراد
ان لا احد التفت بين تأثير الاخر فيقبل عليه ان خلافا على هذا النحو وهو غير صحيح
اعراض الامام بالحقبة من قده وتفق بالتفت بين الحسبي التفت بين قده
المساويين لا بد ان يكون احداهما على الاخر او يكونا معلوما علم راجع ملازم
لا احداهما الا في اتفاقا من سبق في الامام في التفت في جاب عن الامام

لو اعتبرنا العلم الموجبة كونه
علمنا عليه وليس كذلك
علمنا على علمنا

وقد اثبت الشيخ في الشفا هذه الدلالة وسبق منا ابا اليها في سبق فاجاب
 ان شرح ما بين هذا الشك هو الذي ظهر في ان القول بان يكون ان لا
 يكون احدهما على الآخر ولا معلوما على الآخر وقد ردت اشارة الى انه
 مر ان ذلك بناء على التلازم وفيه ما ذكره اما الشك الثاني من تعريفات قوله في
 الاخر ان اراد به استغناء كل منهما عن الآخر فهو غير مستقيم وان اراد
 غيره فلهذا القسم يكون محذوف واجاب الشيخ بان المراد غيره ولا يلزم حذف
 قسم وانما يلزم حذفه لو كان المراد حقيقة لكنه غير محتمل لان الاستغناء عن الآخر
 يناقض ما بينهما وهذا الجواب ليس بصواب اذ لا يعقل ان يكون مع الاخر الا
 بحيث ينفصل عن الآخر اذ لم يكن عليه باذنه فيفسد ام يقول انه معنى والصداب
 في الجواب ان افتقار الهيولى للصورة ليس هو القسم من البرهان كما بينا
 وليس كذلك لكن لا محذور في مخالفة هذه القسم من البرهان **قوله** ان
 اما الصورة التي يفارق الهيولى كانت الصورة على مظهر الهيولى في الغذاء
 الهيولى عند الغذاء الصورة لكن الهيولى مستمرة الوجود ولا يفقد ما بقاها
 فان قيل هذا اليأس في ان الصورة لا يكون مشترك للعلل في الغذاء
 العلة المظلمة ما بقاها فاجاب ان مشترك العلة هي الصورة المظلمة
 الشخصية وهي مستمرة الوجود فان قيل الصورة التي هي مشترك للعلل اما ان
 يكون موجودا او لا فيسبيل لا التام فنفين الاول وكل موجود شخصي
 فيكون مشترك العلة شخصي فنقول انها ان كانت شخصية لكن لا يدخل
 في شخصي من العلة بل مشترك العلة ليس بالاطية الصورة من حيث هو
 فان قيل الموجد في الخارج ليس الا الهيولى الشخصية وليس في الخارج هيولى

مظلمة

مظلمة عرض لها شخصي من يكون في الخارج اراد ان الهيولى المظلمة والشخصي
 فيمكن ان تغير بعلية الهيولى المظلمة وعدم عليتها شخصي من يكون في الخارج بل ليس لنا
 ارد واحد هو الهيولى الشخصية فمن ان كانت على ما يكون في المظلمة فاجاب ان
 اراد اعلية الصور المظلمة انه لا بد للهيولى من كل عين من الاحياء في صورة شخصية
 فلهذا فشرى العلة من صور الشخصية لا على اليقين فان الهيولى لا يحتاج الى
 من حيث انها معينة وهذا لا يلزم من الغذاء الصورة الغذاء الهيولى فان هذا
 العلة ليس هذه الصورة بل اما هذه او تلك وليس في الخارج الا هذه او تلك
 لا ارد واحد ايم الوجود وهذا هو العلة المظلمة واما ان الصورة هي ليس اية مظلمة
 فغير انما يتطابق وهو ان لا يكون لاله المظلمة الا ما يتوسط بين الفاعل والمفعول
 القريب ما بقاها. كما ان العلة المظلمة هي التي تقف عليه وجود المصمم بالقرارة
 ولم لا يجوز ان يكون الصورة ما بقاها وما يتوسط بين الفاعل والهيولى في حفظ
 الفاعل الهيولى لصورة مقدرة بالآلة مظلمة ووجه التفصيص من هذا الكلام
 ان اطلاق الاله في غير المتوسط بين الفاعل والمفعول من حيث انها شخصية
 كما في اطلاق العلة والافالم في الهيولى الشخصية هي الاله في المتوسط بين الفاعل و
 الهيولى في قوله **قوله** وانما سكر هذا البرهان المذكور انما ان الكائنات
 مبدءا غير الهيولى والصورة في بعض هذه وجود الهيولى بوسط الصورة وذلك في
 لا بد ان ثبت ان الهيولى هي التي انشأها هي الصورة في حيثها بها في الصورة
 فاحتمالها اما في الصورة المعينة او لا الصورة من حيث هي صورة وقد بينا
 انه يشيع احتياجها لا الصورة المعينة كواثر الغذاء والحق في الصورة الهيولى فينفين
 احتياجها لا الصورة من حيث هي صورة لكن الصورة من حيث انها صورة

يشع ان يكون مستقلا للهيئة لان الهيئة واحدة بالشيء وعلم الواحد
 بالشيء يشع ان لا يكون واحدة بالشيء فلا بد ان يكون وراء الصدرة
 المظلم موجد وفارق لفيض عنه وجود الهيئة بما في الصدرة واعلم ان
 هذا هو نفي الفضل وقد صرح به في الجواب عن اشارة فكيف صار المستقل
 رايقة لا يلزم من اشاع الفلكا للهيئة من الصدرة ان يكون لها الصدرة فان
 العلم يشع الفلكا من العلم به اشاع انقارها وايضا لما حصل المطالب في هذه
 المقدمات فلا حاجة لما في المقدمات والبطالة التي لا فرد في نفي
 عن هذه الاشكالات الابان في شترتها انما هي الصدرة بحسبة
 بحجة هذه المقدمات ان الصدرة ليست بمظلم ولا مظلمة فغير حاجة لما
 المقدمات الا في وقت من وقتها في اول الفصل **قوله** الثاني ان اثر
 التدرج يكون مع التفرع من ثالث اعلم ان هذا ثلث مبادئ احدها ما مع
 المقدم مقدم والثاني ان المقدم مع المقدم والثالث ما مع المتأخر متاخر
 والعبارة انما هي ان حاصلها المعية في التفرع اما العلية او لا وان
 المعية في المقدم فغير ان اثر التدرج يكون مع المتأخر اذ ما مع المتأخر متاخر
 وهذه المقدمات مستقلة في موضوعها الموضع الذي لا يستلزم اعتبارا
 مما انما يستقيم لمحركه قال ان الحركية مستقيمة لمحركه لم يوجد الا في شانه ان
 يفارق موضع الجسم ويحاذي فيكون شانه ذلك ان يكون في جهة
 تحرك فيها بالفارقة والمعاداة كاستمال ان يوجد الحركية مستقيمة لمحركه ولم
 يوجد الحركية بعد فاذا استعملت في ما قبلها استعملت في ما بعده فغير
 اما ان يكون مستقلا عليها او يكون معها وانما كان في محله في محله مستقلا

على انما يستقيم لمحركه اما على تقدير انما هي في المقدمات على المقدمات مقدم
 واما على تقدير معيتها فلا المقدمات على المقدمات المقدمات المستقلة استماع عليه
 كما هو المحور في انما كان محاور على المحور كان مستقلا بالذات على المحور والمحور
 مع عدم الاستقلال المقدمات على المقدمات المقدمات على المقدمات المقدمات على المقدمات
 عن المحاور والتاخر غير التدرج متوقف على ذلك التدرج وكل متوقف على التدرج
 لكن لانه فيكون عدم المحاور لكن لانه فيكون عدم المحاور لكن لانه فيكون عدم المحاور
 هذا النقل في نطاق المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
 المحور وما مع المقدمات مقدم فيلزم ان يكون المحاور مستقلا بما في المحور فيلزم المقدمات
 واحاطت بقدم العقل على المحور بالعلية والمحاور مستقلا بما في المحور فيلزم المقدمات
 وذلك ان ما مع المقدمات المقدمات ان يكون مستقلا بما في المقدمات المقدمات
 ان يكون متاخر او الحق شغل قال الله المعية لكل ما في المقدمات اما في الوجود
 او في المقدمات على الاتفاق اما التفرع من الوجود في المقدمات المقدمات المقدمات
 في التفرع من المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
 وعدم المحاور على تقدير ان يكون عدم المحاور مع الوجود والملا وانما قال لكنا
 لان المحاور عدم الملا وعدم الملا عدم المحاور عدم الملا عدم الملا عدم الملا عدم الملا
 وان رضاه مغاير له فلا اقل ان يكون لازما له اما الاتفاق والملا
 اذا صدر معلول من غير وجوده من غير تعلق احداهما بالآخر فحيث قال
 ما مع المتأخر متاخر اذ المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
 متاخر عن ثالث او مستقلا عليه لان ان كان كذلك في محله حيث قال
 ان المقدمات مستقلة اذ المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات

الحسب

كان احدهما متقدما على الثالث او متافرا عنه ان لم يكن كذلك
 وفرض القام بحيث هو ان المعية بازاء التقدم والتأخر فان كل
 شيئا اذا نسب اليه تأخر فاما ان يكون متقدما عليه او متافرا
 عنه ان يكون متقدما عليه او متافرا عنه فيكون هو ولا كالا
 التقدم والتأخر مما انما جرت كالمسيرة كانت المعية ايقم مما ملك
 ان تاءد المعية ليس بمعنا الكسب التقدم والتأخر لكن في
 مطلقا بل في المقابلة من حيث التقدم والتأخر من ان المعية انما
 ان يكونا مودعين والزمان ان يكون احدهما متقدما على الآخر
 والمعية من الرتبة ان يكون واقفين والرتبة ان يكون احدهما
 اقرب الى المبدأ من الآخر والمصدر الطبع ان يكونا موجودين
 في غير احتياج بينهما والمعية والعلة ان لا يكون احدهما علم
 للآخر لكنها مشتركة في العلية وقد تشتغل الشئ بحقيقته
 في العلم به اشتغال انه اذا كان موجودا احدهما عند الآخر
 فعدم و متافرا او فان لم يغير العلية فيها من المعية ان اثيرت
 العلية فالتأخر

باعتبار العلة

مع وجود المسبب كغيره اما على مقتضى القامات فلان التقدم على التقدم
 متقدم والمعية على المعية متقدمة على التقدم والوضع الثاني مستلزم
 لتشتت على المحاور المتعددة قال لكان المحاور على المحاور كالا مقتضى الترتيب
 المحاور المحاور على المحاور كالا مقتضى الترتيب على المحاور فيكون محاور
 المحاور متافرا عن كالا مقتضى الترتيب على المحاور او معلول متافرا فان كان
 منها كالمعية فلا يكون الا من التقدم في العلية او التأخر في العلية فلا يكون معية
 في العلية مطلقا وعلو ان التقدم والتأخر اعتبارهما لا ثالث وسبب معية في المعية
 الا حال احدهما في الآخر او به اشتغال ان المعية في العلية ان كالا على اثنين لم يكن
 ان يكونا بالقياس لاهل واحد وان كانا معلولين فان فرضنا انها معلول علمه او
 لم يكن اذا ان يكونا معلولين في جهة واحدة بشرط واحد في الحقيقة يكون مستندا
 لا على اثنين فاذا كان احدهما علم للآخر والآخر علم للآخر فيكونا في العلم مع العلم
 لا مودعين ^{الاحد} واحد في العلم او كالا مع العلم في المعية في ذلك بل كل
 مودعين اما ان يكون احدهما علم للآخر او يكونا معلولين علم واحد لا شيا
 العلم في مودعين واحد او اما المعية في الشئ ان يكونا مودعين في الشئ
 مودعين اذا اودوا واحد في الشئ صا مودعين اذا اودوا مودعين في الشئ
 الطل في مودعين واحد في الشئ مودعين في الشئ والتأخر والمعية في الشئ
 يقينا ان كانا كالمعية في الشئ المتقدم على ثالث مودعين ان يكونا مودعين
 عليه كالمعية في اجتماع علمين على معلول واحد مودعين في الشئ مودعين ان كانا
 ان يكونا معلولين متافرا عنه ان لا يجب ان يكونا معلولين على معلول
 معلولين يكونا معلولين معلولين وكذا ان كانت كالمعية في الشئ مودعين

بين وبين المقدم ان التفاضل في كينونة اليه التفاضل في كينونة المقدم والاعتماد
 العكس في التركيب كما اذا كانت المعية زائفة والعدم والتاخر كسب الطبع او
 العلية او العكس فالتساوي وان كانت مستقلين والبرهان كانها بينهما
 معاً من غير ان يصور المعية انها باقية من غير ان يصور العدم والتاخر والاعتماد
 في تفسير الشرح بالتساوي والتاخر والتاخر هو اجماع الطالع على خلاف ما عليه
 العرف ومع ذلك ان المراد هو ان كل الظاهر ظاهراً وبمعناه من اثار
 الكتاب ورواياته ان احد ما انقص ما ان العلم يلزم للعلم البعيدة و
 متاخر عن العلم القريب ويتبع تاخر العلم البعيدة عنها بل كل علم حادثة لمعلمها
 يستعمل تاخرها في نفسها وان كان كسند راسخ فانهم قالوا بحسبته لا لم
 يكون مقدر على التاخر التاخر اما متاخرة عنها معها وحسب المستقيم كمراد
 لا مقيد بما له الامس كمراد متاخر عنها واذ كان المراد بالمعية التاخر
 واما متاخر زمان في كونه لا هذا البان واذ كان المراد من المعية معها
 عدا ان ينقص من المعية العدم والتاخر **قوله** الثالث اننا قد بينا ان
 محسنة لا شك في التاخر التاخر كما ان المظهر من هذه المقدم ان التاخر
 والتاخر اما محسنة او قبلها كذا انما في محسنة لم يعلم عليها انها غير متاخر
 عنها فيكون انما معها او قبلها بينا ان التاخر انما كسند راسخ في العلم
 المدعى ان الصدرة ليست على مظهر او كانت محسنة او متاخر في العلم والذات
 لا يتم والصدرة النوعية لا ان التاخر ليس ان محسنة لا يمكن ان يكون
 على التاخر التاخر اما ان الصدرة النوعية لم يعلم عليها انها غير متاخر
 لا يتاخر اقول هذا البان في تارة التاخر عن هذه الصدرة اثارها

الطالع

الكلام لا دفع المعارضه والمنع اما دفع المعارضه فهو ان حاصل ما ذكره
 التاخر عن هذه الصدرة والذات من غير عدم تاخر التاخر والتاخر عن هذه
 رخصت انها شحنة في ذاته لا يصلح المعارضه واما دفع المنع فهو انما بينا ان
 الصدرة لا تنفك عن الوجود وعن التاخر التاخر والاعتماد فيهما رخصت
 الهية في كينونة رخصتها اليها المحتاج اليه ليس ان يكون متاخر منها غير متاخر
 عن الصدرة الشحنة محسنة فان قلت بها متاخر ان الصدرة لا انها غير
 فانها في التاخر كسند راسخ في التاخر المتاخر عن جانب بان تاخرها في
 هية الصدرة وان بعد احتياج التاخر رخصتها اليه لانه تاخر عن تارة كسند
 كينونة رخصته لانه في الوجود والوضع وان كانا عرضين له متاخرين عنه و
 من الفضل رخصت لقول لا انقل العدم رخصت الشحنة بان تلك العوارض
 ان كانت محسنة لم تنفك شدة خارجا وان كانت خارجة فخر عارضة في الخارج
 في البان عند العقل ان شخص الوضو خارج في الوجود هو توقف في الوجود
 وشحنة فكيف يحتاج رخصته في الوضو ايضا التاخر في حجب وبنها
 فيتميز التاخر نسبة في حجب التاخر في الوجود في الخارج فكيف يكون ان
 شخصين وكذا الا ان حصول الحجب والمكان والوضع نسبة في حجبها ايضا
 معدومان في الخارج ولو فرضنا انها موجودة فان كانت مظهر استلزام
 يكون شحنة وان كانت شحنة فكذلك والا انقدم شخص بزاها بل حتى
 ان شخص هو المبدأ الفاعل فان شخص في الوجود الهية وهذه الهية
 بانها هذه الهية لذاتها هو الواجب الوجود ورواها يكون هذه الهية بالوجود
 الغير هو الذي كسند راسخ هذه الهية هذه الهية ولا نفرنا بشخص الى هذا

اقول هذا ان يكون لاراد ما يشخصات على الهوية للشيء مستوف ان اراد
 بها الاوضاع الخارجية اللازمة للشخص وحيث يتوقف الشخصيات بقدر هذه المميزات
 نظر ان احد ما ان الصورة الشخصية لا كانت متماثلة لا الشاه والشكل كانت
 متماثلة عنها لا في ذاته بل في حقيقة مميزات او تقدمها على الصورة وكون احد
 الاربعين احد ما لازم الاستعداد او ان يتبع من المتماثلة وكونه في صفة اخرى
 وحسب مقتضى القدر الثالث في العالم بان ما في المتماثل من غير ان لا يتبع من المتماثل
 توقف البرهان على التماثل ان الشاه والشكل في اوضاع الصورة الحسية لهذا
 البيان ايضا كتحققها كالتين في الامور من هنا ترى ان المتماثلين خصوصاً
 هذا المبدأ بالصورة الحسية قوله في هذا ان لا ما ذكرناه في الوجود عما
 منها الشخص لا يستعمله في تصايل الميزة كغير المتماثل ان الصورة لو كانت على
 مطلق الميزة كانت سابقة عليها من تشخصها لعللها وعلل تشخصها والمراد
 لعلل الشخص الشخصيات التي في الاعراض المكتشفة فان قلت سبق العلم ان يجب
 بذاته وجوده في اوضاعها في غير لازم لانها متماثلة عن التماثل بل يلزم ان
 يكون حقيقة عما يتاخر عن ذاتها بقوله لا كانت تلك الاوضاع قاتمة بها
 لازمة لشخصها لزم من سبقها سبقها بالضرورة وانما يقال لسبقها وجوده
 عليها بل فصلها لا على الميزة وعلل الشخص لان كلاً من هذه الميزات لا يتوقف
 لقدم على الميزة على الميزة وانما على الشخص عنها اما تقدم على الميزة فلا
 سببين ان هبة الصورة يشهد بكونها الميزة بالضرورة كونها عليها سابقة
 وانما في علل الشخص فلما تبين ان الشاه والشكل في اوضاع الميزة فبذلك
 التفصيل على الفصل بين الصنفين واما قوله من يكون بعد ذلك عن وجود

الصورة

الصورة وجودها الميزة فبذلك على الزواير الثانية معناه من كمال
 بعد ذلك الصورة وجودها في اوضاعها الميزة في الوجود الموصوف بالغايرة
 كماله على الصورة وتقدمها وانما فصل وجوده سابق على ذلك في
 خبره بان هذا الظاهر مع هذا التماثل كونه لا فصل لها من كونه لا
قوله على انها معلول من ضمنها لا يبين ذاته ذات العلم اقول لما قال
 وكانت الصورة علم مطلق للميزة كانت سابقة عليها بوجوبها في الامور
 كمن وجود الميزة عن وجود الصورة بقوله من يكون بعد ذلك شارة
 لا يبين الميزة فكان سابقاً بقوله في هذا التفسير ان لا يكون الصورة
 علم للميزة اصله مطلق ولا غيره في هذا كانت علمها من كونه
 لسبقها بالوجود والعلل وان اشع ان يكون عن وجود الصورة وجود
 الميزة اجاب بما يتوقف تقريره على مقتضى العلم وان العلم حجب كونها موجودة
 في الخارج بغير وجوده ولا غير بكونه معلول للميزة ان الميزة في مطلق النظر
 من الوجود بغير ذلك العلل وان مع بل بغيره ان الميزة اذا وجدت
 بالوجود كان مقتضى وجود العلل ولا شك ان الميزة اذا كانت
 كسبت من حصلت من العقل معلول بكونه يكون ذلك الميزة في الوجود
 صفاتها وحالاتها او انها متضمنة للميزة لا يكون الا اوضاعاً واما مقتضى
 الوجود فقد يكون جواهر وقد يكون اوضاعاً الثانية ان المعلول في
 ما بين العلل ومقارن لها والمعلل المقارن لا كونه ان العلل لا يكون
 الزواير والمسبق بالوجود وقد قارنه وجوده في فصل بل معلول في الميزة

وعلمها

ان كانت على مظهر كان المظهر او الهاء ومارسها كالفردي
 للثلاثة فان هية الثلاثة على مظهر الفردي وهر حال او الهاء ان لم يكن على
 مظهر حاز ان لا يكون المقام او الهاء كما فرستت و بعد هية الطرفين
 فغير جواب انما لاسم ان الصورة لو كانت مظهر بغير الوجود و
 العلل وانما يكون كذلك اذا كانت على كسب و داء ليس كذلك فان
 العلل تنقسم لا بيان و مقارن و المقارن ان يكون ان يكون معلول
 للوجود و الهية معلول لتقارن الصورة فلا يكون معلول للوجود و دليل
 لهيةها ان لم يكن معلول لهيةها لانها ليست كذا او الهاء العلل له بل هي
 عليها هذا ما نسخ للظاهر فوجه هذا المقام و البين بعد ذلك فوجه
 ان رصين **قوله** ان الشيخ لا يذهب كما ان الهية معلول للوجود الصورة
 او ر هذا على الام حيث قال الهية وان كانت معلول لهية الصورة
 الا انها لو كانت في الوجود العلل لكان معلول الهية و معلول الوجود
 فصار كيف يقول الشيخ الهية معلول للوجود الصورة انما يزيل ر هذا
 ليرى ان ر ان معلول الهية للوجود الصورة انما يزيل ر حيث فرفض
 ان يزيل ر على الصورة فانه قال لو كانت الصورة على الهية
 لم تكن هية الصورة معلول للوجود و ما راجع ان يكون ان يزيل ر
 لا فية لهذه المقدم من الجواب لانا اذا فرضنا ان الهية معلول
 لهية الصورة حاز ان يزيل ر لعلها بعد ر **قوله** هذا الكلام
 لا مناسب ما ذكره الشيخ اما هو لا من كلام السيرة فمستند العلم بل
 ففهمنا دافعا فانه في هذا الكلام انما هو **قوله** و ذلك ما

ما يردت المنبسط من الهية و اما ثالث فلان الجواب لا يستقيم على
 اصول الشيخ فان اصول الشيخ ان شخص لكان تابع لشخص لكان هذا الصورة على
 مظهر الهية استحال ان يغير لعلها لعلها و الا لكان شخصها مقدما
 على شخص الهية و قد افترق على الوجه ان يفي لو كانت الصورة على مظهر
 لكانت سابقة لوجودها و عليها على الهية و يزيل ر لكن قبل بيان لزوم الماهية
 ان هذا التصدير هو كونها على مظهر للشيء و لا فية لو كانت على مظهر لبقائها و
 نسبتا ببقائها و هو ان يكون سابقة بالهية على الهية و انما هو الهية و قوله
 كما انها معلول لغيره لا بيان ذاته لذا العلم ان لو كانت معلول للصورة كانت
 مقارن للصورة فيتمتع على الهية ما فاق نهانم استمر ان يفي لوضع ما ذكر
 لزوم ان يكون الهية معلول للهية الصورة لان الهية معلول للصورة عند انما
 ان يكون معلول للوجود و الهية فانما يكون ان يكون للوجود و لم يكن به ر ان
 يكون معلول للهية كذا في لا تقدم ان الهية الهية واحدة بالشخص و علما
 بالشخص لا بد ان يكون واحدة بالشخص عاب ان الهية ليست معلول للهية
 الصورة على الإطلاق و لكن لا يلزم منه ان لا يكون معلول للهية الصورة و لعلها
 بل هو معلول للهية الصورة بشرط و من لها و الهية بشرط و ان لا ليس
 من احوالها انما هي الهية ليست من فعلات هية الصورة مطلقا و لا لهما
 فري من ان لا يكون معلول لهيةها فكلهم لا وصف العلل لست بالقدر
 ذكر ان العلل لست كما يكون بانية كون الصورة فانه هذا غاية توجيد لها
 الشئ في هذا المقام و فيه ادراج دليل فليل على المدعى قبل انما كان
 توجيد ان اوقع دليل على بعض المدعى فليل و لعلها فليل

نقد ٢٢٢
 ثم ترجمه الاول من قول المولى الاول المعلق لهية فقد كفى بان قال ليس معلولا
 لهية ومن الامام مع كلام الشيخ على تقدير علم الصورة والشيء قوله بما
 معلول من حيث لا يباين في المقدير واذا قوله وان كان ليس من احوال
 كحصول الارواح ما كان نقده وجهت مع كلام الشيخ في تفسيره في الدور والظواهر
 ان ظلال ذلك فاذا ذكرناه بهتدوا ووضح **قوله** ادلك نقول اذا كانت
 الهيأة بقدر السؤال انكم قلتم ان الصورة لا يتصور لها وجود الى ما تبشهر
 والتشكل وما محتاجان الى الهيأة فيلزم ان يكون الهيأة على الصورة بقدر
 عليها لكل الصورة عندكم على الهيأة فقد عار العلم معلولا وانما الجواب
 فقد ذكره الامام بانه ليس كل ما يحتاج اليه الرشد على وقد طعن فيه بان العلم
 لا يفر لها الا ما يحتاج اليه الرشد وهو قد وقع لان العلم ما يحتاج اليه الرشد
 وهو والفرق ثبت ان الهيأة كذا هي الهيأة الصورة في الجواب لا يلزم منه
 ان يكون احتياجها الى الهيأة وجودا فربما يكون الاحتياج فرضه متغلا
 يلزم ان يكون معلولا فيكونها معلولة للصورة ثم قال الامام تنوع السؤال
 عبارة العلم فنقرر على ذكر الاحتياج فتعول قضيت بان الصورة لا يتصور
 لها الوجود الا بالهيأة فيكون الصورة محتاجة الى الهيأة ثم قلتم الهيأة
 شريك العلم فيكون الهيأة محتاجة وحتاجا اليها متافره ومقدرة
 الشئ ان احتياج الصورة الى الهيأة من شخصها واحتياج الصورة الى الهيأة
 اليها فوجوده والتاخر عن الهيأة الصورة الشخصية والمقدم عليها
 الصورة من حيث هي صورة **قوله** اقول لا بين في هذا الفصل كيفية تقدم
 الصورة على العلم ان في هذا الفصل مطلوب مع اقسامها ما بان

كيفية

نقد ٢٢٣
 كيفية الصورة على الهيأة وذلك بان قال الصورة اذا ارادت بان
 لم يحصل عقبها صورة اخرى ان قدرت الهيأة فتعقب البديل فيم الهيأة بالصورة
 وفي هذا العنوان ان نظرا لا نسبة لان الصورة في الفاسدة والهيأة نقدا
 انجب ان يطلب كيف هو لو كان بين ذلك غير بعد ذلك مطلقا فان لا وما فكيف
 ان في المطالبات لتمام الصورة على الهيأة اما كيفية التقدم او ان هذا يشترك
 شيئا اخر من العلية المذكورة ثم وثابها اشاع تقدم الهيأة على الصورة
 وبه روي في الاول انه مثبت ان الصورة مقدمة على الهيأة فلو انكست
 المسئلة لزم الدور واليه استراد الجواب بان يمكن ان تدبر الامانة
 والثاني ان الهيأة لو كانت بقدر الصورة لكانت مقدمة على الصورة
 اما بالذات او بالزمان وانما في الامر والصورة فانها كهيأة هي
 بايقار في وجودها فيكون كبقية الصورة على الصورة بمفرد
 حاق لا شرطية الا ما لان الدور كما كان اشاع تقدم الهيأة على الصورة
 كذا ان ان بنى لتقدمت على الصورة لكانت متقدمة بايقار في وجودها
 اقول المراد بان اقامة الصورة للهيأة واشاع اقامة الهيأة للصورة
 فلا ترجح الظاهر وكما قل ان طرأ الصورة والهيأة ليست على مطلق فكل
 لكل الصورة من حيث هو شريك للعلم كذا هي الهيأة في هذا كما استحال ان
 كون علم مطلق استحال ايضا ان يكون شريك للعلم لانها قابلة لغضو العلم
 لا يكون مغطيا للوجود فيه نظر لان شريك العلم لا يجب ان يكون مغطيا
 للوجود فان الصورة مع انها شريك للعلم لا يغطى الوجود بل يغطى
 الوجود وهو العباد الفارق عما سكره في الباب ليس بها يكون

العلم التام والهيئة ملازمة العقل القابلة ثم العلم التام واما الشك الاول
 فنقدح لا للتقدم على الهيئة الصورة / حيث هو صورة و التام الصورة / حيث انها
 شتى فلا منافاة بين الظلالين واما الشك الثاني فهو انه لا قال شيخ الصورة
 مقبلة لادارة لانها اذا اذنت المادة فان لم يحصل فيها بدل لها بعدت المادة
 لا مشاع فلو ان الصورة تعقب البديل مقبلة للمادة البديل فيكون الصورة مقبلة
 اترض الامام بان قوله تعقب البديل مقبلة للمادة ما يبدل لا يصح مما اطلاق الكل
 بدل لا لزم الحصول لشيء لان ابدال اعراض الجسم لا يبين والشكل والمقدار
 وغيره لا لزم الحصول لشيء اذا ازال اي نصين كشكل معين او مقدار معين
 لم يكن بد من ان يحصل بدل لا مشاع فلو لم يحصل عنها فلو كان كل بدل مقبلا لكان هذه
 الا بدل مقبلة للجسم وان وجد الا لكان تلك الاعراض صور مقبلة للمادة وليس كذلك
 وفي هذه الحالة فمن قد راد ليل و ليل ان يورده نقضا على الدليل فيقول لو صح جمع
 القدمات لزم ان يكون الاعراض اللازمة للجسم مقبلة للمادة لا طراد الدليل فيها
 فانها اذا ازلت فلو لم يحصل ابدالها القدم الجسم والمادة تعقب ابدالها
 للمادة بتلك الابدال فيكون الاعراض مقبلة للمادة فيكون صور او تقرير جواب
 الشيخ انما لانتم ان تلك الاعراض ليست مقبلة للجسم غايه ما في الباب انها لا يقم
 من جسمه ولكنها مقبلة لها من شتى فان اشاع فلو لم يحصل عنها يقف اعتبار الجسم
 اليها من شتى قوله لو كانت مقبلة للجسم كانت صور اقلنا لانتم وانما يكون كذلك
 لو كان كل مقبلة صورة والشبهة في ان تلك الصور فان كل صورة مقبلة
 وليس كل مقبلة صورة وانما الصورة في المقبلة هو اذ تلك الاعراض اقامت
 في تلك الاعراض واما قوله حيث هو اين الى جواب السؤالين اعداها ان

الجسم لا يحتاج الى تلك الاعراض من شتى عظيم القدم الجسم بالبداهة وليس كذلك
 احباب ما من شتى هو الواصل المظهر للمعينة فاعلم يحتاج من شتى لا الذين
 حيث هو اين الى حيث هو اين معين لا يكتفي بقوله انما البداهة والواصل
 الشتى ان كانت شتى القدم شتى ببداهة وان لم يكن شتى استحال ان
 يكون شتى لا نقول شتى لا يوجد في الخارج المادى فيكون عظيم من القدم
 من هذا القدم شتى تلك الاعراض المسماة بالشتى لزم منها شتى حيث ان
 شتى رتبة عليه بقوله اشاع الفلك الجسم عن اين ما انما يقف اعتبار الجسم من شتى
 فلو ان كانت شتى لوجد في الخارج لكن لا دخل لشتى شتى لان الشتى
 ما يبتدأ من شتى ومن حيث انها شتى غير لزم ان الواصل الثاني ان تلك الاعراض
 محتاجة للجسم فلو كانت مقبلة للجسم لزم الدور احباب ما بها محتاجة للجسم حيث
 الجسم الجسم شتى محتاجة لتلك الاعراض فلا دور فلو قيل شتى الموضع وكيف
 يحتاج الموضع من شتى لا العوض فنقول احتياج الموضع من شتى لا نفس العوض
 لا شتى فلا محذور وقوله فليس شتى ما ذكره بعد لا يلزم انه ان تعقب البديل لا
 يكون مقبلا بالبديل بل اللازم ان تعقب البديل مقبلة للمادة بالبديل من شتى فان
 تعقب لا يهون مقبلة للجسم شتى بالادوية وان لم يمتدح الجسم حيث هو اليها وذلك
 لما في اقامة الصورة للمادة ومعدن ان هذا الجواب غير مبرور لان المدعى ان
 ان الصورة مقبلة للمادة فزوجه ما يكون المراد اقامتها كبديل للمادة اقامتها
 فزوجه اكلها الامام انه لو كان لا بدل يقف في الوجود لزم ان يكون الاعراض
 اللازمة للجسم والمادة فزوجه ما يكون صور اذ تلك الصورة الاحوال تمام
 يقم وجه المحل فيقول بانها مقبلة للجسم من شتى خارج عن الترجيح ولما كان الترجيح

شتى الاعراض فزوجه تمام

نحن انما اثبتنا كون محسوسه صوره وحملها مادة وصورة وهما اثبتنا كونها
 بمادة وهذا هو ما يميزه عن غيره من الاشياء بالثابت بالزمان ليس لان المحسوسه
 صوره وحملها مادة فاما بالغير واما ايتها صوره وهما مادة فاما اثبتنا كونها
 بالزمان واعلم ان المدعى ان الاشياء الصوره له الهية وقد ذكرنا في
 كتابنا اننا لم نجد في بعض الافراد كحصول المدعى وهذا الفصل مما يميز
 الله اذ ارجع وهدى اضر من هذا المبنى قبل ان يتم الكلام الاول ولا شك في ان
 تميزه عن غيره من الاشياء انما في تعلقه بما هو له الدليل ولا كذا ان
 يكون شيئا من كل ما يعلق بالافراد فيقيم له من ضرورة فيكون كل
 واحد منها مقدا على الآخر والمقد على المقدر على المقدر ان
 يكون كل واحد منها مقدا على نفسه وان لا يكون كل واحد منها يعلق بالآخر
 لانه ان يكون لاهدما تعلق بالآخر والوجود اولها فان لم يكن له تعلق
 بالآخر جاز ان يعلق كل ما يربط بالآخر فلا تعلق بينهما وان تعلق كل منهما بالآخر
 كان لكل منهما تأثير بالآخر فيلزم الدور بينهما اطلاقا وقد اجتزأ من هذه ذات
 احدنا راما ان لا نفقد اعتبار ذات كل واحد منها فلا يلزم من تعلق كل منهما
 بالآخر تعلق واحد بكل منهما فقد اذن عن الآخر لكن ليس كذا تعلق ذات احد
 من غير تعلق ذات الآخر والارجح ان القسم المقصود هو ان يكون المراد
 عندنا من تعلق كل واحد بالآخر ان يمتد نظرنا في تصور اول المبتدئ
 الا ان يبقا كل واحد من الشئ بالآخر الا صياح / كما ينبغي في بيان الآخر
 الكسوف / كما ينبغي فان اريد بالتعلق الا صياح فهو راديا كالتصديق
 وهو في ذلك فيجوز ان يكون ان كانا من ان يعلق كل منهما

ثم اورد رادىام سفا وحقنا المتصانفين

بالافراد كل منهما في الافراد اجاب بفتح عن الشئ بان المفهوم من ذكرنا ان
 تميزا في غيره ليس الا وجوده بدون الغير وهو غير صحيح فان العلم غني عن
 عن الصياح اذ لا يمكن ان يكون عن النقص بان المتصانفين معلولا علم
 واحد رابطة بينهما واما المتصانفين المحققين فكل منهما معلولا علم واحد
 كما لا بد للابرة والبيرة وكل منهما يحتاج لاذات الاخر فان الابرة يحتاج
 وجوده لاذات الابن والبيرة يحتاج لاذات الاب هو الرابطة المحبوبة
 واما المتصانفين المشهور ان كل منهما معلولا علم واحد كما لا بد لكل واحد
 منها يحتاج لكل واحد منهما للاحد لا كل واحد منهما وهذا لا يفيد احتياج كل منهما
 للاحد من الآخر لاذات الاخر كما جرت عادتنا انما انفسها لم يكن لاهدما
 للاحد من الآخر فكل واحد منهما يعلق بالآخر وهو مناط التلازم بينهما وحيث لا يكون
 الهية والصورة معلوما على تامة فيقيم كل منهما بالآخر بحيث يكون كل منهما
 متعلقا بالآخر في شئ شخص كل منهما متوقف على ذات الآخر وذلك كاف في
 تلازمهما وبالمثل ما بينه من تعلق كل المتصانفين بالآخر ان افا احتياج كل منهما
 لاذات الآخر فكل واحد منهما يعلق بالآخر وهو مناط التلازم بينهما وحيث لا يكون
 كل منهما بالآخر كما وجه لا يلزم من الدور وان لم يفد احتياج كل منهما بالآخر
 بل لا بد من تعلق كل منهما بالآخر في كذا مقتضا وكل من المتلازمين عن
 الآخر تعلق كل منهما بالآخر فكل واحد منهما يعلق بالآخر في كذا مقتضا وكل من المتلازمين عن
 الصوره مع الآخر كما وجه تعلق كل منهما بالآخر وهو لا يستلزم بطلان التلازم
 بينهما ان النقص لا يغير المتصانفين بل هو لازم بالقضايا المتلازمة
 فيما ليس بتلازم الرطوبات وغيرهما في الاله الدائم متعلق

سلبه و اير و تنازها و لا توقف لاحدهما على الآخر فلو استلزم الاستفاد
 صمد الافراد لم يتحقق بين قضيتين بل لازم اصلا و لئلا ذلك و احوال
 قدماه و هو الشئ قسم المتكافئين لا يكون احدهما على الآخر و لا يكونان
 معا على تقدير كل منهما فالافراد مع فالتكافؤ بين المتضامين ليس القسم الاول
 فانما يقدم بطلانها ذكره الامام و في القسم الثاني لانه احاطه بتسمية فاجاب بان المقية التي بين
 المتضامين ليست جبرين بل تقدم بطلانها فانها هي المتكافؤان في الوجود و المتضامين
 متكافؤان في التقابل و الوجود الصورة ليست متضامين و انما يرض لها التقابل
 كما بين الهيئتين فالصورة مقبولة ان قلت لان الطل في التكاليف بين
 الوجودين و صدور النقص في التكاليف بين المتين فلا يجهل نقضا فنقول المتكافؤ
 بين الهيئتين لا حازم و ان الاصحح في ذلك ان التكاليف بين الوجودين و هي كذلك
 هي ان النقوض للبتين المتبينين لا يقوم احد ^{للمتدين} في تمام الاخر و هو تناز بين
 و حاصل هذا البرهان على طوله ان الهيئتين الصورة لا تنازنا فاما ان يستلزم
 كل منهما من الآخر فلا تناز و اما ان يحتاج احدهما الى الآخر في احوال
 يكون الاصحح من غائب الصورة و هو ج او غائب الهيئتين الصورة
 اما ان يكون على مظهر هو الضح او جزء علم و هو المظهر و هذا منقوض الى
 اللازم للهيئتين كالتكافؤ المقادير الا ان فان الهيئتين الشكل متكافؤا و
 لا يجوز الاستفاد و لا حاجة على الشكل فيكون الشكل صورة جبرية و هذا
 هو النقص الذي راود و الامام على فصل تعقيب البطل و حارضي في الصورة
 حال الهيئتين و ضرورة الكل احتياج الكمال فوجوده في المحل
 فكيف يكون مزده و مزعته و يكن رغبه هذه الجارضة بان الاصحح

من غير احتياج الهيئتين
 الى الشكل

في الوجود و لا ينافي الاستفاد و كسب الهيئتين في لم يقو على دفعها و ذهب
 لا عدم تقدم الصورة و هو عدول في تفسير القوم فان الصورة لم يكن
 مقبولة للهيئتين لم يكن صورة و لا عليها الهيئتين فيجب ان يطالب كسب الهيئتين
 تقدم الصورة انها وجد البت على الهيئتين بل مع بشر اخر و اما ان عليها
 و تقدمها رخت بربر لا رخت صورة معينة فهو رخت على التقدم لا عن
 كيفية التقدم و كما استدل كما ان هذا المقام اشارة ان يكونان
 ذلك كما احد التكاليف اعلم انما ثبت ان بين الهيئتين الصورة تنازنا
 و هذا انه لا يجوز ان يحتاج كل منهما الى الآخر لا يجوز ان لا يحتاج في رختها الا
 نقبين ان يكون احدهما يحتاج الى الآخر و هذا ان يحتاج الصورة لا
 الهيئتين بل متى الا ان الصورة على الوجود و الهيئتين فلا يحتاج اما ان يكون مستقلة
 او لا يكون بل جزء على الاول بل تقدم ان الصورة جزء على الهيئتين
 انها يوجد على الصورة و عن شر اخر اذا احتما و وجود الهيئتين ان ذلك
 الزوايا اصلا لا جبرين احدهما انه الاصل في العلية لانه الواحد بالشيء
 للشيء الوجود و كالتكافؤ و التناز انما يفيد اصلا وجود الهيئتين رخت كونهما
 بالقوة فان قلت كون الهيئتين بالقوة عبارة عن المكان و وجودها على
 فنهنا اذ ان المكان الوجود و هو مستفاد عن شر بل هو ثابت و قد
 و هو من المبدأ و مستفاد وجود الهيئتين بالقوة لا السبب الاصل كما من لم
 فنقول الهيئتين باية التناز بالقوة و التناز انما كسب فان كسب بالقوة فلهيئتين
 و يصير الفضل عند وجود الصورة فالمراد ان يفيد وجود الهيئتين رخت كونهما
 محبسة بالقوة فتر اذا حصلت الصورة حارست بغير الفضل فالقوة لم يردنا

الوجود بل في الجسم والصورة لا يفيد الا افعال وجود والهيولى المستفاد من
 السبب الاصل بالفعل في الجسم لا في غيره الوجود وقررت له وهو كما ذكرنا
 موجود ثابت مغاير في تتيه ما ترتب الوجودات والاشياء
 الطبيعية لا الالهيات فان السبب الاصل لا بد ان يكون دائم
 الوجود وديموم وجود الهيولى ان يكون مغاير قاعن المادة فانه لو كان
 جسما احسب ان اشتراكه بمادة وصورة فيكون الصورة على لها مع غيره
 فمن ان يثبت في الفارق والامام وممكن الحالات كما يلزم ان يكون
 الصورة على كمال الهيولى وتخرج وذلك المبدأ اما ان يتوقف تأثيره على
 الجسم روح ليعود والحالات ايضا ان يتوقف جانا ان يكون الوجود
 الروح او العقل والكان في الوجود كثره احتمال صورة على عن وجود
 الروح في نفس صدور في العقل بعد علما ان الكل جسم في الوجود مبدأ
 مغاير في عقل توجد الصورة الجسميه وبسوطها واعانتها هيولى
 فقد حصل الاشياء في عالم الوجود في عالم الموجودات والاشياء
 الغائبة واما المعين بتعقيب الصورة فالنطق بان المراد من الصورة
 الطلوع المحفوظة بتعقيب الصور اذا الطلوع انها هيولى الصورة فالنطق
 بالبرهان ان الهيولى يوجد على الصورة في غير ما هو اللازم في القسم
 مرجح بذلك في النقطة حيث قال فيجب ان يكون علم
 وجود المادة شيئا من الصور فيكون المادة انما هيولى
 عن الشر لكن يستحيل ان يكون مضافا على صورة البتة بل انما هيولى
 بها جميعا فيكون تعلين المادة في وجود ذلك البتة في الصورة

كانت ثم ان بعض الاذهان قد انقضى قوله يريد عن سبب
 اصله من معين لما ان الصورة وجود الفاعل في العلم الغائبة
 صر ان العلم الفاعل للهيولى مجموع الدارين العقل والصورة من
 حيث هو من هذا يقال انها شبيهة بعلم الهيولى لذلك نقول ان العلم
 لا يزال الا على انها وجود العلم واما انها وجود العلم الفاعل فانه لا
 لا يابعد عليه قبل المراد بالعلم في تقسيم العلم الفاعل في تكوينه
 البرهان انها ما تلتها فاما ان يكون احدهما علم فاعله لا يكون
 يكون والثاني من جهة والاقطاعا على ان يكون علم فاعله لا يكون
 موجودا محالين واذ كان احدهما علم فاعله لم يكن ان يكون
 العلم الهيولى والصورة ليست على استقلال فيكون العلم الفاعل فيكون علمه
 العلم كذلك على العلم الفاعل لم ينفصل الثالث فيكون
 العلم الثالث فيكون علمه بالانوار او من جوار ان يتم احدهما بالانوار
 في غير ذلك لم يكن كلف الجوار ان يكون ان علم فاعله وقدر
 مشهورة قال الامام المعين هو كمال السرمدية لان المبدأ والمغاير
 لا ينفصل في وجود الصورة التقايف والاشياء في الوجود فيبقى
 نصيبه على صدور فيكون سبب الاستعداد صورة صورة واحدة
 ذلك الحادث يتوقف على حادث انه وقد ظهر ما ان هذا
 يتاخر بالسرمدية ممتدة فلهذا السرمدية هي العين للسبب الاصل
 بتعقيب الصور قال في ذلك ان المعين هو السبب المتعقب للصورة
 والسبب المتعقب للصورة هو علم الصدر المتعبد وعلم الصور لا يتم

العلم

لا يكون السردية لها معدة والمعداة لا يكون موجودة
 بل لا بد لها من المعداد المفارق وحوالها اتفاقية وفيه نظر لان
 المعين هو العلم التام للصورة المتخذة والاعمالها الهيولى لان
 يكون الهيولى علم نفسها وانما هي ايضا يرجع الى الشيخ لان الهيولى
 السبب لا يصلح مع احوالها وتولد في قول
 وحيث يكون السبب الاصل ايضا وافضل من المعين روي لا وجه له لان
 وحول من المعين عما ذلك التقدير في دورها في حل المعين على سبب
 الصورة كما لو كان السردية لم يطابق طاء اذا لم يصح ما كان
 الباقي الذي هو ان يكون الصورة غير العلم وكون علم الصورة في
 لا يمكن ان يكون الصورة في دورها في التقدير من معاجها في قول اذا
 اجتماع وجود الهيولى يريد به اجتماع السبب الاصل والصورة في حيث
 في صورة انما انما لو كان المراد بالمعنى الصورة ارجح
 في صورة لان غير انتصار يرجع الى السبب الاصل والمعنى في كمال
 ان يفي على التقدير الاول لعود الصير الى السبب الاصل للصورة في قول
 بتعريف الصورة لا في تفسيرها بل لما اشتمل عليها من الصورة المطلقة
 لكن في تعريف العلم على ما في فان الصورة في اتفاقية الصورة
 الملاحقة في السبب الاصل في لطيفتها التي بها يتبين الصورة
 الزايلة واما توقيفها فبخصوصيتها الخالصة للصورة الزايلة في
 كمال الادة في غير ذلك لان العلم بها كما ان العلم هو ان المعنى
 وتتمتع بالصورة قال الامام اراد ان يشرح في لغة

فوافق الهيولى في تفسيرها
 في كمالها سبب الاصل

في
 في

شخص كل واحدة منها بالغير وشرخص كل واحد منها بذات الوجود
 فان قلت ليس في كلامه دلالة على كونه شخص كل واحد منها بالغير بل ليس
 كلامه الا ان كل واحد منها شخص بالغير معقول قوله في وجه كونه
 كلاما شرا في كونه الشخص الا انه ما بيننا ولهذا قال اراد ان يشرح في قول
 شرح ان في هذا الكلام لطيف وهو انهم قالوا ان نوع كماله ان يكون له
 اشخاص انما شخص بالماودة ويريد على كماله هو ان لو كان شخصه بالماودة
 فتشخصها ان كان باده انما تشمل هذا الكلام ليصلح ان يكون له
 لهذا السوال فقال لان في نفس الشخص بالماودة بالصورة كما ان شخص
 الصورة بالماودة فان قيل الشخص انما انرفع الى ان يلزم الدور على
 انما اجاب بان شخص كل واحد منها بذات الوجود في دورها في قول
 الدور لان في شخص كل واحد منها بذات الوجود في دورها في قول
 احد مما لان المطلق ليس بوجوده الفاعل ليس بوجوده محال و
 لكن ان يمنع انما هذه الصورة فان الموجد في الوجود هو توقيف الفاعل
 في وجوده في الالحات المهيمنة موجودة فيقول الفاعل الموجد في وجوده
 في الوجود شخص الهيولى بذات الصورة معقول لان الهيولى انما في
 الهيولى لا بهذه الصورة بل بصورة فاعلا ما شخص الصورة بذات
 الهيولى في معقول لو لم يكن العلم ان ان هذه الصورة في حيث ان يفارق
 هذه الهيولى في مقام هذه الهيولى بالضرورة والثاني ان الهيولى في
 فلا يكون فاعلا للشخص فان قيل اذا سمح ان يكون الهيولى على الشخص
 فاعلم ان الماودة على كماله في كل نوع مقدور انما شخص بالماودة اجاب
 بان المراد ان الماودة على كماله العلم الفاعل في الوجود في الكشف

فالسطح الضام الاضافي مشهور في ان يحل النهاية عليه ثم عود
 السطح للحجم كجسمانية من تسدل مما يثبت السطح للحجم ثبوت النهاية لم فلا يكون
 السطح لغير النهاية بمقارنته وتسلم الموصلة كلام الرواية الاولى
 وكصو للمفارقة للسطح والنهاية ثانيا فان قلت غاية ما في الباب هذا ان
 السطح ليس به كنهان لكنه قال به بغير الجسم وليس كذلك بل هو كنهان فيقول الباء
 ليس بغير السببية بل بمنزلة الحقيقة وقد اشرنا اليه في قوله اذ هو مقارن له
قوله قال الفصل الرابع راحة السطح والشاهد من الجسم الامتداد
 لتصوره بدون تصورهما وليس كذلك لا يتصور جسم غير شامد او غير شامد
 بانما تصور الجسم ثم تثبتنا في غير الهيئة الصورة من تصور الجسم بدون
 لتصور اجزائه وما ذاك الا لانه لا بد من انما لا تصور الشدة في تصور
 لتصور الاجزاء اما ان تصور الجسم كاشوبه ما هو التصور المستلزم لتصور
 الاجزاء هو التصور بكنهان كنهان كيف كانت الشدة بالكون ذلك
 في السطح والشاهد قال الشرح الاجزاء انما هي في العقل والخيال
 والصورة اجزاء في الوجود والامر الوجود والصورة والتصور البتة انما هو في
 على الاجزاء العقلية لا على تصور الاجزاء الوجودية بل يمكن ان يكون الكاشوب
 الوجودية معلومة بالكون وان كان في الاجزاء العقلية اشارة الى البتة الوجودية
 كما اشارة للجسم بانه عقلا لا بانه في الصورة فلو القبول في اشارة الى
 الوجود في الوجود اشارة الى الصورة اذا اتممت هذه المقدمات فتقول
 لم ير الشرح ان السطح والشاهد ليس بجزئين عامليين للجسم فان ذلك
 غير معتول اسم انما هو في العقلية محمول على كنهان على الجسم في كلام

الاجرام

ينظر

يتفطن لطلا الشرح حيث علمها على ان يكون العقلية منطل كلامه ولا لا
 امر اضافي اراد انما لبيتنا كبريتي وهو بين اما الشاهد فلا يتفطن
 لطرف الجسم العقلية بالطرف لا يكون لا يجوز اما السطح فلهذا لا بد
 للجسم باعتبار الشاهد الخارج الجدة للشدة لا يكون كنهان في غير كنهان بل
 لانه فتقول في رخصته في الشاهد اشارة الى ان السطح ليس بقوم وقوله
 فتقول في اشارة الى ان الشاهد ليس كنهان في الجسم لمحقق عليه ولتفطن
 ثم ربما يتوهم ان السطح والشاهد وان لم يكن في الجسم الامتداد اما ان
 والشاهد ان عقليا فالبطلان ذلك بانها لو كانت في العقلية
 لم ينك لتصور الجسم من تصورهما بغير منظر ان الاول ان في كلام الشرح
 بما في التوجيه ومعيها اصبها السطح والشاهد ليس في الاجزاء العقلية
 في انما السطح والشاهد ليس في الاجزاء العقلية وليس في الكنهان في
 مما وجه فلا يكون للفناء فتقول فلا يكون في السطح ولا في الشاهد فانه
 ان يقال للوجود الثانيه والسيان لمرته في السببية عليه في السطح والشاهد
 لما كان خارجين عن حقيقة الجسم كان في السطح والشاهد ايضا خارجا لان
 في الخارج قطعا واثروا في قوله ذلك فلهذا يمكن قوله في النظر
 ان في الامور والسطح والشاهد فان من استلزم تصور الجسم
 لتصور السطح والشاهد كيف لا من استلزم تصور تصور السطح والشاهد
 والحجاب انه يمكن تصور حقيقة الجسم بدون تصورهما فان حقيقة الجسم
 جوهر كنهان في الصورة بعد تصور هذه حقيقة يمكن ان لا يتصور
 السطح والشاهد بل يتصور غير شامد والديالات اشارة لتقول ذلك
 يمكن قولنا ان هو لا يثبت الجسم الغير المشاهد لعدم تصورهم حقيقة

حيث يشار اليه
 صدام

بالفعلان لم يوجب اختلاف العرض المتعلق بالمتعلق
 اجاب بان الحكم بطلان وجود النقط في تلك المواضع هو فرضها فيها
 انه يحتاج لتقدير تلك النقاط في تلك المواضع فوجوبها لكونها موضوعة
 فرض وقال لم اخض هذا الجواب انهم لو كان الاصلان
 احوال الاما انما اترت بها على ان الاصلان وجودا في الشئ **قوله** ربه
 بيان اشياء تدخل الابعاد لا تقدر الفصل بالقياس ولا يدر عرجا
 هذا الحكم او لا هذه المسئلة طبعها لا يثبت فيها من اشياء التدخل
 العارض في الجواب الطبيعية كذلك المسئلة التي بعد اذا ثبت فيها
 الجواب **انما** يتبينها بعد مقدارها فلا يثبت في العلم من الطالب التي
 يبرهن عليها في ذلك العلم فكيف يكون هذا الحكم مستلزما له
 قولهم بان السائل مطالب قول فوجوه الغلبة والافضل حقيقة الثابت
 الى واحد الذاتية لموضوعات وذلك الثابت ربا لا يحتاج الى بيان
 الا تتران اشياء من ذلك الاول من المبدأ المنطقية في انه لا يترت
 ان يكون جميع سائر العلم كسبية الاستشهاد بان الحكم لا ينفع في
 واقف تدرك الاستقراء الذي يستفاد بنفس هذا الحكم الى ما سببه
 اذا حكم الاما ربا يحصل لنفسه بمتبع في ثبات ثبت فيها ذلك الحكم
 فان الى ان اذا ثبت هذا الحكم اذا نفذ في بطلان جسم او قبحي
 بجسم الجسم المكونية وتكرر من هذه الشبهة في اشياء التدخل فان
 قلت فان الحكم في اشياء التدخل مكتسب من الاستقراء وهو احد الحكم
 الطالب والكتيب في الجواب لا يكون بدليل فيقول الحصول في الحكم
 ان يكون بطريق الكسبية الى البديهة فلا بد من الكسبية

انما

من كثر في الكتاب لم يحصل اليقينية في كونها اليقينية من كونها
 الوجود ان الجواب لا يتناول منها في المطلوب كما في كسبية واليات
 وفيها **قوله** وان ذلك لا ينافي ولا للثبوت في الدرايين لا يجوز ان
 يصير زراعا واحدا الى ان الكسبية وبما لم يتردد ان هو في الزراعتين
 لا يكون ان يكون هبوطا وزراعا واحدا في الارتفاع لحد لهما في المقدار
 شبهات وتبين جميع الاقدار ولا الى صورة ذراعتين يشان ان يكون
 صورة ذراعتين واحدا في الجسم قد يتجلى في مقدارها ونهايتها فيصير
 مع بقا صورته في الشئ اما ان يكون المقدار اولانا فيمكن ان مقدار
 كما لنقطه في الشئ من التدخل كما عند تقاطع الاقطار كدش كل تقاطع
 نقطه جميع النقط كجسم في المراكز اجزاء في الارتفاع في الصفر والارتفاع
 في الطول فقط لم يتبين من حيث الوضوح ان وضعا احد الخطين
 جنب الا في لم يجد في فرض او احد ما على الا في لم كدش في العلم في السطح
 الى ان جسم ربا في ان كان المقدار في الطول والوضوح في العلم
 لم يتبين من حيث العلم فاذا اوضح بعض السطوح على بعض يتداخل ولا يحصل
 منها في والايضا في الجسم في السطوح في الثانية في مقدار فيكون
 ان مقدارين لكونان في مقدارها **قوله** اشارة الى ان الجواب
 الجواب اما متساوية او غير متساوية فان كانت غير متساوية فيختلف ما بينهما
 البعد فيكون ذراعتين وبعد ذراعتين في غير ذلك هذا اختلاف اضاف
 الابعاد والتقدير وتختلف ايضا في تلك الابعاد والتقدير ما يقع فيها
 في الابعاد ما ليس جميع محدد ومنها ما لا يمكن ان يقع فيه الجسم اصغر

ومنها ما يحكي حسا كبر هذا ال اختلاف انها هو اضلا ومقدار فلا يكون
 لا شيئا ومحصدا العايلون بالخلل و فرقا في فرقة في زمان لا شير محض و فرقة
 يزعم انه بعد كنه وهو الذر سموة بعد انظور ان انهم زعموا انهم مخطو
 علمه العبدية وان جميع الناس يكون من ان اطراف الانا بعد اما
 بغيره الما وكيفية الهواء و قالوا ان العالم وجميع اجسام التربة
 خلا والعبادة متاوية لا بعد والحب و هو بعد و على الما و فالحام
 ملا و لكن هذا الكلام و قران ان روح هذا التوفيق للخلل الذي يكون بين
 الحب و هو الذر ليس بعد انظور انظور فيه لان قول الامام و لا
 يوجد بينهما ما يلا و قد اصد منها ان قلناه مما لمور فهو قلنا بغير الشير
 وان اراد ابراهيم فهو الشير بين الجلا و سموا لا شير و البعد المخطو
 اذا لم يوجد بينهما جسم فان لم يوجد بعدا اجلا فهو لا شير و لا لا شير
 المخطو و فعلا تقدير كنه بالجللا و بغير لا شير و ما تقدير مشترك فلا وجه
 لا خصاصة بالبعد المخطو و اما قوله لا يتناول الذر لا يتناهي فهو
 غير وارد لان المراد بالجللا الموقوف للذر هو محل النزاع و لا نزاع
 في كنه الذر لا يتناهي و قوله بان فرض فيه اجبا معناه فرض في
 قلنا اجبا ما جبين بينهما بعد محدود و جبين او نين معناه بعد اذ اعظم
 في ذلك او اصفوا رسا لتقدير كنه ال الواقع بين تلك الاجسام و بها
 قد ثبت في الفضل المتضمن ان البعد المتصل لا يقيد بلاماده لان
 طالعها قابل للغير الومية بالضرورة فيكون قابلا للغير الالافطانية
 فيكون و اما و هذا انما يتم لو كان البعد الجود شير فيفعل عنده
 كنه كنه اما ان البعد المتصل فيجبر من ذلك الحس اليه فلا يتم ان يتجزئ

مبشر

بل ثبت في كل محله في ميزان تداول ال اعباد و الذر تنوع استماع
 تداول ال اعباد و جبانته و لا يلزم من ان البعد لا يدخل في البعد الجود
 عن الما و اما يلزم لا القفا و حقيقة هو ممنوع **قوله** فترسل قولنا
 كوك كنه انفرجه كنه ان هذا الخلف لا يبرأ ان كوكه لا يكون في جهة
 هو اليها و لعل مجاز الحقيقة ان كوكه تسمى متا و رية كنه اذ اوجه
 من التزيين ان يقصد بالتوك على الكثرة او يمكن ان يقصد ان
 كنه تسمى الكثرة و بالجللا كنه الترفيع و كنه الاستيفاد و يقصد
 الاشارة المستقيمة في جهة مشر كوكا و اشارة الاشارة و وجه النسبة
 ان الجهات بنهايات الامتدادات و التبعث عن الامتدادات و اشارة
 القفا و من سبب التبعث عنها من نهاياتها و اما قال الامام ان الجهة
 يدور في نهايات طان الخط و سطح ارا ان يوضعا في النهايات فمما
 عين طان اشارة و ربما تورد على الصيغ الاول ان قول كنه مقصد
 التوك المقتضى ان الجهة هي كنه فسلم ان التوك يقصد و اشارة كنه فمما
 ان التوك يقصد و كوكا بان طان اشارة كنه لا شير و لا شير اليه و يمكن
 يقصد التوك و على الصيغ الاشارة ان اشارة امتداد يخرج من الشير و
 غير كنه ان رايه و يمكن ان يقصد بالتوك فمما ان امتداد اما ان يكون
 موجودا في الخارج او لا فان لم يكن موجودا في الخارج فمما ان لا يلزم
 ان يكون طرد موجودا في الخارج و ان كان موجودا يلزم ان كنه طان
 في رضة فانه في رضة الافلاك على سطح قاطع لمعها بان كنه طان على
 على سطح كنه طان على سطح و انما لا وجه له ان يقال بان طان
 الامتداد ليس موجودا في الخارج اما انما لا يتم بالضرورة ان اشارة كنه

ان شير

يشترط ان يكون موجودا في الخارج غاية ما في الباب انه لا يكون قابلا لهذا ان
 بل كهم موجود هناك على ما يترتب عليه **قوله** يريد بيان ان لهجات ذوات
 اوضاع او مراد الشيخ في هذا الفصل ان اللغات ان لهجة ذوات اوضاع و
 انما يبين ان صور اللغات التي هي موقوفة عليها فيقال طاعة ان وضعه وطل
 في رضية قابل للثبوت وهذا القياس مصادرة على المطلوب لان كل
 الاكبر هو موقوف على الاوسط فان وضعها ليس هو القول بل المعنى
 قبول الكثرة وانها سابقة لاركانها في هذا المذهب وظهر قول الشيخ
 فيجب ان يكون لهجات لوصفها يتناولها الكثرة والادوات
 ان يقال هذا الفصل في بيان هذه الصور من كونها الطل
 ان لهجة لابد ان يكون شرا اليها لانه يقع تحتها كما في غيرها اليها و
 اليها ان يقول له كانت لهجة يقع تحتها كما في غيرها اليها و
 ان لهجات نفسها وخلقها قابل للثبوت **قوله** يريد بيان ما هي
 لهجة هي ان حاصلها ان الكثرة ان الكثرة ان الكثرة ان الكثرة ان
 لها مشتركة ذلك لصدرها **قوله** لا يستقيم وهو مبتدأ مشترك
 الكثرات في كلمات يكون بالضرورة موجودة اذا وضع فها تبنى
 وجودا لهجة رانه على ان الكثرة موجودة اراد ان يبين ما هيها
 طرف ان متدادات ان لا يكون ان يقيم ان في الوجود الى ان
 لو كان لهجة رانه على ان الكثرة موجودة اراد ان يبين ما هيها
 منقسم في قسمين لان منقسمها ان في لهجة فاكهة
 في قسمين موقوف على ان في لهجة فاكهة فاكهة فاكهة
 القسم في مصادرة على المطلوب او جاز ان ذلك القسم مناف

لا يبين

لاجته لهجة فان لهجة ما اليه لو كانت لهجة لهجات لهجات لهجات
 وانه محال **قوله** احد ما حصل الكبر اصغر ما كان ان في الكبر
 بان ينقل لهجة مقصد المتكلم في الارجح ومقصد المتكلم في الارجح
 في لا يرد التقصير المتكلم في الكيف هذا هو السبب في المطابق
 للثبوت اما ان السبب في ذلك مقصد المتكلم اما ان يكون موجودا
 او لا يجب فان يجب فقط المتكلم في الارجح لان يكون موجودا
 وان وجب فقط المتكلم في الكيف بل ان يكون موجودا او لا
 فالفرق واما ان ليس مطابقا للثبوت فان كلامه ان مقصد المتكلم
 لا بالتفصيل بل بالاحصاء فلهذا مقصد المتكلم بالتفصيل لا يكون
 موجودا او لا يبين كصير كاحص في هذا النوع الواضح المطابق
 لثبوت الكثرة والفرق للصواب

وصحطه او قربا
 في صفات وان
 مقصد المتكلم بالاحصاء
 عنده لا بد ان يكون
 موجودا اما الكثرة

الخط الثاني في لهجات وجب منها الاول والثانية
قوله الا ان يقيم ما بين لهجات اراد بيان الاجام والا واد الثانية و
 لما كانت لهجات طرف الاستعدادات ومقاصدها كانت على ما هو
 هو الذي يقوم به تلك الحدود وتعيينها والاجام ما بين لهجات اما كثر
 لهجات واما ادوات لهجات وهو ان كصير في لهجات لا يغير الحصول
 عاق لهجة بل يغير القرب اليها وهو الاجام **الثاني** في قول الخوض في تقرير
 ذلك فهو رتبة في الناس ان لهجات ليست سبب ذلك ان الابعاد
 المفروضة في كل جسم ثلثة لا غير وكل بعد له طرفان وفيه تعريف الفرق
 كالبطيخ امر از اعن الاطراف فان ما في الارجح في غير فوق لانه

ليس على الهيئة الطبيعية وتعرف الهيئة كسب الغلب لانه ربما يصير كسب
 الصور منصفيا ولا يقاى لانه لا يرفع البؤف لانه ليدق عليه انه اقور
 الجانين فزال غلب لالاام نقل على التقادسب الشهرة ارجح اعتبار
 عام وهو حال الان في كسب ما قدم القوام فانهم يسمون الهيئة القوية من
 يمينها وما يقابلها من لادها وما على وجه قد اما وبقية بلها خلفا وما على راسه
 وقدمه فوقه وسفلا واما في الحيوانات ذوات الاربع فالعقود منها
 ما على ظهره والسفل ما على بطنها واعتبار خاص وهو انه يمكن ان يفرض
 في كل جسم الجاذبية مقاطعة لكل بعد طرفي فيكون في كل جسم جهات
 ست واشار الخارج فرائضا بيانها ان الاعتبار الاول راجع الى
 الاعتبار الاخير فليس فرق الان في وثقة الاعتبار طوقا متساوية
 هو الامتداد الطولي في الجسم ولا يبينه ولا يشترك الكسب عرض قامة الدنر
 هو الامتداد العرضي لا قدره وظفه الا باعتبار رخن قامة وهو الامتداد
 الباقر فل يكون سبب الشهرة الاشياء واحدا انه لا يجد ان يكون اعتبار
 جهات فزال الان اول لانه اقرب اليهم ثم يستعملون جهات فزال
 الحيوانات والحيات يمكن ان يقاى الباقي لا اولها العام ان الا
 لا احاط صهيلا وعليها اليدان وظهر البطن ورأس وقدم كان
 له الجهات الست اما الهي والبارف باعتبار الجنيين واما العروق و
 السفل من جهة الرأس القدم واما القدم والكف فاعتبار البطن و
 الظهر اما ان هذه الجهات منطبق على اطراف الامتداد المتقاطعة
 فمخرج فنه وان كان كذلك فمخرج لا مزالا انه ليس على خط فمخرج

العام

العام وهذا باعتبار ما هو فردا جبر انفق الجهات الست
 انها باعتبار الامتدادات المفردة من الجسم وتقاطعتها على زوايا قامة وهو اعتبار
 غير واجب لان جهة طرف الامتدادات لا طرف الامتداد القام على اية قامة
 الامتدادات جهات الست كانت متقاطعة على زوايا قامة اول وهذا شارة
 لان ما هو مشهور ليس كذا لان الجهات اطراف الامتدادات لا اطراف
 الامتداد القام بعضها على بعض واطراف الامتدادات غير متشابهة لا يميز
 فردا من تلك الامام طريقا فاقول الحكم بان لكل جسم جهات ليس كذا لان
 اريد للجهات الفضل المتقضى بالكرة التي لا تقطع منها ولا في كذا لانها لا تقطع
 لجهة لها بالفضل اذ جهة طرف الامتدادات لا امتداد فيها اصلا وان اريد
 الجهات بالقوة فمخرج لجهة لجهة كسب كسب والمفوضه كلام
 فيه فلا يميز جهات الست وهذا الطلاق صحيح لكنه قال في جهات المضلعات
 عدد ما لها من كسب والنقطة والخط والسطح ان لم يسم كسب والنقطة جهات
 ستة اذ كانت المضلعات حسابا اما اذا كانت سطوحا فعدد جهاتها كذا
 خطوطها وتقاطعاتها او عدد خطوطها كما يقال للثلاث جهات ثلث لان
 التمثل للجهات الثلاث انها تتقوى في السطح وعلى تقدير ان لا يكون النقطة
 جهات لكن الطلاق للمضلعات الحسية فالتال لا يطاق في المثل فنقول ان
 المضلعات هو اعلم ان الجاه والسطوح لكن عدد جهاتها كذا وخطوطها
 ان كانت وانما سطر كل وجه لان جهة طرف الامتدادات الامتدادات اعلم
 ان يكون خطا او سطح او جسا فليما فيكون خطوط السطح جهات وهذا الكلام
 من اننا من انقضى لذكره اول لانا كل واحد من هذه المقتضى له كان جهة
 لكن في تلك جهة بالفضل من سطحها مفضل قوله في جهة منها بالفضل ذكر

ان من طول هذه او عدد
 ما لها من كسب وخطوطها
 والسطوح

الشرح ان هذه التسمية خلاف ما تصور لانه تصور في ان الجهة غير متغيرة
 والامتداد متغير فلا يكون جهة وفيه نظر لان الثابت بالجهة لا يمتد
 فماخذ الاشياء والحظ والسطح غير متغيرين فماخذ الاشياء ردة وان
 كانا متغيرين فجهة الامتداد فيل ان المراد ان جهة طواف الامتداد المحيطة
 طرف كل امتداد متغير يكون الى امتداد السطح اطراف جهات وفيه
 ايضا نظر لان الذر تصور في ان الخط الاول ليس الا الى جهة طرف
 الامتداد وانما ان طرف الامتداد يحظر فلان فيل قد تصور الى
 جهة مشتركة لاشياء ومقطوعها والاشياء امتداد خارج المشرق والمغرب
 في الاتجاه اليه ولا شك ان الامتداد الخارج المشرق منها هو الخط فيكون
 جهة جهة مشتركة فذلك ان الخط منقول الى اشياء مشتركة في سطح
 فهو مقطوعها والامتداد الخطية انما يقطع بالبقا طوافها في وجودها
 الخارج للكرات اشياء لا وجود لها في الخارج وان وجب حركتها الى
 في الخارج بما ان البرهان في ان جهة الفوق هي سطح المجدد والكمالات
 ما يبرهن من وجوبه فكيف جعل جهة طرف الامتداد يحظر فنقول ان
 المستقيم في جهة الترشيد الى السطح اليها ويحفر في جهات فيها
 ما يبرهن انما بالفرض فيها ما لا يتبدل في الامام اما الترشيد الى البين
 عبارة عن تصور كائنا من مفرضات جانب الضيف قويا وبالعكس
 لا تقبل السار بينا وبالعكس اما القدام فلما كان عبارة عن جانب الذر
 يتحرك كمن الى اليه بالبطيخ وهناك حاسة الابصار فلو فرضنا على
 ذلك كما اذا خلق البصر في الكون في الذر فهو ان خلف الترشيد
 خلف القدام وبذا فرض غير واقع وما ذكر ان ربح وهو متبدل في التوجه

فلا كلام

في المشرق لا الخوف فرض واقع فان قلت يجب ان فرض الامام من خلف
 والقدام غير واقع واما في البين واليسار فرضا كوني وانما فقد يصير كائنا
 ضعيفا والضعيف قويا فنقول لعل مراده ان يفرض الوجه في الموضع الذي هو
 ان خلف الراس والام يتقلب البين لبارا واليسار يمينا بوجهه في الجانبين
 والضعيف في البداية والنهاية او اما الفوق والسفل فقد يراد بها ما تبدل بالفرض
 وقد يراد ما لا تبدل بالفرض فانه ان كان المراد منها ما يغير راس الام
 وقد يراد منها ما لا تبدل في ما يفرض كالاتي شخص ما احد طرفي القطر وشخص
 اخر على الطرف الاخر فالجانب الذر في قدم كل منهما هو الجانب الذر في راس
 الاخر ضرورة ان الامتداد الخارج في قدم كل منهما يذهب الى راس الاخر
 فلو فرض الفوق بما في الراس والتمت بما في الرجل فذا اعتبر الفوق بما
 راس احداهما كان بما في راس الاخر هو التمت لا ما في رجله وبالعكس فانه لا
 وان كان المراد منها السار والبقا بل لم يكن ان يتبدل بالفرض اصلا وان
 هذا الكلام اعترض على الخ حيث اطلق القول بان الفوق والسفل
 وجهات الترشيد الى جانب الخارج بانه لا يراد بالفوق والسفل ما في الراس
 والقدم مطلقا الا لتبدل ما في الشكس الكفر في القدم فربما يبدل او لا
 حاجه الى الصدارة الترشيد بها بل المراد ما في راسه ووجهه ووجه راسه القدم
 بالبطيخ والجانب الذر في راس الشخص القام على طرف الاخر في قطر الارض
 ليس الذر في القدم بالبطيخ فان قلت لا شك في ان الشخص القام
 على طرف قطر الارض راسه قد ربح في نحو الطبع فيكون كائنا
 الذر في راس الشخص الفوق في القدم بالبطيخ فيكون سفلا بالقياس
 ذلك فنقول قوله بالبطيخ ليس هو المقدم بل يتقلب بالمفضل او غير القلي

القيام

ان لم يكن كل شخص نسبة طبيعية مع جهة النسبة الطبيعية المراد
كل شخص مع جهة نسبت الطبيعة لقدم الشخص الافر معهما والى
كان قدم الشخص الافر كوفرضنا حثت من الشخص الاول كانت على النسبة
الطبيعية ليس كذلك فلا يكون ما يقرب راس احد الشخصين فباطبيعا
ما يقرب قدم الشخص الافر فباطبيعا اما ما يشبه ذلك فهو ان
لا يبين الفلك وشماله فان كانت الشمس من سائر الميادين لان قوة
هامة انما يظهر فيه مقابل الشمال كما في الان في كمال ان يكون المراد
ذلك القدم والكلف لانه في زوايا الجهات الكفوضه الميادين والشمال فابق
الجهات الست لا القدم والكلف فاذا حلناه عليها كالمجالات
الست كلها من كورة ومنبر الارتفاع ان قوله مثل الميادين والشمال فبقا
بينما مثل ما اورد من احد الميادين والشمال والافر ما بين ذلك فبقوله
مثل ما يشبه ذلك ان كان اشارة لاما بينا لان الكلام ومثل ما يشبه
ما بينا وما يشبه ما بين الميادين الفلك البيرة فان ما يشبه ما بينا هو ما
الفلك وهو يمينه اشارة ان ما بينا هو يمينه وشماله ان كان اشارة
الى الميادين والشمال فما يشبهها هو القدم والكلف لانه تفسيره بين
الفلك وشماله النسبة لان قوله فاما بينا يدل على انه لطيف على ان
المراد ومثل ما يشبه ذلك ان فاما بينا والالك ان قوله فاما بينا
منه ركا وقد يشبه الفلك كسائر كره الترفيع على ان يكون
راسه فرقة القطب الجنوبي يمينه الى الشرق ووجهه الى وسط السماء
فيكون القطب الجنوبي ملاما والشمال سيفا والشرق يمينه والجنوب
شماله ووسط السماء قداما ومقابل خلفا وكسائر كره الترفيع

ان لم يكن
بما في راسه فرقة القطب الشمالي يمينه الى الغرب فمقابل الجهات الاربع
كذلك القدم والكلف وما في راسه انما هو كسائر كره الترفيع لان
تسمية الشرق يمينه باعتبار ما اعلم ان الشئ انما قدم هذه المقدمة مما اثبت
مجدد الجهات لان الكلام ليس فرقة الجهات مطلقا فان لكل جهة
واحد او عدد او اثنين ونصفها ذلك الحس هو الحد والملك الحدود
بما في راسه الجهات الاربع الى الشمال واليمين فاما الجهات بل فرقة
الجهات الحقيقية منها اربعة الفوق دجلة الفل فبقوله الدور هذه
المقدمة فلهذا انما لم ينفذ ما بالفرق ثم انما لم ينفذ فبقوله
المراد ان لا يميز فتمتيد مقدمه وان الميادين الحقيقية جهات لا متقابلة
باطبيعا متقابلتان باطبيعا اما انما متقابلة باطبيعا فلا ندر ان
ان جاب السطحة بعضها بغير كمال الطبع الى فوق كما كان وجهها يتوكل باطبيعا
لا كنت كالارض فلو ان فرق وكنت جهتان متمايزتان كسائر
الطبعي لان وجهها الى جاب متوجها الى احداهما باطبيعا والوجه الى
الى ان هو باطبيعا اما انما متقابلتان باطبيعا فلا ندر ان جاب الطالبة
لا احداهما باطبيعا رتبة من الافر باطبيعا ايضا احداهما باطبيعا راس
كل شخص كسائر الطبع والافر ما تقدم باطبيعا منها طرعا امتدادا متقابلا
ويزم من ذلك ان احداهما اذا كان غاية القرب من جهة يكون الافر
فانما البعد عنه بالضرورة اذا امتدنا نقول ان كان من الموضع فبقوله
فلا يبعد ان نشرح كلام الشئ اول ثم كلام كلام الشرح ليتحقق الفرق
بينها ولا نقباء بالكرار وان في كلام الشئ فهو ان كذا الجهة
الحقيقية تعين وصفها اما ان يكون فرضا او ملاما ونش براملا
لا اضل من فيه اصلا من الواقع او فاما لا يكون فاما ملاما

منش بها و لا ولي بطا اذ ليس صدر الخطا والملاو المتشابه اول ما يكون
 جهة طبعه كذا الا ففروزة ث به حده والخطا والملاو المتشابه
 ان يقع كذا وكذا بغير خارج عن الخطا والملاو المتشابه ولا محالة
 يكون جسمها وحسبها لا لجهة ذات وضع ولحين ذات الوضع لا يكون الا
 بغير الوضع وايضا لا كان تحت و لجهة انها يكون جسم وهو اما ان يكون جسم
 واحد ارجح حيث انه واحد ولا يكون جسم واحد ارجح حيث انه واحد
 كسبل لا الاول لان لكل امتداد طرفين هما جهتا في الجهات الحقيقية
 اثنتان لجسم الواحد حيث انه واحد ان كان تحت و لجهة استم
 بغير حيث هو كذا كذا لجهة واحدة والطرفة والجهتين فالجسم اذن لا
 يكون جسم واحد حيث انه واحد و ذلك انما بان لا يكون جسم واحد
 بل جسمين او يكون جسم واحد لا ارجح حيث انه واحد لا جاز ان الجهة
 جسمين فانه لو كانت الجهتين جسمين فاما ان يكون احداهما محيطا بالآخر
 كونا في متباينين واما باطلا في اما الاول فانه لا يمكن لو كانت متباينين
 احداهما محيطا بالآخر فكون كذا واحد لجهتين بالمحيط والآخر بالمحيط
 لان المحيط لا محالة كما كان لجهة الاخر ففانما البعد لجهة الاخر
 والآخر ففانما البعد المحيط ليس الا المركز في كذا الجسم ثم تحت به
 حركه يكون كذا واحد لجهتين وهر غاية القوس المحيط و لجهة الاخر وهر غاية
 البعد كذا فيكون الجسم المحيط و انما ففانما البعد من طرف من المحيط
 بحيث لا يكون في المركز لم يقع ففانما البعد و لجهة الاخر ففانما البعد
 سواء كان في جهته او خارجا عنه فان الضمير حشو سبيل ان يعود الى
 المحيط كذا في ان المركز خارجا عن المحيط بل لا المحيط اركه و لجهة
 البعد من الجسم المحيط سواء فرض في المركز ففانما المحيط او خارجا عن
 المحيط

المحيط فلم يكن المحيط و ففانما البعد بالذات فانه لو كان لا دخل في الحقيقة كذا
 اذ فرض ان المركز خارجا عنه لم يحصل كذا و لجهة البعد وليس كذلك ففانما
 كذا و لجهتين بالمحيطين معا بل باحداهما لا ارجح حيث انه واحد و لجهة الاخر
 واما الثاني ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 جهة القوس واما جهة البعد فلا تحت و لجهة الاخر ففانما البعد من الجسم البعد
 منها ليس محذورا فان البعد اذا كان خارجا عن الجسم فالبعد عنه لا
 ان كان كل واحد يفرض انه غاية البعد فورا اذ ذلك البعد منه بالضرورة
 مختلف ما اذا كان البعد من الجسم ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 البعد من الجسم البعد يفرض واما ان لا يكون البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 و اليه استر بقوله لم يكن محيطا واما ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 البعد من الجسم البعد ليس بواقع ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 ان بعض الاكحال كان محيطا على كذا و لجهة البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 ففانما البعد من الجسم البعد لا يقال في التوجهين ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 اريد ان البعد المفروض غير محذور و ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 لا محذور ان اريد به البعد الموجب و ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 الثاني ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 لكن لا يلزم من ان البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 جهة الفصل لا يتعدى واما ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 جميع البعد من البعد هو مجموع واما اريد به ان بعض البعد من الجسم البعد
 لا يتعدى واما ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد
 ففانما البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد من الجسم البعد

البعد

من جهة الفوق فكل جانب من هذه الجهات الستة واربعة
 جهة الستة من هذه الجهات الستة واربعة جهة الستة واربعة
 العين على البضاع المقام ما ذكره الشيخ في الشفا ان كل جسم من الجسمين
 يتحد بسطح جهة القرب يكون جميع سطح جهة القرب ويكون طاريا ما هو خارج
 منه من جميع كواكب السما والارض فسطوح اصدت به جسم واحد متماثل
 نسبة لما هو خارج منه نسبة واحدة متماثلة فلو كان خارج من بعض الجواهر
 جسم جاز ان يتوحد في كل جانب جسم يتوحد في ذلك الجسم المتحد والوجه المتحد
 من فاضل من جهة جسم يتوحد في ذلك الجسم من الجانب الذي لا على الجسم الا في جهة
 او كره كاستقيمة جهة راسية مقابلها لكن لو كره المستقيمة جهة راسية يكون
 الامر مقابلها ضرورة ان لو كره في فوق لا يكون ان حركت والبالا والفا
 واحد لو صدر جسم جهة واحدة بالنوع لكونها قريبا من وجب ان يكون طار
 قريب من مركزها من تلك الجهة فيكون الوجه الاخر من طار بعد من كان كره
 جميع البعاد بالجم الا في طار محيطا والى جهة راسية ووجه راسية الى جهة
 تلك الاجسام ان لم يكن واقفا من البعاد من جهة راسية الى جهة راسية
 جهات مختلفة بالنوع فمقابل جهة واحدة بالنوع واربعة محال ان كانت
 واقفا من البعاد من جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 وذلك الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 سبل محيطا الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 والمحيط كانه في جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 جهات راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 الجهات فلا بد من وقوع بعض تلك الجهات في المكان او قومه
 في جهة الاخرى وذلك به في محض موثر في جهة راسية الى جهة راسية

جهات واقفا من بعض الجهات الاولى فان كان وقوعه في ذلك
 البعض من الجهات الاولى فان الدور والمثلث ثقتين ان يكون المحرك بها
 واحد الامر حيث انه واحد لكل لا مطلقا بل في حيث الا حاط لان جهة القرب
 يتحد به واما جهة البعد فلا يمكن ان يتحد بها يكون خارجا عنه لان البعد
 منه لا يكون محدد واما ان يكون لا يكون واخلافا فهو المركز فلو
 المحرك محيطا كباد هو المحطوس فان قلت لا حاجة الى هذه التقسيمات
 بل ان هذه المقدمات مستدرك اذ يكفي ان يقال جهة لا كان طرف المتحد
 فتحة اما ان يكون في جسم احدهما ثقتين في الوضع لا يكون الا بذور
 الوضع ولا بد ان يتحد في الجسم لكن طار جسم فوض ان يكون محدد او فذلك
 انه يتحد به جهة القرب في جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 بغيره محال اذ البعد من غير محدد ووجه الواحد اذا صدر وجهين لم يتحد
 كيف يتفق بل جهة الا حاط في جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 وهو المقصود منقول لان هذا يحصل الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 انما في التقسيم الاول وهو ان جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 اراد اثبات محدد والجهات على تقدير تباين البعاد وما لا يقدر على تباينها
 فانه لا اشتراك للجهات الحقيقية وهو لا يتبدل على انما انها جهات راسية
 فلهذا الجهات لابد ان متعين وخصها بفتق وصفها اما جهة راسية الى جهة راسية
 او مشاهد كسبل الى الاول او نحو ما روي واما راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية الى جهة راسية
 من اسما للوجه فلهذا لابد ان اثبات محدد والجهات على انما انها جهات راسية
 على تباين البعاد على استعمال الحلاء وانما في التقسيم الثاني وهو

انما فرق موضوع الطبع والاعادة ليس بتقديم على جهة لا لا يتصور
 ان يكون مرثاة لو كان الموضوع الطبع او غيره والجهة لم يوجد بعد فان
 قلت اللان من السبل لا الجسم حيث ان من كان ليس مقدما على جهة
 ولم يزم من ان لا يكون مقدما عليها بالذات فنقول اللان هو المطلوب
 واليس يلزم ليس بطلب اذ المطلوب هو ان يحددها بتقديم على
 الاجسام المستقرة او ان من حيث الذات بل من حيث ثباتها او لا بل هو
 ذلك كما ان الجسم من حيث ثباته ليس مقدما على جهة واذ لم يقدم الجسم على
 جهة فهو اما متاخر عن جهة او معها واما ما كان يكون محدد جهة مقدما عليه
 فان قيل مصرقا بل ان يقول الشيخ فهذا الفصل مطلوب في الشئ
 لو كان السبق على محددات تقدم محددات على الاجسام ذوات جهة
 وما حاصل ان من غير تقييد او من مقتضات السبل بانها في الموضوع الطبع او
 البه بان يقال اما ان محددات هي على السبق فلا يكون مسبقا
 مستدعجه فلا يكون المحدد هو السبق كانت جهة متاخره او لا بل انما تقدم
 على الاجسام المستقرة او لا فلا يكون محدد جهة مقدما على جهة الجسم الذي مرثاة
 لو كان السبق ليس ان يقدم عليها فان فائدة تقييد او من مقتضات السبل
 بالموضوع الطبع والاجاب ان الفايده من ذلك هي التقييد على الحاجة
 لا التماسه والجهات المستقرة بجهات مطلقا فان مرثاة على السبق
 كاف لذلك بل لم يحد بجهات التمايزه بالطبع والجهات انما تميزت
 بالطبع لان الاجسام تطلب بعضها وتزب عن بعضها البعض لا في
 بالكل فان الاجسام الحقيقية لا تكتب بالطبع لا فوق والاجسام
 الثقيلة تحركت لا كت فلزم من فوق وكت جهتين تمايزت
 بالطبع لا كان كذلك لسانا حتى لا اثبات المحدد والامتداد

جهة

الجهات التمايزه بالطبع وتمايز السبل لا التمايز الموضوع الطبع للجان
 ولهذا قلنا ان ههنا جهتين تمايزت بالطبع بجهة فرق وكت فلا بد
 من محدد وكذا انما هو رخصا النظر على الجهات المتغيرة بالوجه من جهة
 بعض وفيه نظر لان الكلام ههنا فرامش هو السبق على محددات الجهات
 وقدم محددات الجهات على الاجسام المستقرة او لا شك ان هذا الكلام
 انما هو بعد الكلام من كونه بجهات الكلام من كونه بجهات بعد الكلام
 من كونه بالمدد من الكلام الذي هو من كلامه من كونه بجهات
 الكلام من كونه بجهات المدد من كلامه من كونه بجهات المقادير بجهتين
 فابعد ههنا فيرثا من انما الحاسب اياه من مسئلة اثبات المحدد
 كما ذكرنا اوله ان لو كان الكلام من هذا المقادير ان الفايده من
 تقييد او لا بان يكون في الموضوع الطبع او البه من التقييد على ليفته
 تقدم محددات الجهات على الاجسام المستقرة او لا فان تمايز الجهات العلوية
 والسفلية لا كان بالمدد وكان المحدد مقدما من حيث تمايزه بجهات الطبيعة
 على الاجسام من حيث انها ذوات جهات طبيعة لا من حيث ذاتها على
 ذواتها ولهذا ذكرنا بعد ذلك ان المحدد مقدم على الاجسام انما
 ذوات جهة والجم ان تقدم محددات الجهات على ذواتها
 الشيخ فهذا الفصل ترد ان احد ما من تقدم محددات الجهات على
 ذوات جهة بل هو بالعلية او بغيره او بالثبوت من جهة انها قبل
 الجسم السبق او لا او موافقا والتمسك عن التردد بين اما التردد والكل
 فوجه الما تقدم محددات الجهات على ذوات جهة كمثل ان يكون
 بالعلية وهو ظاهر ان يكون بالطبع فان رفع المحدد وجب
 رفع الاجسام ذواتها من حيث انها ذوات جهات لان رفع

المحذور يجب ان يكون ضرورة ارتفاع المصلح بالرفع العلة ورفع
 المحذور بوجوب رفع المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع
 المحذور اذا كانت المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور
 بالقدم العليم ان يكون المقدم بحيث يوجب رفعه رفع المنة في غير
 مكر فان قلت المحذور ان كثر كثر هذا الوصف هو كون المحذور
 ذو اسبق لم يلق تقدم عليه الا بالعلم وان لم يلق تقدمه الا بالعلم فنقول
 لعل التردد في المحذور كفاية اما التردد في المنة فاشد من التردد في
 الباطل في المنة والشيخ وهو ليس وجهه ان شطرا الشيخ في المقدم بل كفاية
 في المحذور من التردد والاشارة على طريقة الرياضيين انهم كثيرا ما يوافقون
 ايراد كفاية بعد كفاية ففضلوا منها بعد كفاية والشيخ يقول ايضا ما
 الا ان هذا التردد واجب له بل لا ينبغي بآذنه في المقدم بل لا ينبغي
 اشتهار تقدم المحذور على المحذور في اسبقية كون المحذور
 المحذور اذا كانت المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور
 المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور
 الشرع ملزم ضرورة انه اذا تافه وجوبه وجوبه بل لا ينبغي
 موقفا الى المحذور فيكون كفاية ممكنة فترارة محتضا بفرادة محال
 وهذا الوجه لا يمنع تقدم المحذور على المحذور في اسبقية كون المحذور
 عدم كفاية عن المحذور تافه في كفاية الشبهة انما هي من غير وجه
 كفاية التردد في المحذور وان لم يرد وجوبه في اسبقية كون المحذور
 الا ان ليس يلزم من تقدم المحذور وجوبه في كفاية الشبهة انما هي من غير وجه
 ان وهو ان المحذور لا يمكنه ان يكون في كفاية كون المحذور
 ذو اسبقية بوجوبه في كفاية الشبهة انما هي من غير وجه

المحذور اذا كانت المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور
 ذو اسبقية بوجوبه في كفاية الشبهة انما هي من غير وجه
 المحذور اذا كانت المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور
 بالقدم العليم ان يكون المقدم بحيث يوجب رفعه رفع المنة في غير
 مكر فان قلت المحذور ان كثر كثر هذا الوصف هو كون المحذور
 ذو اسبق لم يلق تقدم عليه الا بالعلم وان لم يلق تقدمه الا بالعلم فنقول
 لعل التردد في المحذور كفاية اما التردد في المنة فاشد من التردد في
 الباطل في المنة والشيخ وهو ليس وجهه ان شطرا الشيخ في المقدم بل كفاية
 في المحذور من التردد والاشارة على طريقة الرياضيين انهم كثيرا ما يوافقون
 ايراد كفاية بعد كفاية ففضلوا منها بعد كفاية والشيخ يقول ايضا ما
 الا ان هذا التردد واجب له بل لا ينبغي بآذنه في المقدم بل لا ينبغي
 اشتهار تقدم المحذور على المحذور في اسبقية كون المحذور
 المحذور اذا كانت المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور
 المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور حيث اننا اذا سلمنا رفع المحذور
 الشرع ملزم ضرورة انه اذا تافه وجوبه وجوبه بل لا ينبغي
 موقفا الى المحذور فيكون كفاية ممكنة فترارة محتضا بفرادة محال
 وهذا الوجه لا يمنع تقدم المحذور على المحذور في اسبقية كون المحذور
 عدم كفاية عن المحذور تافه في كفاية الشبهة انما هي من غير وجه
 كفاية التردد في المحذور وان لم يرد وجوبه في اسبقية كون المحذور
 الا ان ليس يلزم من تقدم المحذور وجوبه في كفاية الشبهة انما هي من غير وجه
 ان وهو ان المحذور لا يمكنه ان يكون في كفاية كون المحذور
 ذو اسبقية بوجوبه في كفاية الشبهة انما هي من غير وجه

لم تكن تلك القطعة غاية البعد عن المحيط ولا غير المستدير الا انك هذا بيان
 قبلنا واما ان شرح فلان اشمل كلاما الشئ على اربعين اصدا ان اياه او الحمد ونحوه
 والا فانه يستدير ارا ديانها على التفصيل اما الاول فيقول الحمد
 الاول لا يكون مبررا كجزء ان يكون مثل ما اياه او بالفضل سواء كانت مختلف
 او متشابهة لانها اذا كانت موجودة بالفضل كان كلامها مختصا بما اذا
 بعض الاحب الداخلة في نظير تلك الياه ان يختص بجزء من الياه
 الداخلة فلا يتاخر جهة عن تلك الياه او لكن الحمد مقدم على الجهة وياه او
 مقدم عليه فيلزم ان يتاخر جهة عن تلك الياه او وان يتاخر عن وان
 اما الاول ان فيقول ان يجب ان يكون كذا فانه ونحن نقول الحمد
 كذا وسائر الجهات بالجهات المولات الطبيعية فان اريد ان يكون اختصاص
 كلامه في تلك الياه او جهة من الجهات الطبيعية فهو ممنوع وذلك لانه
 اريد ان يخص جهة من الجهات مطلقا فلم تكن الجهات التابعة من الياه
 الحمد ووجهات المولات الطبيعية والجهات التي لا يتاخر من مطلق الجهات
 ولا اشاع فيه ايضا لجهات لا يتاخر عن الياه او حيث انما ذوات
 الجهات متاخر عنها كسب الذات فلا يلزم محال وهذا ان التوالا
 اراد ان يما الى الاستدارة من زيد وهو انه لو صح ان كان
 الحمد انما سطر لما كان لو كان له غلط لكان بعض الياه اقرب الى
 الياه الى الياه من القوة بعضها البعد عن فقدم تقدم الجهة
 الحمد الى لا يقال هذا او وايضا لما ذكر من السبيل لا تقول
 لا موزون الحمد يستدير الى ان محيط سطح مستدير لا يكون
 الياه او انزودة من بعض الياه الى الياه او بعض الياه
 وذكرنا ان يلزم اختلف في الخارج ان لا يكون الحمد في غاية البعد

من السطح المحيط واما ما يستدل عليه من اشتداد اختلف في الياه او فحقا
 الياه او جهات فهو مناط التقصير ان الحمد ليس في سطح الياه او كسطحها
 من اختلف في الياه او كونهما جهات يعود الحمد الى قولنا
 الحمد البسيط هو الذي طبيعة واحدة لما توقف هذا التوقف مما هو
 الطبيعة والقوة شرع الذي لا فرما ان معينا فالطبيعة مطلقا
 معان والوجه المقصود ومنها انه مبداء اول كذا ما يكون فيه وسكون
 بالذات لا بالوجه فيقول ما يكون فيه غير ان غير مبرر يكون وغير
 باز في غير الياه او المستر فيرجع الى المبدأ او اما البارز فاما الطبيعة مبداء
 اول كذا وجه يكون ذلك المبدأ فيه وسكون بالذات وليس الى المبدأ
 العلم التام لا مشاع الغطاء كالمعول من العلم التام فلو كان الطبيعة
 ملته لم يكن يلزم اشتداد كذا اشتداد الطبيعة وليس كذلك ايضا
 قد اعتبر انها مبداء لجه كذا السكر فلو كانت علمية لا جتماعا او
 وان محال بالمراد انها علمية وتوقف فعلها على احد شرطين يقتصر
 او كذا على محال الملازمة والسكون معا او اما لوجه انواعها الدافعة
 بالسكون ما يقابلها وما بالذات لوجه الدرك واسطه بين العلم
 او كذا ان هذا يخرج المعول الى رضيه لان الدفعية والنبذية والحق
 كذا كذا منها الرتبة كسب اشتداد طبية تلك الياه او القدر التفرقة
 من كذا البذية والغير بها وهذا سميت تلك الياه او اعضاء البذية
 يكون بين المعول والياه او المبرر واسطه بين طبايعها وقواها
 المعول النبذية كذا العناصر في لاقط رمية فخصه والثار في الياه
 في كذا والبعض الى السواد في كذا العناصر على تلك النسبة والثار في كذا
 ان لو ان فلو كذا انما يستند الى العناصر والثار او الى المعول

ثانياً واما الكيفيات فمركبة من الحركة والبرودة والرطوبة واليبوسة
 ثم الغور في تركيبها ما فصلت في الكتب الطبية فان قلت الطبيعة
 انها كالحجم بواسطة الميل فلا يكون مبداء اولاً اجاب بان الميل ليس
 بموسم بل انه لما في الاراد بالوسط هو المتوسط الحرك فان النفس وكل
 العناصر من الاقطار او من الكيفيات بواسطة الطبيعة وهو حرك ايضا قوله
 ما يكون في اضرار عن المباد الصناعية كالبناء فانه مبداء اولاً كالات
 الالبه والحبس وغيرهما كالبنى والصانع فانها مبداء اولاً كالحث
 في المطر على الذهب والمباد الصناعية لا بد فيها من الغور فيكون
 من المباد القسرية واعلم ان الحركة القسرية اربع باووين احدهما القاهر
 وثانيها طبيعي المعصور فانها في الضرورة التي هو الذي يتحرك لا فرق
 وان الحركة صادرة عن القاهر لا يكون بواسطة طبيعة فان الفاعل
 والراسط لا يتماثلان في الفعل بل القاهر حركي اولاً كذلك طبيعي المعصور
 كسبيخ القاهر فان قلت فاعلم ان الحركة القسرية طبيعي المعصور لا القاهر
 والالزام القادر القادرها بل هو المعدات فهو خارج بعينه المبدأ
 فالحاجة لا افعال بعينه ما يكون في مقتول هذا ان كان هو المحقق ان
 ان القاهر لا يشبه في الظاهر المبدأ الفاعل مرقت الالام العافية لا
 ان البناء فاعل للبناء مستحاجة لما ان حركاته دفعا للدم والبالو
 بالذات لا بالوضع فنقول في سبانه فاعلم ان التوفيق ان الحركة
 وهو المبدأ او الحركة هو ما يكون في مقتول بالذات بل ان سيقلي بالكل
 من كونها كحركة بالذات لا كسبيخ قاهر بل ان سيقلي بالكل من كونها
 كحركة بالذات لا من خارج وبالجملة هذا القيد اضرار عن طبيعي المعصور
 فانها مبداء اولاً كالحركة القسرية وليس كحركة بالذات بل بالسبب او من كونها بالذات

ولا ليس طبيعي المبدأ المحسوس اعتباراً وكذا قوله لا بالوضع فيقول
 ان يتعلق بالكل فترك يكون كحركة بالوضع وان سيقلي بالكل من كونها
 يكون كحركة بالوضع واياماً كان فهو اضرار عن المبدأ اولاً كالحركة
 لطبيعة التي تسبب حيث ان ضم في انما وان كانت مبداء قهرها بكونه
 الا انها ليست حركية كحركة كهيئة الا بالوضع في ليست طبيعي كحركة
 كهيئة بل حيث انها طبيعي حرك او كالحس وكما السببية في كونها بالوضع
 فطبيعة مبداء اولاً كالحركة الوضعية للكل ليقول عليها الطبيعة بهذا الاعتبار و
 لا فائدة في مقتول المثال ان زيادة الالام الصاح والمحل الحاصل ان كل
 جسم يتحرك او ليس فلا بد ان يكون كحركة وسكونه مبداء فمبدأ كحركة
 وسكونه اما بوسط غير اول يتوسط في ان كان يتوسط كالحركة الوضعية
 في كحسها يتوسط طباع العناصر فهو طبيعي وان لم يكن يتوسط فاما
 ان يكون ذلك المبدأ كحركة الحرك او في ذلك المبدأ كحركة القاهر
 ليس طبيعي وان لم يكن يتوسط فاما ان يكون ذلك المبدأ كحركة الحرك
 المتحرك فاما ان يكون مبداء الحركة بالذات او لا يكون فان لم يكن لطبيعة
 المعصور فانها مبداء اولاً كالحركة القسرية للكل بالذات بل سبيخ القاهر
 لم يكن طبيعي وان كان مبداء الحركة بالذات ان كسبيخ القاهر
 فاما ان يكون مبداء الحركة بالوضع فان كان مبداء الحركة بالوضع
 كالحركة في كحس فان مبداء الحركة في كحس مبداء اولاً كالحركة الوضعية
 فهو ليس طبيعي كحركة كهيئة وان اراد يقيم باعتبار الحركة فيقتل مبداء
 كحركة الجسم اما ان يكون مبداء الحركة بالذات او لا مبداء اولاً كالحركة
 الوضعية او لا فقد اتضح من هذا التوفيق ان مبداء الحركة هو الطبيعي
 لا باعتبار انه مبداء اولاً كالحركة بالوضع او مبداء اولاً كالحركة بالاعتبار

النفس لا تزداد على النفس الفلكية في مع الحدا لا يخرج النفس لا يزداد ولا
 اور القسم على القوة لا على الكمال او رده الشرح ان دفع سوال الحصر لان
 النفس الحيوانية وان كانت مبداء الحركات غير ارادية الا انها يكون بالارادة
 فمحلها ان قلت اذ انما اعتبر قسم الطبيعة ان يكون كمالها في غير ارادة
 اي بدخل الطبيعة الفلكية تحت قسمها لان كمالها انما يقدر في الفلك بالارادة
 فنقول صدور الحركات الفلكية من نفس بالارادة واما في طبيعة النفس
 النورية فيغير ارادة وشعور ومبدأ اول قسمه و كانه الذاتية في داخل
 في الطبيعة كماله والطبيعة الواحدة تقتصر في الكمال لا في القوة
 اعني مختلف لقابل ان يقول قد ذكرتم ان الطبيعة لطيفة بما هو عام في جميع الاشياء
 واما ما يكون في الخارج واحد في غير ارادة فالمراد من الطبيعة هنا ان كانه
 هو ان العالم فانه ان كل ما هو طبيعة واحدة لا تقهر الاشياء غير
 مختلف في كبره ان الطبيعة واحدة بذلك المعنى في اختلافه فاعلم
 وان كان المراد واحد في هذه القضية فانه ان لا يربح لان كل ما
 يصدر عنه افاض عليه بما فيه واحد لا تقهر الاشياء في مختلف لا يتبع
 ولا من لا يقتضيه لغيره في مختلف الا ان يكون اقتضاه بما
 فيه واحد ان تقهر شيئا في مختلف لا يتبع هذا الا في عرض
 ان اذا اجزى الكمال على الوجه الذي نلكنه من الشقاء هذه نتيجة
 لقولهم البسيط في طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة تقهر شيئا
 غير مختلف في كماله فانه الكمال لا يملك لان كماله لا يملك
 بذكر ان المراد من المقدمة الثانية ان كل ما فيه طبيعة واحدة لا
 تقهر الاشياء غير مختلف في كونه الشرح بينا قال انما المقدر
 لا يخال ان القسم البسيط لا يعقل الاشياء غير مختلف في كونه ان

يكون له قوة حيوانية يصدر عنه اشياء مختلفة وانت تعلم ان النفس
 غير موجه في الاشياء من النحل الاول وفي بعض الاشياء انما
 على المقدرة الثانية وطلبت من شرحه لا يولى عليه ويح ذلك هو ايضا
 ما قلنا في شرح الفصل الثاني انما هذا الفصل ان كل طبيعة اذا
 خلت ونفسها لا يقتضيه الا وصف معين وموصفا معينا وشكل
 معينا ويكون ذلك لا يقتضيه الا ما لا يفرق في وقت واحد وقت اخر
 حاله ان حاله قال ان شرح الاصل المذكور ان لا يمد عليه في
 المقدرة في شيط مع الكبر القاسم المذكور قيا ساهل هذا القول في
 يصدر عنها اشياء مختلفة والطبيعة الواحدة لا يصدر عنها
 اشياء مختلفة في ان القوة الحيوانية ليست طبيعة واحدة وهذه القوة
 مع صدور العباد كمالا البسيط له طبيعة واحدة وما له قوة جبر
 يصدر عنه اشياء مختلفة في كونه ما له طبيعة واحدة يصدر عنه
 اشياء مختلفة فلا يشبه ما له قوة حيوانية بما له طبيعة واحدة وهر
 فكل ما البسيط ما له طبيعة واحدة في الطلب في هذا الكمال ما له
 المنع وال حاجه اليه فانه لما يترجم المنع لم يحج له في السد كذا
 سمعنا ترجمه هذا المقام الفصل اجملة الكتاب في كماله الا في
 ما فهموه بل ان الشرح اور وقولهم في البسيط لا يقهر الاشياء
 غير مختلف في كماله ان يكون فانه لا يملكها والذين يملكون
 هو ان البسيط له طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا يصدر
 عنها الا شئ واحد في مختلف هذا القدر لا يستلزم ان كل العقل
 الذي هو مقتضى الطبيعة الواحدة لا يكون مختلفا واما ان كل
 البسيط غير مختلف في كونه لازم الحوا ان يكون البسيط لم

طلالا ان صرح في
 هذا المقام راجع الى
 سورة

قوة حيوانية كماله طبعه واحدة متكون الافعال الصادرة عن ذلك
 الجسم بعضها لا تختلف وهر افعال العليم وبعضها تختلف وهر
 افعال القوة الحيوانية فلا يلزم ان لا يقتصر الجسم البسيط الاشياء
 غير مختلف مضافا قول الشرح هذه نتيجة لقوله ان اراد ان يمتنع
 لها / غير تصنيفي مقدر بان يظلم ان وان غير المقدر الثانية ينزل
 وكل ما له طبع واحد لا يقتصر الاشياء غير مختلف من غير قوة
 وانا لصدق لو لم يكن مع تلك الطبع قوة حيوانية وكذلك المنع
 عاقله لا بالقوة حيوانية لا يكون له طبع واحد او عاقله
 الكليل القابل لا بشيء مما له طبع واحد لصدورها عنها اشياء مختلفة
 وكلام الامم / ينفع بما ذكره الشرح لا نقول لو كان في الجسم
 البسيط مع الطبع الواحد قوة اخرى كان فيها لكان فيه تركيب
 قور وطباع فلا يكون جاسما بسيطا لانما نقول ليس المراد من اشياء
 تركيب القور والطباع الا لا يكون في الجسم البسيط طباع مختلفة
 لو قدرنا ان يكون في النار طبع يقتصر اثارها وطبع اخر
 يقتصر بيوتهما واذا رقت في حقتها / كذا عن كمال طهرها لاداة
 اية اثارها فترجع تلك الطباع بل المراد ان لا يكون له اثار
 مختلفة الطبع كما شرح الشرح به ولا يخلص عن هذا الاشكال الا
 باعتبار ان الافعال الذاتية من خواص الطبع عما مر
 بيان ان الجسم لا يخرج عن موضع وشكل طبيعتين حاصل الجسم اذا
 فلا وطبعه فهو حاصل في مكان معين على شكل معين وهذا العاقل
 لا بد له من سبب ذلك السبب ليس الا طبعه الجسم فهو طبع طبع
 وشكل طبعه فانه قلت اياها الفاعل ليست يقتصر مواضع

معينه بل يقع في كنهها حيث التقت فان اجزاء الهوائين ربما يمكن
 فرفه وسكان الهوائين وربما يقع فزوايا جسم ما بالاراد الجسم البسيط
 الكمال اياها الباطن فالجسم البسيط الكمال يقتصر موضعها معينا
 وشكلا معينا والاراد بقوله اراد البسيط والركب البسيط الكمال
 والركب وما يوجب هذا ان الشرح يصح بان هذا العنصر ا
 مفصلا من لا يكون في المكان الصغر وفيه نظر لان البسيط
 اذا خا وطبعه فله مكان معين كما ان كل البسيط كذلك
 فكيف صار هذا طبعها وذلك ليس بطبعه ولعل نقول في البسيط
 لو خا وطبعه لا يصلح بالكل فلا يفرق بين اثارها وذا مر جوا
 فهو لم يخل وطبعه للمكان حاجه في لا يحصل تخصيص الجسم البسيط الكمال
 ثم النقض بالركبات الواقعة فاما كذا مراد به لكان العاقل
 ان اياها اثارها في اشياء لا جميع تلك الاشياء في السوية فان
 قوله اراد البسيط والركب جميعا فان لم يوافق الشرح
 لان الشرح لم يثبت بها فترجع الى اجاب الركبة والبسيط فنقول
 اعتبار ان عقله والبت ليس في جميع الاجاب بل في الباطن
 فالاراد الشرح اورد مثالين احدهما مختلف في الباطن والآخر
 متشابه فيها ولاننا في هذا القول الحكم بالرضع والطفل وقوله اشرط
 بدل عما انه شرط زائد وليس كذلك في اذ اعرضنا بغيره
 ثم لم يكن خيا وطبعه فهو عطف تغير وصول الى القصد طرية
 وادور الرضع المصين وقال انا نور الرضع اذ ليس الجرح
 موضع بل طبعه لو فرض خلوه من جميع الامور المراد كماله
 له وجب ان يصل الى وضع معين اذ لا بد ان يكون ذلك

راداه السطح والشاهير في نفس الجسم لا يمكن ان يفطاك تصور الجسم
 عن تصور ما تصور جسم غير متناه ولا يتصور الا بعد تصور ما هو
 في النفس عليه بان تصور الجسم يحتاج في معرفة تأثير الهيئة والصورة بالحس
 ولم يكن ذلك الا لكون تصور قبل معرفتها ناقصا مكتبا بالبرسم وبعد معرفتها
 تاما مكتبا كدوشتها عليها او لكون تصور الشاهير غير مقتض لتصور ما هو
 كيف ما دارت القضية فمما يجوز مثل السطح والشاهير اقول والجواب عنه
 ان معرفة الشاهير في العقل الجسم والفضل في معرفة في الوجود في الصورة
 والاداة الجسم بتصور ما هو في العقلية والطلب بالحس في الوجودية وان
 كانت الالها بالقوة شملها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بدل في صورة في القبول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بفط كونهما في نفس مطلقين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 كونه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 لا يكون كذا كذا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 مطلقين كونهما في نفس مطلقين ايضا في الوجود في الوجود في الوجود
 عن تصور ما هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 يتفق عليه كمالا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 يتوافق بواحد في هذه العناصر اما ان في الوجود في الوجود في الوجود
 السطح لا يفعل الجسم وقال ايضا معرفتنا عما قدر في حيث يلزم الشاهير
 مشوا في السطح في الجسم بوسط الشاهير في الوجود في الوجود في الوجود
 الجسم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 السطح في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

قبل عرض سطح Γ ثم قال وليكن α جانب من جان النهاية المتأخرة عن Γ
 ليس ان يكون Γ شيا ثبتت سطح Γ لا وسطا في البرهان اللهم اذا كان
 معلولا لا يكون Γ ثابتا لا صفا او قول ما قول النهاية اضافة عارضه سطح
 يقتصر كون النهاية المضاف الحقيقي وهو منقض لم عن قرب بانها المضاف
 المشهور فلهذا نزل كسم انه ان احد النهايتا تارة مع سطح وجعلها
 الاعتبار مشهورية وتارة مغودة وجعلها بذلك الاعتبار حقيقة فليست
 ان جعل اضافة العارض لا موهوم سببا لوجود من ذلك العارض للموضوع
 فان تلك الاضافة لا يقبل الابعاد الموضوع فانظر لانه اجل الفاضل كيف
 يحيط فكله ولا يباين فيجب اما حقيقته وقيل وهو ان الانقطاع هو
 لا متناهية او لا سطح بل ذلك الانقطاع ثانيا ثم لو من لها الاضافة باعتبار
 ينزل هذه الشبهة واما سطح Γ الكره فغير اعتبار Γ او قطع فيوجد ولا
 خط واما المحور والقطبان والنقطه فيا توضع عند المركز والخط المحيط الكره
 فلا يوجد ولا نقطه يريد بان Γ في الخط سطح والنقطه التي في سطح السطح
 فانها لا توضع لها مع عدم التماثل وكما ان نرفا اول الانفاط الت
 استعمالها في هذا الموضع بقول الكره كسطح واحد في داخله نقطه
 يكون جميع المخطوط الخارج منها لا ذلك السطح متساوية والدايرة سطح مستو
 كحيط واحد في داخله نقطه يكون جميع المخطوط الخارج منها لا ذلك الخط
 متساوية والنقطه ان Γ اعماء الخط المستقيم الاراء Γ القشر والباين
 لا المحيط قطرها اذا قطعت الكره سطح مستو حدث فصل مشترك بين السطحين
 وهو محيط دايرة على سطح الكره واذا وضعت الكره في كره وكنه وضعية
 مستديرة حدث عليها نقطتان لا يتوكلانها قطبا هما نقطه منها هو المركز

للخط

ونقطه

ونقطه من عظم الدائرة على سطح الكره الترتيبا والباين جميع النقطه الموضوعة
 عليها من القطبين وقد بين ذلك ان الخط والنقطه انما يوضعا بالكره باعتبار
 ارض القطع واما الكره فاما الكره فمقتضى ما يتقاطع اقطار او عند مركزها
 او بالعرض وقيل ذلك فوجه النقطه في الوسط كوجه نقطه في التلحين
 لا يتباين فانه لا وسطا ولا سائر مفاصل الى Γ او في المقادير الابعاد وتقع
 بالبين لا يجب فيها زوايا او تجزئة واذا سمعت من كذبة الدائرة ووجه
 واصلها لنقطه ففانه يتبين ان العرض فيها نقطه كما يقولون Γ هو القسم
 جميع الاقطار ومعناه يتبين منه ان الدائرة لا يصير Γ الا مركزا
 فيها الى ما بعد ثلثه شيئا واحدا القاطع Γ الثاني مركز الدائرة التي في العرض
 فان لقاطع الاقطار انما يكون على نقطه من المركز مركز الدائرة بانها لا تقطر
 مركز نقطه فاصل من المركز فمختلفات المثلثات من المركز الى العرض فاما
 قبل عرض هذه الامور فوجه مركز في وسط الدائرة كوجه ونقطه في
 ثلثها Γ ان موضع النقطه في التلحين متعين بالقوة قبل العرض كما وجب
 كما وجب لا يمكن وقوعها بعد العرض من غير ذلك الموضع فلكذلك حال المركز
 ثم اذ ان Γ ان وقوع الفصل في المقادير انما يكون بالقوة نقطه
 ولا يخرج لا الفصل لا سبب الا واصل او العرض كما ذكره في اوراقه
 الفاضل ان لا تلك اما ان Γ حصول هذه النقطه حاصله في الدائرة
 بالفضل قبل القطع والحركة العرض ثم ان Γ انما غير من المفضل
 الا في موضع معين وهذا اما ان Γ يجب امتياز ذلك الموضع عن غيره
 بالنقطه فان يكون النقطه الغير السامية موهومة بالفضل ويترتب
 ذلك النقطه الغير المشاهير الفضل او القول بان امتيازها لا واصلها

لا يجب ان يقع في ذنن الحركة ايضا فيجب ان يقع في جواب الالها
كل فرض والارض لا يرتفع برفع جسم مع بترت منها ويرتفع بان لا يرفع
والدائرة ان لم يرفع منها شيء لم يرفع منها شيء وما ذكره وهذا كما ان يخصص بالبرهان
في الخط الواحد المشاهر والمتصف وانضم من خصاؤه وبنها ١١ او برتبة
منها عن غير اوجه الخط الى انها تتماثل بالارض ولا يرتفع بان لا يرفع
انها لا ترتفع وان لم يرفع لان تصور المتصف من فضل عن الخط و
انت تعلم ان هذا ان الجسم قبل السطح والوجه ووسط قبل الخط والخط قبل
وقد حقق هذا اهل التخصيص والالها فيقال بالحق في هذا ان النقطة كمنها
تفضل الخط ثم السطح ثم الجسم فهو التخصيص والتصور والتشبه الى البرهان
ان الخط اذا فرضت تتحرك فقد وضع لها ما يترك فيه وهو مقدار راض
او سطح فكيف يكون ذلك بعد ذلك فافادها ان هذه الامور كيف
يترتب من الوجود وان الالها فيقال في التخصيص التبدل في شيء من حقيقة
في البرهان فيضا والضا فحينئذ عن الزرع تنبيه ما سهل ما تارة لك ان
الابعاد الجسدية منها من التفاضل وان لا ينفذ جسم في جسم واقف
غير متعقد وان ذلك للابعاد والالها والساير الصدور والارض
برتبة بيان اشياء تداخل الابعاد الجسدية ولطائف مدرك كونها في الالها
وهذا المسئلة وما بعد طائر الطيور كلف المسائل البقرة وان ادرك
في المسئلة منها لعلها بالبعاد ويرد لبيانها في الالها والاشياء وان
الجسم لا ينفذ في جسم واقف فيمتنع عنه تداخله في الالها والاشياء
المتضمن في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
فما اذا ينفذ في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها

الالها

والساير الصدور والارض فانه ايضا متبديع على ان الالها والاشياء في الالها
والارض لا ينفذ في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
بالعلم بالذات ولا شك في ان عظمي كيمتاليها اعظم من احداهما
الكل اعظم من غيره والقول بالتفاضل يقتضيه كونها في الالها والاشياء في الالها
النقط لا ينفذ في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
الارض على سبيل الاتحاد والخطوط كلها في حيث الطول حكم الالها
الارض في الالها والارض في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
الارض في الالها والارض في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
السطوح بعضها على بعض بحيث يرتفع منها الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
هذا الحكم في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
اشارة ان كنه الالها في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
وتارة متعارفة وقد تجد افرادها تارة وكيفية تسميها بها جبا ما تجد
القدرة تارة في اعظم وتارة في اصغر فبين ان الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
كما ان لها اوضاعا مختلفة كنهها بها الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
تقديرها يقع فيها اختلافا قد رايان كان فيها فلا غير جبا والاشياء في الالها
فهو ايضا بعد تقديرها وليس على باقي لا يترجح في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
الاطال كنه والاشياء في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
ترغم ان بعد تمتد في حيث تسميها بها الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
وكبر لا مكانا لها قال الفاضل في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها
يتلقتان ولا يوجد بينهما ما يفرق واحد منهما اقول انها توفيق لهما
الالها في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها والاشياء في الالها

الكلام

ان يكون مقسم في ذلك الامتداد او غير مقسم فان كانت فاذا وصل
 المتحرك الى موضع لها اوجب الجزئين المتحرك لم يقف لم يزل اما ان
 ان يتحرك بعد لا محبة او يقابل متحرك فكله فان كان يتحرك بعد لا محبة فكله
 ورا المقسم وان كان يتحرك عن محبة فاذا وصل اليه هو محبة لا محبة
 فحين ان محبة حد في ذلك الامتداد غير مقسم فلو طوف الى امتداد اوله
 الى ان ينجب الى ان يكون على ان تعلم كيف يمتد الامتداد است اقل
 ما يطبق وما اسباب ذلك فتوقف احوال الحركات الطبيعية بمرتبة
 محبة وانما القوة لانه الموضع لان الزوال حسب تقدم جان الهلية
 على جان الثانية فحين اولها من جهة ثم يمتد ان رجوعا ثم يمتد
 انما الرجوع ثم يقصد جان الهلية اهر على عطف طرف الامتدادات في
 مقسم وانما يحق ذلك بوجوب تناهي الامتدادات فطروا الامتداد
 بالهبة لا الامتداد ونهاية زطوف بالهبة لا الحركة والاشارة به
 وما في القابظ والقبيل ان يقول انهم الحركة الآخذة من شير
 زمر وضع لا وكر اليه وكر عذرو وكر وكر بعد وكر العسة عام
 بالعباس لا ان مقسم في جهة الحركة اما بالعباس لا مقسم فيها فمارة
 لان هناك قد يكون قسم اخر هو انكر فيه ايراهتم لا يصح الا بالقبيل
 لا مقسم في جانب ان الشير مقسم مصادرة على الخط والجواب ان
 الحركة من الشير المقسم لا محالة يكون اما عن جهة او اما لا جهة والقبيل
 الام لان الا في ان يكون جهة الحركة الساذية في خطها بالكر و هو
 مع فان القسم عام **وهو مقسم** فلك بقول لم يزل في خطها الى
 الحركة ان يوجد مقسم في السواد لا الساض ولم يوجد الباض
 بعد فان اختلفت هذه المقسم فاعلم ان ان الارضين عليها فرق و
 الفين

مستحب ان يكون مقسم

البيان فان اشكيت في غير ضار في الزمعة اما الوقت من المتحرك لا
 لا محبة ليس يجعل محبة ما يتوقف كقيل ذاته بالكر بل ما يتوقف بله
 القرب منه بالكر ولا يجعل لها عند تمام الحركة ما لا زال الرجوع والعود
 اني وقت الحركة واما الا فحين محبة لو كان كقيل بالكر لها وجود
 كان رجوعا ورجوعا من وضع ليس رجوعا بقول لا وضع له ذلك فحين
 كما ان الحق هو الزوق اعليه بما يظن هذا الفين من الكلام الرجوع
 هو شك في كبر العناني اللذين اثبت بها وجود محبة او قولنا
 المتحرك لا يقصد باليس بوجوب ونور التمسك بالكر الاستحالة اهر الز
 في الكيف مثلا كما في البرود لا الساجن انما يقصد باليس بوجوب
 فاذن يتفقد طلة الكبر واجاب عن اثنين احدهما جعل الكبر اخضا
 ما كان وهو ان يقال المتحرك من اليمين لا يقصد باليس بوجوب فان
 هو كصل المقصود وانما هو الزوق والاشارة الزام الثلث لان
 الثلث غير قادر في الخط وذلك لان محبة الزمعة كقيل بالكر
 في جهة كون موجود ذات وضع اهر مظهرنا فاما سحينا الا
 لان اثبت كون محبة موجودة است وضع اهر الجواب ص ما غير
 برامز و لذلك قال على ان الحق هو الزوق **النظر الثاني**
فيما يجب وجبها الا واما الثانية ان مقسم بالبيان
 لا ما يقدم عليها وكذا هو وجبها الا واما على ما تقدم عليها كقيل فيها
 وهو وجبها الثانية **الثانية** اعلم ان الساتس يشرون في جهات لا يقيد
 مثل جهة الفرق والسفل ويشرون في جهات بينة في بالفين مثل اليمين
 والتمال فياين و مثل ما يشبه ذلك فلفه عما يكون بالفين واما الواقع

لام

بالطبع فلا يتبدل كيف كان ذلك يرتد اثبات جسم في الجهات محيط
بالجسم ذوات بهم فقول قبل المحوص فترتير ذلك لما كانت الامتداد
الترتير تقطر لغير بعضها على بعض عنا زوايا قوام اعتر الاجزاء للجسم
بذلك لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت لهما الامتداد اعتبار رستا
اثنان منها طرفان والامتداد الطولي وسميتها الان من ما بعيد طول
قائمة حين هو قائم بالفوق والنمت الفوق منها ما رسم كسب الطبع
والنمت ما يقابل واثنان طرفان الامتداد العوض وسميتها ما بعيد وض
قائمة باليمين والشمال اليمين ما اقر بجانبه كسب الغلب والشمال ما يقابل
واثنان طرفان الامتداد الباق وسميتها ما بعيد رختن قائمة بالقدم
والخلف القدم ما يقابل وهو والخلف ما يقابل ثم يستعملها في سائر الاجزاء
والاجزاء من الخط على هذا النسب وهذا ما يعتبر رما هو غير در جانب هو قائم
بعض الامتدادات على بعض فاما ان لم يعتبر ذلك كانت لهما الامتداد التر
في اطراف الامتدادات في مما بها كسب الطمان وهي من جانب واحد
بل بالقياس لا نقط واحدة قال الفاضل ان هو الحكم بان لهما مركب مركب
وليس بحق فان الكل لا جهد لها بالفضل لها الامتداد لا يتأثر بالقوة
اقول وهذا اصح ثم قال ما زاد بعض المتقين واما المضلعات تعد و
جهاتها عد عدد اما النقط والخط والسطح ان في سببها كل عدد هو او مثل
عد والخط والسطح ان لم يعتبر النقط مثل الثلاث لهما ثلاث او لثلاثة
تسمية كثيرة تقر وتن فان المتر بها ان لهما طرفان والامتداد و
واصل المثلث ليس اطراف الامتدادات بل الامتدادات هي اطراف
السطح ولم يرجع لا المقصود فقول لهما الامتداد لما لا يتبدل لما لما

وهو الفوق والسفل ولما يتبدل لا هو الامتداد الباق وذلك لأن
المتر لا المشرق شمال كون المشرق قد اه والغروب عظم والجنوب بينة
والشمال شمال ثم اذا المتر في المغرب بذلك الجميع فصار ما كان قد عظم
وكان بينة شمال والجنوب فبذلك يتبدل بالفوق والسفل كذلك
فان القائم له صاح مكون لا يصير ما رسم فوق وما رسم تساوي صار
رسم زكت ورسم زفوق فكان الفوق والنمت كالمها والعنا
ان مع جعل الارض هو ان يصير لها الب الفوق ضعيفا والضعيف قويا
غير اليمين شمال والشمال اليمين هكذا ان القدم والخلف والا الارض
واقع وهذا يز واقع وقال ايض الفوق والسفل يتبدل ان بالارض ان
جعل الامتداد بالرأس والقدم فان قائم الشخص على سطح الارض ظفر م
يعتبر ان يكون ما يقابل رأس احدهما يقدم الآخر ولا يتبدل لان ان
جعل الامتداد بجانب الرأس وما يقابل اقول للسائر ادرا اعتبر
الرأس القدم ما يقابل رأس الشخص وقد فان بينا ان ذلك يتبدل
بال نفا س بل الرا وما يقابل الرأس والقدم بالطبع وهذا لا يكون
الطرف الآخر من قطر الارض هو الذري القدم بالطبع فتر الارض قول
ومثل بينة ذلك بالفلك الذري لها ثلاث قرص بينا والجانب الغربي
شمال تشبهها بالان الذري بجانب الذري فتر من قوة كثيرة بينة
وكذلك ان غير ذلك بالقدم والخلف لان في الفوق والسفل واليمين
والشمال ولم يز بها تشبه اليمين والشمال لبيد لها بالفوق والا ان وام
الشيء لا غير اليمين والشمال يقول في بينة تغير قوله وما بينة ذلك بالفلك
والا ان الصفات الفلك بذلك ان يكون سبب تشبه بالان ان

اما في شرهات به فلا كان اطلاقا واما في غير مختلف الاول في بعد المولية
بعض كدور المفوض فيه بان يكون جزءا من غيره او يكون كدورها فيها بالمفوض
في غير مشابهة وكونه لحيثين بالاطبع وحيثين فاذن الثاني من
وهو ان يكون ذلك المتعين ليس مختلف خارج ما يشترط في ذلك التميز
لا فيكون حبا او حبا لاجب كونه زاد في فهو اما حبا واما كونه
لحيثين معا وحيثان كدور كل واحد منها واحدة منها والجميع الواحد يكون
محد واما في حيث هو واحد او لا في حيث هو واحد فانه ان ثلثة اما جميع
الواحد في حيث هو واحد فلا يمكن ان يكون محدد واما ان كل امة او عدة ههنا
لا طائفة وذلك لوجوب شايه كذا وكذا لك الشان بالاطبع فانها ايضا
طائفة امتدادا فالحمد ووجب ان كدور ههنا معا والجميع الواحد في حيث هو
واحد ان واحد واما في بالقبول فلا يمكن ان كدور ما يقابل لان البعد عنه ليس
محد واما في البطلان القسم بغير ان يكون كدور اما حبا او احد او حبا
واحد اما حبا في قول وهذا الشان ايضا لان التميز وحيث لا ياتي
اما ان يكون مما يستعمل احاطة بالاشياء او كاستعمال البائنة والاشياء الغير
وذلك المحاط في التميز بالمفوض لان المحاط واحد كدور كدور امتدادا
بالقبول كدور في ما جازية البعد الذي يحيطه والبعد صرح يحيطه وهو الزاد
فهذا القسم راجع لا ما كان كدور حبا او احد في حيث هو واحد واما القسم الثاني
وهو ان يكون بالبائنة فلهذا وجهين احدهما ان كل واحد من الحباين لا يميز
به ان القوب منه ولا يميز بالبعد عنه فاذن لا يميز وحيث لا يحاط
واحد من الحباين لا يميز به ان القوب منها وقلنا ان كدور ووجب ان كدور
في حيثين معا والشان ان الكل واحد منها جهات لا يشتمل كدور فيهما

واما الادلة الباقية للفلك فلا وجه شبه المذكور فوسطها شبهة قد اوردنا مقابلة
 عليها واحد قطبها علوه والآخر سفله ذلك غير المتصور فيه فاجابة ثم لا بين
 الشيخ في كنهها بل لا ما بالطلع وما بالوض قال فليفتحا بالوض من ارضهم ووزنه
 لان الامور الموقفة لا تنقبض ثم في الحال ان يقض وضع جهة فخذوا وطا
 متشابهة ليس في الشبه او ما بان كجمل في الخلفه فخر غيره فمجب ان ان
 يشتر خارج عنه ولا محالة يكون حسبا وجسما والمجد الى ارض حيث كذا كذا
 يفرض من حد واحد ان افترض هو ما يليه فكل امتداد يحصل جهتان وهما
 وهما ان الجهات الشر والبطع فوق وسفل وما انشأ في فالتد واذن اما ان
 يقع جسم واحد في حيث كونه واحد اما ان يقع جسمين والتد الجسمين اما
 ان يكون احدى محيطي الدائرة محيطا به او يكون في وسط الجسمين متباين واذ
 كان احدى محيطي الدائرة محيطا به وسفل المحيط به فذلك الثاني في الوض و
 ذلك لان المحيط واحد كيد وطرف الاعتدال بالقطب الذي رجمه باحاطة
 والبعيد الذي رجمه وبكره سواء كان حقه او خارجا عنه فلا اوطا وانا
 كان على الوجه الذي يتد ووجه القرب واما به البعد فلم يجب ان يتد و
 لان البعد عنه ليس يجب ان يكون كذا واحد امينا فاما ان يكون محيطا لم يكن
 الثاني اما ان يقع من فخر حاذية دون ان في مركبة الا لا في يجب ان يكون
 لمعونة فخر جهة ويكون حسبا ويدور الظلام عنه فوجه واعتبار صفه
 فمن اليقين ان تقدير جهة وكذا يدان ان يتم جسم واحد ليس لانه فاحيطه كيف
 ان اتفق بل فرضيت هو كمالها موجه لتي يبين مقابلين واما ان الجسم محيطا كذا
 فمما القوب ولم يتد ما يقاها اقول في نور البرهان في ما ناه ما في الكتاب ان
 قد ثبت ان جهة ذات وضع فالتد في الصفتان ما بطع يكون تعيين وضعها

ان متدادات الخرجة موقوع الافة منه فخرج تلك الجهات وعابده
 معين من دون سائر الابعاد المكنة ليس بواجب فخرجته فخرجته
 على بعد اقل ما يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك يمكن
 العقل فان اشغ فلما في موثر من التخيير وهو ايضا كذا ان يكون
 جسيما ذا وضع والاطلام ففوقه من بعض جهات هذين دون
 بعض وعابده معين منها كالاطلام فيها فان على هذين صارا واما
 فتدري لا يطل هذا الجسم ثبت ان كذا جهة يتم جسم واحد لا رخص
 هو واحد ولا عا تر وجه يتفق بالرجح الا حاطه واما حال الوجهة
 متقابلين كما تر فان قد وجهات جسم واحد محيط بالاجسام ذوات
 الجهات اشارة كل جسم من ذاته ان يوافق موضوعه الطبيعي ويعاوده
 يكون موضوعه الطبيعي من جهة له لا من جهة اخرى ويرجع اليه وهو
 في الحالين ذواته من جهة من جهة موضوعه الطبيعي جسم غيره وهو علم
 ما قبل هذا المفاخر او من مقتضى ذلك الجسم لا تقدم ما فرقة الوجود
 على هذا العلوية او على ضربا او ان لا يري ما في اشياء اخرى كالتفكير
 في هذه الجهات وما في تقدم على الجسم الزكيذ عليها كالحركة وتغيره
 ان كل جسم له موضوع طبيعي كذا ان لا يكون في ذاته مفاخره موضوع
 معاودة اليه وان كان في ذاته ذلك العلم هو الذي لا يكون عليه
 الحركة المادية والتأخر هو الذي يكون عليه ويكون مفاخره موضوعه
 ومعاودة اليه بالطبع ويكون هو في الحالين ذواته في حاله
 مثل هذا الجسم لا يكون ان تميد به موضوعه الطبيعي لان جهة متحدة
 ووجوده فيه وعند لا وجوده فيه لا يكون متحدة لا على صفة بل
 عند

بعلية في
 من جهة
 في جهة
 في جهة

ان يخرج عنه مفاخره فيطلب معاودة ارباب ان يكون ذلك التحدو بسبب
 او فذلك الجسم الافة هو على جهة هذا الجسم الذي يوافق الوضع ويعاوده
 الجسم لا يمكن ان يوجد مقدما على جهة له لا يتصور ان يكون في كل جهة
 حالة المفاخره والمعاودة له لم يوجد بعد فلو انما مفاخره عن جهة والموضع
 جهة معينة اشياء الا انطاك عنها فان الجسم الذي هو على جهة متقدم على
 الجسم لا يتقدم على ما يتقدم او على ما لا يتقدم عنه فاما هو مع ان جهة المتفكر
 على المتقدم مقدما على اليه ايضا كما تر بانه في ان العصوره ليست على التو
 فهو متقدم على الاطلاق بغير التقديم اما بالعلوية او بالطبع وهذا ما في
 الكتاب مقرر من ان الجسم المتحد للجهات لا يكون ان يوافق موضوعه فلا يصح
 من الحركة المادية ما في قوله قال الشيخ المتحد للجهات لا يكون عليه الحركة المادية
 لان الحركة مستمرة في جهة واحدة انما يتحد بها كذا في العايدة في تصيد الحركة
 بان يكون في الموضوع الطبيعي اليه فلهذا لا يتغير الا في جهة واحدة طبيعيا
 ان جسمه في طبيعته كذا في الاشياء المتحد بها كذا في طبيعته
 فاما جهاتها كيف كان والاطلاق الذي في ذاته فاما متدادات كذا
 فاشياء الجهات التي هي متطابقة لامتدادات الابعاد التي هي
 بالطبع كذا في الجهات بالظن كذا في الامور واعلم ان تقدم جهة
 معاودة جهة يكون ان يكون بالعلوية لا رجح كذا في الامور كذا
 فان الجسم لا يكون ان يكون على جهة الجسم او كما سيجري في جهة
 ذوات جهات اخرى يكون على جهة الوصف اللازم لها ويكون ان يكون
 بالطبع فان رجع المتحد في جهة هو في جهة رجع ذواته في جهة
 ارتفع جهة وبلغ ذواته لا يرجع رجع اليه في جهة هو في جهة

كذا في

ان

لما علق الطغرة بالسكون فركبها بان الرضفك جزاء عند الحركة يمكن
 اصداء نوك الاطر بكثرة الكل بطرفه فاشاد حركته ليكن السبع طوقه بالجلد
 وقع اصداء فترشد الطغرة والافركشنة والتفكيك في التغير لغيره
 حسن وله هذه مواضع لفظية لقابل ان يقول في الكلام فترستقيم لان العلم
 انما تعد تلك المقدمات لبيان كلام الشيخ وليس حاصل كلامه الا ان المراد لو كان
 المشهور في الحكم المتصل يمكن موجد اخر لكل كثره ولو كان المشهور في القدر ولا
 يوجد ايضا فكل كثره حقيقة فيكون المراد بالكثرة والكثرة الاضافية بالمشهور
 المشهور في العدد وليس في امره هذه على الشيخ فنقول بل لو اصد عليه وتوهم للوجود
 ان قول كل كثره كثره كانت مشابهة او غير مشابهة يوجد هو هذا المشهور فيها
 منقوض لا شين فانه كثره ولا يوجد فيها المشهور في الحكم المتصل ولا
 المشهور في الحكم المتصل فلا يصح على الإطلاق ان لكل كثره يوجد فيها
 المشهور اللهم ان لكل كثره على الاضافية في يتوقع المضافه هذا ما ذكره
 فترشد واجاب الشارح بان المقصود واضح فلا تريب في ان المراد كثره
 الكثرة بالكثرة الرتائيف منها لم يجمع و غير مشابهة عند الحكم فيكون المشهور
 موجد فيها وانما قال مشابهة او غير مشابهة لا كسيرة جاز انما اذ مشابهة
 ثانية اجزاء غير يكون حقا فكل جهة يقال لكل كثره يحصل فيها كثره او كثرات
 مشابهة او غير مشابهة فالواحد المشهور موجد ان منها ما هو مضافا
 المشهور فلان اقل ما يحصل منها لم يجمع في ثمانية اجزاء ولكن في المشهور
 موجد فيه واعلم ان المقدم القابل ان لكل كثره مشابهة يوجد فيها الواحد
 مستدرك في الاستدلال لتمام موجد وله في قوله كل عدد مشهور الكثرة

لو كان في كل كثره فترشابه لكثرة مشابهة والكثرة المشابهة فيها انما يكون
 مجتمعا اذ في مجموع الواحد يكون والاول بطور لا يمكن ان يلفظ بلفظ
 والنظام ان يفسر لطلبان التماثل بجزء التماثل وكرر المنع ان تقا ان اريد
 بقولك التماثل لا يكون في مقابلة المقابلة الكلية مع ان يفسر بلفظ ان
 لا يكون كل تاليف مقابلة المقابلة كما لا يجب ذلك التاليف في خرافة
 او غير مشابهة فلا في الملازمة غير البين ان لا يلزم من عدم ازيد او ارجح المجموع
 المشهور في مقابلة الواحد ان لا يكون كل تاليف مقابلة او ان اريد به الجزئية
 فاللازم سلسلة لكن في انتقال التماثل بعض التاليف عند النظام ليس المقيد
 ازيد او ارجح بل هو ان الشيخ ابطال التماثل في نفس الامر ففسر الكلام
 انه لو ازيد او ارجح المجموع على مقابلة الواحد لزم ان لا يكون بعض التاليف
 مقابلة الا ازيد او ارجح للمجموع كمال التماثل بطور المالكات الا في اربعة اقل
 والتماثل اقل في عالمه وانما قال بل هو العدد لان رتبة يقع في الظن ان
 الامر ازيد ان تراخت وكدت في المقادير انما مقادير
 كسب ذواتها في التحقيق ليس مقابلة ليس مقابلة التاليف ازيد او ارجح
 ايضا لان لا خرافة في تقييد الوضع فالتماثل في كل جهة في التماثل
 في نفس الحقيقة وهذا في الحقيقة لا في قولها لان التماثل في كل جهة في
 التماثل في الوازم ولا في قولها لان الاجزاء كانت متساوية
 متحدة في الوضع فلا في تقييد عاين الواحد منها الا نسبة ذلك العارض
 لا ذلك الواضح يكون بعينه لانه ازيد او ارجح في التماثل
 تعدد او عرض على التماثل في ما ليس ان ملك الاجزاء الواحدة قلت

والكذلك في الرضى لا يميز بحسب العوارض فان في الجوز ان يكون احداهما موهنا
لعارض بلية ومثيرة الاخر موهنا لا يفرق بينهما في رفع وان يميز بينهما بحسب اختلاف
العوارض في الجنتين او لا يميز ان نظرا في الاربعة اذا قطع نظرا او حدث
نقطتا التقاطع في مركز ثم اذا قطعها نظرا او حدث تقطعا في غير مركز
فمنه نقطة التماس في طرف النصف ان تقاطعت عند المركز فمعرفة في الرضى يميز
كل منهما عن الاخر بحسب العوارض فمعرفة ان نقطة منها في اية نقطة والاخر في اية
لا يقال ان في انهما تقاطعتا عند بل الاضاف كلها يتقاطع على المركز والوزن هو
نقطة واحدة وهو الفصل المشترك بين سائر الخطوط وحققت المضافات في موهنة
البرهان ممكن لاننا نقول ان الاطلاق يمكنه المنع فان ذلك لا ينافي انما اوردوه لتوضيح
المنع لا للنقض البتة لا فرضنا ان في نقطة واحدة تختلف عوارضها على جازا
اختلاف العوارض مع وحددة البرهان انما جازا في ذلك فما حيث التدخل
فالتمه اقل لا يستلزم الاتحاد في العوارض لا ينفك لعل المراد اشياء السعد في الخارج
وهي في المنع مبسرة لان ان جازا اذا تاخت وكنت في الرضى وكل
غير يوفق احد الاجزاء في الخارج فمعرفة عارض لا فرق فكل جه لا حد في الخارج يكون
لا فرق في غيره ولا يمكن من ذلك لاننا نقول لان في ان جازا اذا تاخت وكنت
بحسب اوصاف وكنت بحسب العوارض الخارجية كلها فانها بالنسبة اليها يكون
معرفة في العوارض الوضعية المتعلقة بالثبات في الحقيقة لكن لا يميز من ان يتجوز
في جميع العوارض كما اذا تفرقت في العوارض العقلية في الرضى الوضعية ولا يميز
بقوله الحق في ذلك انه اذا تفرقت ان حجم العدد لا يميز ان يكون ازيد من حجم العدد
فان ان يكون الحجم يزداد بحسب زيادة الاجزاء لا شك ان يمكن ان يميز في ذلك

بعضها لا بعض في جميع الجهات فيحصل حجم في جميع الجهات الثلاث فيحصل الحجم وانما
حصل اول جازا في الجهات الثلاث فيحصل جسم لا يحسب لا يطبق الا على ما
ان استدادات الثلاث مختلفة في الحجم والوزن ان الصغر في بعضها راجع الى الكثرة
ولنظ البين فيقدر السعد فكل من يقدّر غير ما ان تقيس وكنت المضافات
بين تلك الكثرة في غير ما في الجهات فان القدر ان الكثرة بالثبات يميز في حجم الاعداد
اقل فانه ان يحصل حجم في جهة فانه اصغى اليكثرة او في جهة اخرى يحصل حجم في
جميع جهتي ثم اذا اضيف اليكثرة ثالثة في جهة ثالثة يحصل حجم في ثلاثة جهات فيكون
فهم الجلي وان كان صحيحا ان ان يكون لا يقدّر لخط في ثلثي على استداد او اذا
حصل الاستداد في الثلاث لا يتوقف على انضمام الكثرات بل يكون في انضمام
او يميز اجزاء انما بحسب البرهان في التكميلين وذا اقتضا لوجوب الغير لا الا حاد كما
فرضنا يقيننا الطلاق من ثوب العدد والعدد والوزن والوزن انما في انضمام
التي هي من كون القوة كانت الثمانية بين الجسم الواحد والجسم الواحد في الاجزاء و
بعبارة الصواب ان ما بين السعد في كفضيل التتبعين والحجم الثمانية في اجزاء بعد
الحصول والحاصل ان العوارض انما في ان حاد يستحق الطلاق في غير ثوب ان
انما في الكثرة فاما ان يراى في الجسم الثمانية في اجزاء او يراى في الكثرة في
فيل حصوله فان كان للاجزاء الجسم الثمانية في اجزاء فيكون ثوب ان ثمانية السعد
فيها وبين الجسم الثمانية في اجزاء في ثوب السعد في ثوب السعد وان كان
المراد الكثرة في ثوب السعد في ثوب السعد في ثوب السعد في ثوب السعد في ثوب السعد
ان عمل الطلاق في السعد في ثوب السعد في ثوب السعد في ثوب السعد في ثوب السعد
لو تفرقت في القدر وكفى في الماقتول في ثوب السعد في ثوب السعد في ثوب السعد
فيكون بعض الاجزاء ليس في ثوب السعد في ثوب السعد في ثوب السعد في ثوب السعد

ما هو منقطع والبرهان انه مقدارها انما ان لا يوجد ان ان في اليوم
فان ثبت عنها في مقدار العلم وان اريد بالبرهان المتوسط والبرهان في
فهرستيه وانه لا ينطبق على المسألة ويتبع انقضاها فضلا عن انقسام
بما في العلم فيقول المراد من القطع ومقداره وكلامه انما راجع بقوله و
ذلك لانهما في العقل كنهما امتدادان في العقل كبرم العقل باثره
فرض في احداهما قطع في قسم لا جزئين لا اجتماع معال في العقل في الاما
موجود ان معانيه في الخارج معبر ان الجزئين لوجود في الخارج لا يكونان معا بل
بل يكون احدهما مقدما والاخر متاخرانبا فيكون لا يحصل في زمانها في اليوم الا اذا
لان في الخارج امر غير الذات كحصول كسب سهراره وعدم استقراره في العقل
هذا ان امتداد الموصول هذا ان امتداد عند الناس اول الليل واعدل شاهد على
ذلك الا ان البرهان في الخارج فوجب ثبت عن الاله التثنيه على ان
واذا ثبت ان الحركة الزمان امتدادان فكلان ههنا انقسامها في الامر
المستقبل والحال لا يصح لان الحال مشترك بين الخططين مثلا لكان نوعا
ولا لكان اذا انصف فكلان المشترك بين الضفتين خطانا لانه فيكون
انصاف وينزاد واما زوالا في لازم ان الحال مشترك بين الاخر والمستقبل
فان في الجائز ان يتوسط مقدار بين مقدارين ولا يكون مشترك بينهما لان
يقول الزوال اذا كان غير فالذات لا يكون اجزائه مجتمعة في الوجود بل
كلما فرض في قسم يكون احدهما مقدما والاخر متاخرانبا فيكون الحركة الزمان
الا المتقد والمتاخر في المستقبل وعند هذا ظهرت معاينة
الامام لانها منسوبة على وجه الحركة في الحال وقد ثبت ان الحال ليس

الطبيع وان يكون السطح والخطوط كذلك لا منعاضه او فيه منع لان
انقسام الكل انما يوجب انقسام اجزاءه لا انقسام اجزائه الى اجزاء
والسطح والخطوط ليست كذلك وانصال هذه المقادير غير لازم لما قد بان
من ان اختلاف الاعراض لا يوجب الانقسام الخارج فجاز ان يكون
المقادير شتى على اجزاء ويكون الجسم الطبيعي ذلك متصلا لا مجزأ أصلا
ثم انك اعلمت فيما سبق ان الجسم متصل وغير متصل فمتصل بمعنى نهاية
وما كنت اعلم ان هذه المقادير كذلك متصلة في نفسها فمتصلة بمعنى النهاية
فكان الواجب ان يقول ما علمت من حال اتصال الجسم ولكن لما كان اتصال الجسم متصلا
في اتصال المقادير اوردوا الامور وارادوا باللزوم فقال ما علمت من حال اتصال
المقادير بدل قولهم اتصال الجسم متصلا في اتصالها وانما لا يصح بالبلادة
فلم يقل يستعمل ما علمت من حال اتصال الجسم متصلا في اتصالها لان المقادير كذلك
كما قال المحرك والزمان كذلك من حصول العلم اتصال المقادير متوقف بعد
العلم اتصال الجسم على العلم بوجود المقادير ولم يثبت بعد العلم اتصالها
انما لما كان الجسم قابلا للثلاثات الغير المتناهية وجب ان يكون المحرك
والزمان ايضا قابليين للثلاثات الغير المتناهية لان المحرك والزمان
المتوقفين على العقل من ان كل قطع يفرض فراغا وانقطع بانتهاء القطع
من المحرك والزمان فالحرك لا ينصف المسافة نصف المحرك لا كلها والمحرك
لا ينصف المسافة في ثلث المحرك لا كلها وان كان المحرك لا ينصف المسافة نصف الزمان
المحرك لا يخربا في الثلث ثلث فلما ان المسافة قابلة لتقسيم الغير المتناهية كذلك
المحرك والزمان فالتقسيم لا غير النهاية فان قلت ان اريد بالمحرك

وهو كون الشريك كسب كمين ان يفرض له اجزاء مشتركة في المكون وود المكون
الشريك في الشئين هو ذو وضع يكون بمثابة اعدادها وابتداء للآخر ومن
الاطلاق ان يكون كسب اذا فرض انك كسبت حد مشترك بين القسمين
كما اذا فرض انك كسبت كل من كسبت سطح وهو حد مشترك بين قسميه او فرض
انك كسبت سطح كسبت سطح مشترك بين قسميه او فرض انك كسبت سطح كسبت سطح مشترك
بين قسميه المتصل بهذا القسمين على غلظة امور اعدادها فصل
الكم يفضل لكم المتصل بالعدد واما غلظة الصور فليست هي انا:
على المتصل عليها انما مستمرة للجزء الغير نسبت اليها نسبة على المكون واما
اللازم واما غلظة القسم المتصل لانه لا اطلق المتصل على الصورة
لغيره المتصل ذو الاتصال وكان الصورة ذات القسم المتصل اطلق
ان يقال على القسم المتصل اطلق الاتصال على الصورة اطلق اطلاق
اللازم على المكون على اطلاق الاتصال على القسم المتصل على الصورة
لكن المتصل على القسم لانه ذو الاتصال به افاضه هو ان السام والهاء
او كذا في غير ذلك افاضه من غير ان يكون له كسب مشترك في اجزاء
البقوة لكن لا لان المكون الاول من اعدادها واما التقريب فاما مقدار
فقول الشيخ ان يريه الكم الكم المتصل والاطلاق المتصل بعد
لمر استدر كما هو بين القسم المتصل فاصل فيفضل عن العدد و
والشئ فيفضل عن الفصل عن الخط السطح فيكون المجموع هو القسم المتصل و
كانه قال قد علمت ان القسمين فاما افاضه فاما كان سائلا
يقول المتصل اعم من الشئين وقد تقرر فرضه التميز ان اعم كسب

فاما افره من الثمين اطاب ما نزلنا من تقسيم مناظره من الغالبين ما نزلنا
 الثمين عند علم عرف قد دلل ان ان عرف اقدم من التعريف فان قلت
 كيف قال قلت ان الحجة مقدرة انما متصلا واما علمنا ذلك فما قبل اجاب
 نقابل معلوم ما ذكره قبل لا نثبت بالبرهان ان الحجة متصلة واحدا وانما
 فركونه ذاكية وثلاثة هناك كنه واحد متصلة ثمانية فان قلت اب ان
 هناك كنه ثمانية متصلة الحجة التسليم لكونه لا يفر ذلك من علمنا ان الحجة حجة تعيد
 وانما كان كنه ذلك لكونه ثمانية الحجة الطبع فانما يعرف مغايرة ابا ما علمنا
 اثباته لو الا لانه اثبات البرهان لكونه ثمانية علمنا ذلك فما قبل فلا يصح قوله قد
 علمت اجاب ان من الواضح اليقين ان الحجة هو اقدم من العلم بالمتصل
 والتجربة اعراض من اليقين الواضح انه مغايرة العلم الواضح من موضع للمعلوم
 فلما نعلمنا فيما سبق وعلما ان يكون قوله فيما بعد وكوثر شيئا من ثمانية الحجة العقل
 لا افره مستدركا زايده انما العلم انما لا ياتي هذا التوجيه مع انه مشتمل
 على استدراك غير ان لان الكمية المتصلة الثمانية على مقدمتها الحجة لا يكون
 عرضا فاشات المغايرة بعرضيتها مصدرة عما العلم بل الادب في هذا المقام
 ان في حجة الحجة اوضح من ذلك وكونه حجة تعليم امر غير حجة ههنا به
 حجة ههنا به من العلوم بالبعدية المغايرة من الشرطية او فصل لانا نقول هذا
 التوجيه مع اشكاله على الصادرة على المقام فاسد لفظا ومعنى لفظا
 فلان لو ادفع قوله وكونه شيئا من ثمانية الحجة لا يمتزج ما لا وجب ان
 يكون البقاء لكونه بقاء المغايرة واما من علمنا الحجة التعليم عرض على
 من بعض لا يكون فضلا هو بقاء الحجة حصل الحجة كان ما سبق هو

القابل لا ينفك الثلاثة وان هو ذو الحجة التعليم فليكن القولين و
 قد سمعت كلاما من ذلك واما ان صوب ان يقال لما علمنا ان الحجة متصلة احده
 من نفسه وعلمنا بدل العلم عليه مع تعادله بعينه فزعمنا ان هناك امرا
 باقية واما مختلفا الحجة التعليم فليكن علمنا ان يقال الحجة كان في علمنا ان الحجة
 حجة تعليمها حيث علمنا ذلك فقد علمنا هذا لا ياتي هذا المقدمه لا ياتي
 لما فراد كنه ذلك فيكون مستدركا لانا نقول كما ان العلم من الدليل ان فر
 الحجة شيئا من غير الحجة صورة صورة الحجة كنه ذلك مطلقا بعينه ان ذلك الحجة
 غير صورة صورة الحجة التعليم وذلك توقف على ان الحجة حجة
 تعليمها وانه قد يوضع ان الفضال والافضل كمال الا انما يخط
 قد تعيد حجة الحكم وانما ادور ذلك حجة لانه بعض الحجة لا يوضع
 له ان الفضال كماله ذلك وفيه نظر لان قد ليس بعينه ان بعض الفضال لا ياتي
 لا تعويض الحكم فخر العلم ليس ان الحجة بعض الحجة ان الفضال من بعض
 الاوقات لانا ان بعض الحجة بعض الحجة بعض الحجة بعض الحجة بعض الحجة
 ان راجع ان ان ذلك ايضا لانا ان الفضال واما العلم بالمتصل من ذلك
 يتناولها هذا البرهان كما في حجة الحجة لو ارد ان الحجة لم يقصر على
 بل ان الفضال ايضا والعلم ليس يقبل ان الفضال ان الفضال ان الفضال
 الصواب انه انما حصل الحكم حجة لانا ان بعض الحجة بعض الحجة بعض الحجة
 لعدم طرأ شيئا من الوجوب ان يكون شرعا ان الحجة كماله لا يطرأ
 على سبب ان الفضال والاحصاء جميع ان الفضال كماله الحجة التعليم بعض الحجة
 وانما في هذا ايضا فليكن ان قد تعيد حجة الحكم وخذ حجة ما ذكره

الشيخ فرغ من النظر في الحسب متصل واحد من نفسه فاعلم ان اتصاله فاعلم ان
 عند ان اتصاله فلا شك انه لا يتصل بالهوية الى اتصاله بعينه بل
 يبطل ويحدث هو متجانس اخر من الاتصاليين ثم اذا اتصلت بطلنا وصوت
 هو غير اتصاله من جهة هناك فلو كان محلا لتلك الهوية الى اتصاله
 كما رتبه للهوتين الاتصاليين اخر وهو يثبت ان الاتصاليين انما
 اشكال كواثر ان يكون الهوية الى اتصاله فاعلم ان اتصاله لا يتقدم ويحدث
 هو متجانس اخر من الاتصاليين ويحدث هو غير اتصاله كما يقول به الفيلسوف
 وما يثبت ان الاتصاليين انما الهوية الى اتصاله من جهة ان يوضح
 منها ابعاد متقاطعة على زوايا قوائم فيكون نتيجة بذاتها والآخر من جهة
 ان يكون قابلا لانه فاعلم ان اتصاله لا يتقدم ويحدث هو غير اتصاله
 انما اذا اتصل الحسب المتصل بالحسب متصلين او اتصاله حيا او اتصاله
 يمكن ان اتصاله قد انعدم ذلك الحسب المتصل بالهوية وصوت متصلين اخر من
 وانعدم بالكلية وصوت متصل واحد من الاتصاليين فاعلم ان اتصاله لا يتقدم
 التفرد من الغد الحسب والاتصال لا يتصلين ومن الغد هما والاتصال
 اتصالهما فان وجب ان يكون هناك امر موجودا في فرائضه ليس وتلك
 ان ليس هو تلك الهوية الى اتصاله او الهوية الى الاتصاليين لا تتولد
 بالضرورة متعين ان يكون هناك امر هو الهوية الى اتصاله يتولد
 عليه هو الهوية الى الاتصاليين فاعلم ان اتصاله لا يتقدم ويحدث هو غير اتصاله
 المتولد من جهة ان اتصاله لا يتقدم ويحدث هو غير اتصاله
 قد خير القول بالاتصال الحسب ونفسه انما اذا انفس الحسب المتصل لا

حسيين متصلين فاعلم ان كون مادة هذا عين مادة ذلك اول كون
 فان كان بلز ان يكون اثر واحد بالتحقق هو واحد اخر من جهة متعين هو حسيين
 واضح بالضرورة ان كان مادة هذا عين مادة ذلك فاعلم ان كون
 المادة من موهوبتين البطل من ذلك الحسب المتصل فيكون متصلا على اجزاء البطل
 فلو كان الحسب المتصل فيكون متصلا على اجزاء البطل وقد عرفت ان اتصاله لا يتقدم
 ان ان كون موهوبتين في البطل اثر واحد موهوبتين البطل فاعلم ان اتصاله لا يتقدم
 والحسب المتصل لا يتقدم الاتصال لكنه ليس اعدادا من مقتضى ان اتصاله لا يتقدم
 واحد عند الاتصال الواحد متقدم عند الاتصاليين انما ثبت ان التقديم
 متقول لا ان الاتصاليين لو كانت موهوبتين البطل من الحسب المتصل الواحد
 اتصاله متصلا على اجزاء البطل انما لم يكن لو كانت موهوبتين في البطل متعين
 وليس لو كان على موهوبتين في مادة واحدة ان اتصاله لا يتقدم
 وجود الاجزاء البطل فاعلم ان اتصاله لا يتقدم على اجزاء
 البطل انما ثبت ان اتصاله لا يتقدم على اجزاء ان اتصاله لا يتقدم على اجزاء
 ان اجزاء البطل لا تتقدم على اجزاء ان اتصاله لا يتقدم على اجزاء
 الاجزاء فاعلم ان اتصاله لا يتقدم على اجزاء ان اتصاله لا يتقدم على اجزاء
 الاصل والقرينة الحسب ما ذكره الشيخ ان الحسب متصل من نفسه قد يفرص
 ان الاتصال فيكون يمكن ان اتصاله قبل حدوث الاتصال هو قوة
 الاتصال فيكون الحسب قوة الاتصال لكن الهوية الى اتصاله ليس
 لما قوة الاتصال كسماة اتصاله البطل فاعلم ان اتصاله لا يتقدم
 الهوية الى اتصاله قبل الاتصال والاتصال هو الهوية المتقدمة قوله

تتم الفصل بانه غير قابل للانفصال او الانفصال اراهما المتصل بانه
الصوره بجمعيه فانها متصل بانهما منزه عن كل تعليل عاقل
الذكر السابق وذلك لاننا اذا قلنا ان الله تعالى لا يتصل بالشيء
الممكن ان يفرض فيها ابعاد متقاطعة بالباقي بينهما مع تواردهما
ولو قلنا المراد بالجمعيه التعليل الذي هو ايضا متصل بانهما ان كانا
يمكن ان يقال لانهما بجمعيه قوه الانفصال بجمعيه التعليل ليس له قوه الانفصال
فيكون بجمعيه شره قوه الانفصال والانفصال ان ان لم يكن حلا لقوه
بجمعيه اذ المظهر ان قوه التعليل بجمعيه افرغها الصوره بجمعيه لان ذلك
الشره غير مقدارها لظلال ليس في اثبات المفاهيم بين الهيئتين والصوره بل
في المفاهيم بين الهيئتين والصوره وفيه من كذا ان يكون المفاهيم ان
مطلوبه بل الدال لانهم لا يهاجمون ان في الصوره بجمعيه لا
يجب ان يكون هو الهيئتين كذا ان يكون هو التعليل وانما قال بقوله
يكون هو التعليل الموصوف بالمرتب لان القابل بالمقبول بده ان يجمع
مع المقبول ولهذا لم يعمل فيما قبل فانه قد يقبل انفصال بل قد يرضى
له ان انفصال واما قوله فان قوه هذا القبول غير موجود بالمقبول
فذلك انما هو معنى صريح من ان المقبول هو الانفصال وحيث انما
المفاهيم بين القوه والوجود بل على ان المقبول هو الانفصال فيها
مختلفه منافاه والحواجب عن ان الانفصال اذا طردف بالمقبول ليس
نفس الانفصال لانه عدم وعدم الانفصال ان يكون مقبول بل المقبول بالحق
انما هو سببان الحادثان عند الانفصال من يكون المقبول عند

ان انفصال

ان انفصال الصوره بجمعيه مساو لما فرغها انظر الى حركه
قالب وانما يقال ان حجاب التعليل قد توارده على الصوره بجمعيه
وهو بين بينهما كما ان الصوره بجمعيه توارده على الهيئتين وهر بينهما
انفصال كما ان الشيخ انما هو المتصل بانهما الصوره بجمعيه لانه لو ارد
بجمعيه التعليل لم يكن حلا لقوه عدمه ويقرب من ذلك انما يجمع
لانه في المقبول هو المتصل بانهما لكن المقبول على انفسه هو الصوره بجمعيه
عند الانفصال والمتصل بانهما هو قبل حدوث الانفصال من يلزم
من كون المقبول الصوره بجمعيه ان يكون المتصل بانهما المقبول هو
بجمعيه قال الامام انما امران احدهما ان قوله فان قوه هذا القبول
مشرطه في تقييد كذا كذا ذلك التعليل فانهما ان كان حجاب
قوه القبول غير موجود بالمقبول لكن لا حاجة في اثبات المظهر ذلك لانه
اذ انبأ ان بجمعيه عرض الانفصال والتقابل الانفصال ليس هو الانفصال بل
من ذلك وهو بغيره افرغها الانفصال في غير احتياج لانها في المفاهيم بين
قوه قبول الانفصال وتعلقها بحجاب من الاول طر من الخرج وعن الثاني ان
اثبات الهيئتين يمكن ان يثبت بجمعيه لانه اذا قلنا بجمعيه عرض الانفصال
فانما يمكن اثبات الاده كونه عرض الانفصال كما موجودا لكن الانفصال
عدم عدمه يحتاج الى كمال موجودا اما اذا اثبتنا ان قوه قبول الانفصال
مخبره بنفس الانفصال وهذه القوه امر غير متصور في حال محال و
ليس هو الانفصال فثبت بغيره هو الهيئتين لان رجاء ان قوله فان
قوه هذا القبول في تقييد كذا كذا القوه فلا احتياج الى التزام تقدير

هذا العاشر انه المتغير بين القوة والوجود بالفضل طوعا عند ان يغير
 لقوله فان ستراد ان المظالم لا يحصل بمجرد الانفصال فليس كذلك لان
 الانفصال ليس عودا فخصا بل عدم ملكه وعدم الملكات لها حفظ الوجود
 لا يقال كالمسلم ان الانفصال عدم ملكه بل ستراد الازوال انفصال
 فليس عودا كالموجود لان القول قد بين فيما سبق ان انفصال المتصل ليس
 هو انعدام ذلك المتصل بل هو انعدام الاتصال عن شئ وفرد المتصل
 من ذاته ان انفصاله فلا يبرأ من امر كان موضوعا اتصاله يكون موضوعا انفصاله
 والبيان المتغيرة بين القوة والوجود وتلك ثمة ثمة اوصيا اذ قال بالانفصال
 بالفضل من الاصلح لا الهيتو لان قوة الانفصال اذ استندت وجود
 الهيتو وكل جسم من الجسم لقوة الانفصال فيكون الهيتو موجودا وكل جسم
 فيكون البرهان كليا وفيه نظر لانه لو كان المراد ذلك لكان السؤل ان التا
 وجهته في هذا الفصل غير متوجهن على ان ثبت الهيتو ليس مطفا الانفصال كمالا
 الانفصال ليس لكل جسم له قوة انفصال الانفصال وتفصيل هناك اذ ان
 وجود الانفصالات ثمة الفك واختلاف العرضين واليوم والقرن
 فانه انفصال الانفصال لكان رافعا لثبات الجسم في الخارج لم يكن يبر
 شرا في غير انفصال قابل له وانما الانفصال كسب الجسم في شئ
 الانفصال في الخارج فليس عودا في غير الخارج بل في الوجود العلم ان
 اذ ثبت ان الانفصال هو مستلزم لثبات الانفصال وانما ثبت
 وانما اختلاف العرضين فان قلنا انه يوجب الانفصال في الخارج
 فهو مثبت الهيتو والافلا في جهة الفايده اثباته انه لو ثبت الانفصال

على وجود الهيتو في السابق لا الوجود ان وجود الهيتو ثبت ووجود الهيتو قبل
 الانفصال ايضا وانه ان كان الاستدلال بالبيان الانفصال ليس
 كذلك بل بقوله ان انفصاله في السابق لا العلم ان الهيتو موجودا
 عدم الانفصال فقط على ان الظاهر ليس في اثبات قوة الانفصال بل في
 المتغيرة بين قوة الانفصال في الصورة كسب عند حصول الانفصال واما
 ان راعى ان يغير ان فايده ان ثمة السؤل ان كان واعيا ان قوله انه
 قوة هذا القول كمثل عاقت مقدمات اوصيا ان قوة قبول وجود
 الانفصال في ثمة ان قوة قبول الانفصال غير التكل واثبات ان قوة
 قبول الانفصال غير المقدار المقدار الاول وان فرضنا ان لما قبل
 في الاستدلال ان المقامين ان فرتين لا مدخل لهما في اصلا بل
 طائل كنهها وعجب من ان رعين انها البقا في توجيه المقدار الاول في خط المقدمات
 الاخر ان البالد ايضا قوله ثمة القوة لغير المتصل بانه متفق عن
 قوله انتم ان المتصل بانه غير القابل للانفصال وان انفصاله اوصاب
 في توجيه الظاهر ان يقال المراد بالمتصل بانه ما هو الجسم الصورة الجسم الجسم
 الغير والقبول العقب في الصورة كسب قبل الانفصال لانه بعد انفصال
 فان الجسم قبل حدوث الانفصال امرين لكان قبول الانفصال وقبول
 البطل هو الصورة كسب واما الانفصال فهو ليس بقبول البطل فانه كمال
 بل ان لكان اذ رقت هذا القول الجسم يعرض لانه انفصال وانما انفصال
 والافلا المتصل بانه غير القابل للانفصال وانما انفصال فاذ يكون
 قوة قبول الانفصال ارحل قوة قبول الانفصال غير الصورة الجسم

على الوجه الاول في الرد بقولكم انكم مع قطع النظر عن الانفصال اما ان
يشمل على الوجود او لا يشمل انتم تعلم ان الوجود لا يشمل الانفصال
يشمل على الوجود او لا يشمل انكم تعلم ان الوجود لا يشمل الانفصال
فقد علم انتم ان الوجود لا يشمل الانفصال ان يكون مقفلا في نفسه
وهو انما يلزم ذلك لو كان خبر النظر عن العارض موجبا لرفع نفس
كذلك في ان خبر النظر عن الانفصال يكون عارضا ونفس الوجود
وان لم يرد في نفسه فقلنا ان الوجود لا يشمل الانفصال ان الوجود
ايضا فيها وانما يكون كذلك لو كانت الوجودات متفردة في نفس الوجود
وهو في وجه الوجه الاول في ان الوجود لا يلزم ان يكون احد المتقابلين
ان يكون المتقابل الوجود متفردا في ذاته ان يكون في ذاته المتقابلين
متفردا في الوجود الوجود والوجود في ذاته واما في وجه الوجه الاول
الوجود في الوجود الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
المتفرد في غيره من العوارض لا يعرض للميتا الذات بل يتبع الصور
وغيره في الصور في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
السوا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ثم ان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
او متفردة في العوارض في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وهو في وجه الوجه الاول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وكانت صورته في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

الانفصال

الانفصال في بعضها حال الانفصال وهذا هو مناط شدة الكثرة فيها في
قبل لا شك ان الجسم قبل وجود الانفصال مادة واحدة ثم ان الانفصال
تعدد المادة وصورته ما بين جسمين بل هو في نفسه بعد وحدتها
مقتضيات تعدداتها في حالها مادة لها في تعدد المادة بعد وحدتها مقتضيات
لا تعدداتها في حالها مادة في وجودها في الوجود في الصور في الجسم في كانت
واحدة بذاتها في تعدد مقتضياتها في حالها في حاجتها في
المادة كلف المادة ما بين الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فاذا تعدد مقتضياتها في حالها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
كانت الوحدة عارضة لها والآن في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وعارض الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الاول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
المتبقية فان كانت في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فيكون حلول الجسم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بالجسم او بالغير الجسم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
المتبقية لا يمكن ان لا يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
تبع الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
غيره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
تبع الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ان من عند الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ان الجسم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

فزادتها متازة من الخارج عن جميع ما يضاف اليها من الصور والارض
 الا انهم لا يتوزدات محصل ان اذا كان فلها او غيرها فلا يلزم
 حقيقته بل هو بغيره ثم لما كان سائلا ان يقول الطلاق قد تم عند قول
 طبيع زعمه فان يدعيه فقول خفيف بالخارج ذلك المصطلح مع ان الطلاق لا ينفذ
 لا يكون الا كونك اجاب اذ هو لا ينفذ بطبيعته فانه لا قيل
 ان هذا طبيع واحدة زعمه حيث يقتضاه المكنى ان يقول الطبيع بغيره ايضا
 واحدة وحيث يقتضاه فاما لا يجوز ذلك في الطبيع النوعية وهو اية الفون
 بان الطبيع النوعية لا يكتفي الا بالثابتات فاما اذا اقتضت شيئا يقتضيه
 مع جميع الخارجات كذا في الطبيع بغيره فانها لا يغير شيئا حيث انها غير
 محصلة وانما يغير شيئا اذا اقتضت بغيره فلا يقتضيه مع ذلك الفصل وهذا
 ليس بمراد ان ارادوا الطبيع بغيره في محصلها فانها غير محصلة في الخارج
 فهو لا يكتفي بغيره النوع في الوجود ان ارادوا انها غير محصلة في العقل
 فليس انما لا يمكن ان يغير شيئا في الخارج والاطلاق في ان مقتضاها الخارج
 وكيف يكون كذا وهم قد مره بان الشر اذا كان تابلا لا يمتد الى غيره
 كان لا يمتد الى ما يمتد الى ولا يمتد الى ما يمتد الى فالتزم ان يمتد الى
 والكن في مقتضاه بغيره في الوجود او لا يمتد الى ما يمتد الى في الطبيع
 بغيره بغيره في الخارج في ان الفرق بينه وبين غيره في مقتضاه
 مقتضاه الطبيع بغيره بل هو بغيره في الوجود اما انهم ان الطبيع انما
 نوعيه وذلك لانها في الوجود انها في الوجود كابل للمادة والشيء لكنه
 ليس بغيره بل لانها في الوجود انها في الوجود كابل للمادة والشيء لكنه

بغيره

انما لازم

هذا اللازم فان الاشتراك في اللوازم لا يوجب الاشتراك في اللوازم
 سلمنا لكن لا نسلم انها متازة في المادة فيشر في الصور فان ثبت بالان
 ليس انما هو في المادة في بعض الصور وهذا ان يغيره بغيره في الوجود
 بل صفة فجاز ان لكل من بعض الصور ان حلت في المادة في بعض في بعض
 في الوجود فانها طبيع واحدة مع انها بغيره في الوجود عن المبدأ في الوجود
 في المكنى وهو اية المكنى الدال فلا بد ان فرضنا ان طبيع ان يمتد
 وان لم نعرفها بحقيقته لكن لعلها هي الوجودية الصالحة يمكن ان يرد عليها
 وقد بين ان هذا القدر يكفي في ما ان احتياجا الى الوجود فلا يغير في الوجود
 وبهذا الجواب عن الثاني من الثالث ان الوجود ليس طبيع نوعيه
 والاطلاق فيها لا فرق بين الطبيع بغيره والطبيع النوعية في الوجود
 شيئا في بعض من بعض كتاب النوعية او في شكل الاشياء كما ان الطبيع
 بغيره موجود في نوعه في متازة من بعض الفصول ما يمتد في الوجود
 حصص في انواعها مع انها تختلف في اللوازم وهذا يتعلق بغيره في الوجود
 الطبيع فان الطبيع النوعية والفصل متحد في العمل والوجود فلا يكون
 في الخارج شيئا يمتد في اللوازم وهم بغيره في الوجود في الوجود
 ان تقدم في المنع عما المنع المقدم فيقال الدليل المذكور موقوف على ان
 في الوجود مثل يقبل ان يمتد في الوجود في الوجود في الوجود
 قابل ان يمتد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

فربما هو المقول في جواب ما هو لا يكون الا كليا نعم لا بد من
 الامر او ان كان مستمرا لا انه خلاف التعريف والتعريف انما هو
 يطلق في كل شيء على ما يشاء لا على ما هو له من حقيقة على ان يعظم
 الجسم من غير ما هو فيه وصغر من غير نقص في ذاته فاما ان كان
 الجسم الحقيقي وذلك ان ثبت ان الجسم هو ما هو الهبوط لا مقدار
 لها في نفسها فيكون نسبة حصة الحقاير اليها كما سوية فجاز ان يكون
 الهبوط في وقت متعدي بمقدار اصغر من مقدار الكبر او لا يبر
 انه اذا حصل الجواد من قارورة تملئ الهواء الذي هو فيها وزاد في
 مقداره لا شاع الكل واحدة سواء الاجزاء وهو الكل المعقد
الاجزاء بما حسب الاول ان تأخر الاجزاء في قاصد العلم الطبيع
 وذلك لما تبين من ان العلم الطبيعي بحث عن الاعراض والاشياء
 ليس الطبيعي من جهة المادة ونهاية الاجزاء في عارض يرضى الاجسام
 من جهة المادة فيكون البحث عن علم الطبيعي الاشياء ان ايات محدد
 الكليات من سبل الطبيعي وان الطراز من سبل ما هو الطبيعي لا نه بحث
 عن الجوهر الا انهم يبحثون عن الاجسام ان بعضها محدد و
 بعضها متحد وكثير الكليات وكثيرا لا يتصور ان الاجسام
 وفي المادة المرجع ان بيان اشعاع الطعام الصدرة عن المادة
 من غير ما هو مستلزم من قريبتين مما هو له الاشياء ان
 اشعاع الطعام الصدرة عن المادة من غير ما بعد الطول والقل
 من قوارض الجوهر لا من قوارض الاجسام قال الاشياء كان الاشياء

في قوله اشعاع الطعام الصدرة عن المادة
 هو ان اشعاع الطعام الصدرة عن المادة
 هو ان اشعاع الطعام الصدرة عن المادة

فزائحات الهبوط يستلزم بعد من اشعاع الهبوط والصدرة فليكن ارجع
 هذا المستلزم من البيان وهو غير من اشعاع الهبوط واجاب بانه لا يأبى ان
 الجسم من الهبوط والصدرة اراد بعد ذلك ان يبين ان الصدرة لا
 تنفك عن المادة ثم ان المادة لا تنفك عن الصدرة وكان البرهان
 الذي يقيد على اشعاع الطعام الصدرة عن المادة هو ان كل جسم شاه
 وكل شاه شكل فاذن الجسم لا تنفك عن الشكل والشكل لا يحصل
 الا مع المادة فالجسم لا تنفك عن المادة فلا بد من احتياج لا يتقدم
 البرهان على اشعاع تأخر الاجزاء ونحن نقول لا يبين ان كل جسم
 مشترك على الهبوط والصدرة فثبت ان الصدرة الجسم لا تنفك
 عن الهبوط بل هو عند التحقيق عن ذلك الامر وقد ذكر الشيخ
 في الشفا في حاشية برهان الهبوط بهذا العبارة فثبت ان الصدرة
 الجسم من حيث هو صورة جسمية محتاجة للمادة وفي هذا الكتاب واجاب
 عن سوال الاول ان الطبيعي الجسمية بغيره محتاجة فربما في الصور
 لا المادة فيكون محتاجة فجميع الصور للمادة واجاب عن سوال الثاني
 ان الجسمية قابلة للانفصال والوحد وكل قابل للانفصال الوحد قابل للانفصال
 الانفصال كما هو مشترك على المادة فهذا كله صريح فربما ان الصدرة لا
 تنفك عن المادة فكيف اراد ان يبين بعد ذلك وقبل ما اذا كان
 المراد ذلك فاقترع على البيان لرؤم ذلك الشكل او كيف فذلك
 ان في الجسم اذا كان في شيئا يكون متصلا بغيره وبين وان كان
 معين لا يكون الا لا تقطع وانفصاله والانفصال ان يكون من

قيل المادة والجواب ان المقدمات التي رتبناها ليست تستلزم ان
 ان يستلزم المادة فلو كثر غايبان ان يستلزم لانطباق المادة فلو كان
 لا ملك المقدمات والا بطل الكلام الكلية والوجه لتعبر بعبارتها النظر الصحيح
 ان يقول لا ثبت ان الاحكام مركبة من المادة والصور وانما
 مشترك في عوارض ايراد ان تبين ان بعضها انما يوصفها بكونها المادة
 كما ان من التشكل والمقدار وان بعضها انما هو قبل الصورة المستقيمة
 كما لو وضع والتجزئة لكن ما يتضح ان الشئ هو التشكل معرض احب تبين
 ان عروضا للشئ كما قلنا است الحاجة لما بين تاهر الالها ولما كان
 كلاء اولها من نبات المادة كدفعها في عوارض المادة ليزداد المتحدثين
 بالمادة ظهورا وكيفية ثمة بين عوارض الصورة ففضل بالتمثيل العصول
 ثم فرغ عليه كبر الالهة على الصورة كسير عليك شيئا قوله وهذه
للسلطان عز شاه الالهة مبني على ارب مقدمات الادلة المذكورة في ما شاهر
 الالها ولما كانت من سلف الزمان ان قال توم المتن وهو الالها
 الغير المشبهة لصح ان يخرج من نقطة واحدة استد ان تقاطع ان عليها غير شاه
 لكنها كلما ميتد ان يزداد البعيد بها علو است الاع غير النهاية يزيد البعيد بها
 لا غير النهاية يكون البعيد الغير الشئ مخصوص ابن عاهر بين وانه في وعرض
الشئ عليه فر الشئ بما الاسم ان يزيد وهو البعيد بين الخطين غير شاه غاية في الباب
 ان يكون الزايد لا غير النهاية لكن ليس يزيد منه ان يكون هنا ك بعيد من به
 لا غير النهاية بل كل بعيد فرض منه لا يزيد على بعيد كثيرة شاه ال بعيد شاه
 والزايد على ما من بعيد شاه لا يه ان يكون شاه وهذا ك البعيد بقل

الزايد لا غير النهاية مع ان كل مرتبة من رتبته من النظام الغير المشاهر
 عدتها لا يزداد بمرتبة واحدة الا بواحدة ثم قال ان استمر احد ما ان
 من بعد غير شاه على فرض على الخطين الذين نقطتين متقابلين البعيد بها
 كخط يكون وتر الزاوية التقاطع فما كان زايا الخطين فرض بازد البعيد
 لا غير النهاية يكون الزايدات توجد من بعد غير شاه فيما فوقه قبله ان يكون
 بعد توحد فيه زيادات غير شاه بقل ساوية مكون ذلك البعيد
 زايده على البعيد الادل بالا نهاية ان يكون عشر فقبله الحلف واقول
 المنع المذكور فرض قط فان اللازم لم يس الماد ب زيادات غير شاه
 متساوية لا يوجد بكم يشتمل على كذلك الزيادات الغير المشابهة في بعد فرض
 فهو لا يزداد على بعيد اخر الا بقدر واحد شاه والله ان ثبت بعيد شتم على
 تلك الزايدات الغير شاه اولا ثبت فان ثبت كان ذلك البعيد غير شاه
 سواء كانت الزايدات متساوية او متناقضة لانها زيادات مقدارها كل
 يزداد بمرتبة مقدارها زيادات لا غير النهاية يكون مقدار البعيد غير شاه
 البعوضة وان لم يثبت لم يس الحلف ساوية ون الزيادات اوقات
 فلا فائدة فرض ساوية الزيادات ولكن ان يحق على شئ الحيث
 لا يزداد عليه شئ فما ان فر متنا نقطتين متقابلتين على الخطين الذين بين
 ووصلت بها كخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرض بعيد اخر من عليه
 بقدر ثم اذا فر متزايدة بذلك المقدار فكلما است الخطان يزيد البعيد
 لكن سواء الخطين لا غير النهاية يكون البعيد يزداد لا غير النهاية لان
 نسبة زيادة البعيد لا يزيد على البعيد الزيادات لما يعد الزيادات معدودة

ما ذكره البعد هو هو
 النهاية على تلك الزايدات
 من اية حال كان ذلك الزايدات

الفعل لا يشمل على تلك الزيادة التي هي غير متناهية في الزيادة
 ان المقدار يزداد بحسب الزيادة في الاعداد فان كانت الاعداد غير متناهية
 العدد غير متناهية فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 لو لم يرض الزيادة متناهية لم يزداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 لا انه لم يزداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 يتبين ان ان يزداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 فترى ان الاعداد في النسبة انما تتحقق اذا كانت الزيادة متناهية وخطم النسبة
 وان انما والخطم ايضا انما لا يحصل المصالح والمثلك فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 والا فلو كانت الزيادة متناهية فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 يكون هناك بعد المعرف ان تلك الزيادة المتناهية لا بد ان يكون
 هناك بعد شئ على سبيل ما يتبين ان القضية بقوله ان يكون المكان وقوع الاعداد
 انما ونقول ان راجع ان معناها كل واحدة من الزيادة يمكن ان يكون عليها بعد هذه
 القضية الترتيب عليها قوله وان كل زيادة في الاعداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 واحد مع ترتيبه وهو الترتيب عليه فلا يمكن قوله ان يكون المكان وقوع الاعداد
 بيانها ان لا يتغير قوله وانه معنى ذلك التفسير على الوجه ان في الزيادة
 المتناهية انما راجع فقد نصبت الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 وعلى هذا يكون المعنى ان كل زيادة في الاعداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 فبعد واحد ان كل زيادة في الاعداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 ان يكون مجموع تلك الزيادة العشر فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة

فيكون لا لا يتناهى في الزيادة

كل زيادة

كل زيادة وكل مجموع فبعد كان هناك بعد شئ على جميع الزيادة المتناهية
 التي هي متناهية وهو غير متناهية فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 فظهر من التعليق للامام عليه السلام في تفسيره ان يكون قوله ان حصة الزيادة
 لا يحصل للامام ولا لان فائدة ويمكن ان يكون قوله ان حصة الزيادة لا يحصل للامام ولا لان
 الاصل كان فائدة فظهر من التعليق للامام عليه السلام في تفسيره ان يكون قوله ان حصة الزيادة
 التي هي متناهية لان كل زيادة من الزيادة التي هي متناهية فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 التي هي متناهية فبعد انما انما في تقسيم الاول منها مستدرك ان يكون ان يكون
 ان ان يوجد بين الاعداد لا يوجد فذلك بعد اخر او لا يوجد لا يوجد لا يوجد
 حيث ان التقسيم الاول في الاعداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 فظهر من التعليق للامام عليه السلام في تفسيره ان يكون قوله ان حصة الزيادة لا يحصل للامام ولا لان
 اللهم الا ان اراد الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 الاعداد والخطم فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 بعد شئ على جميع الزيادة التي هي متناهية فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 لا يمكن بعد شئ على جميع الزيادة التي هي متناهية فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 فبعد واحد ان كل زيادة في الاعداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 هناك بعد ان يكون زيادة في الاعداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 عند ذلك فترى ان الاعداد فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة
 يتبين من التعليق للامام عليه السلام في تفسيره ان يكون قوله ان حصة الزيادة لا يحصل للامام ولا لان
 ان يوجد بين الاعداد لا يوجد فذلك بعد اخر او لا يوجد لا يوجد لا يوجد
 فظهر من التعليق للامام عليه السلام في تفسيره ان يكون قوله ان حصة الزيادة لا يحصل للامام ولا لان
 الاعداد والخطم فيكون لا لا يتناهى في الزيادة فيكون لا لا يتناهى في الزيادة

واخر الابدان قد فرضنا غير متساويين فهو خلاف المفروض فارجو لا اعبد من
 للقد اتفقوا لم يعترض الشيخ بما ذكره بل الزعم ضعيفا لانه ان الزعم الخلف الثالث
 دون الاولين لا يخلف الثالث اثباتين بعد تبين الخلفين الاولين فهو
 دال عليها بدون العكس فان قلت الخ لا يلازم الجمع وهو الجواب ان يكون
 المجموع كالمجموع المكنان كل واحد من احاده فلا يلزم استحالة عدم شأنا لاجل بقوله
 نحن تعلم البعوضة ان الخ كالثالث والآخر فرض عدم شأنا لاجل بقوله
 الابدان غير متساوية يلزم ان يوجد في الصدرة المفروضة بين الابدان بعد شئ
 في الزيادة غير المتساوية واللازم في المألوف متساوية قد تبين ما قرره ان تصوير
 البرهان لا يحتاج الا لاثبات مقدمات لا يفرض ان يخرج من نقطة واحدة
 امتدادا ان يمتد من اية السعد منها بعد واحد في النهاية يكون اصل البرهان متساويا
 ثم يلزم منه عدم شأنا الزيادة الفعل وان يكون كل زيادة من بعد ان قد انزل
 هناك ان يكون زيادات على اول تقادرات بعض متساوية مشروعة من جهة وان
 قد ولان كل زيادة في المثلثات كاف في تقليل وجه بالتكامل على جميع الزيادة
 فانه لم يوجد بعد الزعم ان يكون بعض الزيادة من بعد وقد مرحت بهذا
 التعليل عبارة الشفاء وان قد انفيكون انما يكون وجه بالسعد شئ
 على محذور لا يمكن ان لا وجه بالتكامل على عدد ثلث من الزيادة في المجموع
 لا دخل في الاستدلال ان كان لا زاد ان قد انفيكون السعد من الابدان
 محذور ان الزيادة مكررا لا قد انفيكون المكنان وقوع الابدان على السعد
 للزيادة على المكنان فان قيل هذه الجبسية ما هو بعد هو افر الابدان لانهما
 يتوقف على وجه بالتكامل على جميع الزيادة غير المتساوية وهو هو ان

فان كان قد لم يكن متساويا على جميع الزيادة بل على بعض الزيادة
 متوقف على شأنا المتساويين فان ذلك يمكن من غير مقدرة لا يمكن اثباتها
 الابدان اثبات المطالب الجواب ان شأنا الابدان متساوية انما لم يرد من عدم شأنا
 فانه لو كان الابدان غير متساوية في غير شأنا ان يكون بالتكامل على جميع الزيادة
 او لا يكون دال على ان يلزم ان يكون الابدان متساوية في غير شأنا انما
 الابدان من عدم السعد شئ على جميع الزيادة ان لا يكون جميع الزيادة
 متساوية عليه ولا يلزم منه ان يكون بعض الزيادة غير شئ على النسب
 الجبر فيفيض ان كالب الكمال لا يقتضي كالب الكمال كالب كالب السعد في غير
 ان المكنان كل واحد من الزيادة من بعد يكون بعض الزيادة غير موجودة
 من بعد لان السالبة الجبرية تقتضي الموجبة الكلية اعلم ان هذا البرهان لا يدل
 الا على اشياء الا شأنا المتساوية الطول والوضوح اما اشياء الا شأنا غير متساوية
 واحدة فلا دال عليه لانه لو فرض ان شأنا من جهة الطول فقط لم يمكن
 وجه بخطتين غير متساويتين من نقطة واحدة وينبغي ان يمتد الى غير النهاية فهو
 توقف المكنان انفرجهما كذلك على الا شأنا من الغرض واما هذا الالتماس
 على لزوم التكامل لانه انما يتساويان في الكمال فيئة احاطا بالواحد والآخر
 بالزعم ذلك يتوقف على شأنا الابدان المتساوية في السعد في السعد انما يكون فيها
 ذكر الشيخ كفاية فلا يجوز الاستعانة بما هو البرهانين المأثورين اما ان كان
 فهو انما اذا فرضت في خروج من مركزا نقطتنا من ان خط غير متساوية وحركت
 الكرة من زوايا الموازنة لا السعد فلا بد ان يوجد في الخط المتساوية في خط
 من اول نقطة السعد ليخرج من خط الغير المتساوية في السعد فلا يلائم

①

كانت ثم حصلت فيكون لها اول بالضرورة والا استحال ان تزلزل فحين احدها
 ان لكل نقط فرض والخط الغير المشاهير اول نقط المس منه يكون المس منه معها
 بزواوية حادة ثم فر المركز والزواوية قابلة للقسم لا غير النهاية والس منه بزواوية
صغر منها قبل المس منه تلك الزواوية وهي مع نقط اخر فوق تلك النقط
الفرضية والتاخر ان المس منه مع النقط بفرض يكون مركب كل منه منقسم
لا غير النهاية والس منه بعض تلك الخط يكون مع نقط اخر فوقها فرض اول
اول نقط المس منه لا يكون اول نقط المس منه ف و عن نقول بازاد
هذا البرهان لو فرضنا قطر الكرة مس سا خط غير شاه ثم مركب القطر لما الزواوية
وجب ان يكون فر الخط الغير المشاهير نقط اخر نقط المس منه وهو مطلوب
والا فحين المس منه كانت فانقشت فلا يكون لها نهاية والا بطلان
اللازم فلان لكل نقط يفرض فر الخط الغير المشاهير انها افوق نقط المس منه فانقشت
مع النقط الفر فوقها تلك المس منه لان نقط المفروض يكون على مس منه
يكون المس منه مطلوب مس منه فحين يكون المس منه الزواوية
وهو للقصر قطعا والس منه بعض تلك الزواوية بعض تلك الخط يكون
تلك منه بها فرضنا افوق نقط المس منه لا يكون افوق نقط المس منه وهو
يخرج واذا كان ذلك البرهان برهان المس منه فحين هذا البرهان المطلوب
فان قبل الاعتراض مفروض الاول ان ما ذكر تم فرضنا بطلان الكاد
على بطلان الملازمة لانه لو مركب القطر كيب ان يكون فر الخط الغير المشاهير
نقط الفر اول نقط المس منه او افوق نقط المس منه او افوقها لم يكن اول داخرا
والتاخر ان هذه الدلائل لا ترتفع على افتقار الزواوية والخط لا غير النهاية

هذا البرهان هو الذي
 في كتابي في الهندسة
 في كتابي في الهندسة

وهو يستلزم عدم تناهرا لا باء لانه اذا فرضنا الطول لا با وا عز قطر الكرة
ومركب قطر الكرة من الموازاة للا مس منه كبرت زاوية فر المركز لنفرض
ان المس منه تلك الزواوية مع طرف قطر الكرة لكن المس منه بعضها قبل
المس منه بكلها ولا يكون مفروض ولا الاست الزواوية لا غير النهاية
كانت هناك مس منه مع نقط اخر فوق طرف القطر فيكون القطر
ممتدا لا غير النهاية التاخر ان المس منه بعض الزواوية قبل
المس منه مع النقط المفروض وانا يكون كذلك لو كان هناك مس منه بعض
الزواوية وانا يكون كذلك لانه بعض الزواوية لكن الزواوية بعضها قبل
لانه بعضها كاشته انما وردت مفروض بالبتة مطلوب لانه بعضها ولا كان
كذلك لانه مركب القطر على محس الدايرة بل مركب ان المركب
لنصف الشمس قبل المركب لما كلها والخط لنصف الزواوية قبل المركب
والخط لا لنصف اصغها قبل المركب لا يكون بعضها فتوقف قطر المس منه
على محركات غير شاهية وانخرج والجواب عن الاول ان المركب بعضها انما
لا بطلان الملازمة فان لانا بنا الابا مع والج حاز الاستلزام النفسي
على ان نقول لو كانت الابا غير شاهية والخط القطر من الموازاة
لا المس منه فان ان يوجد اول نقط المس منه فر الخط الغير المشاهير اول بنا
وكلها مع بطلان الاعتراض بطلان وعن الآخر بنا الاعطاف
المذكورة وان كانت اصحها وهي ان الاستلزام ان المس منه بعضها
على محركات العقل ك بعض الاستلزام فلا يكون لانه لا يكون المس منه
الملازمة من اول نقط فر المس منه لكن لا يستلزم نقط فر الخط الغير المشاهير

ان يكون لانها اولها والاطلاق ثم ان الخالق في نفسه ليس بحسبة بناء
 على انما طبعه فغيره ليس بحسبة ان كانت الحسبة طبعه فغيره وان كان لانا
 انما نحن نقت اذا كان الحال لانا الحسبة يكون الحسبة متعقبة له او متعقبة
 لشكله فيكون الحسبة متعقبة لشكله فيعود الخ منقول انما يلزم ان الحسبة متعقبة
 لشكله بناتها اما اذا اقتضت بواسطة خبره ففلا يلزم منه حال وليس سلمه لكنه
 الكلام في الشكل المعين على ما يتصور وهو غير متعقبة الزمان انما هي الحسبة
 بظاهر البطلان ولا يراجع الحسبة الاول ملوكا من الاشياء فاذا ذكرنا ان الحسبة
 هنا في الحسبة واذا ذكرنا ان الحسبة انما هي الحسبة لانها في الشكل الحسبة اما
 في حيث انفرادها عما لا يدرى اولها على حيث المقارنة بالاداة والآلة
 انفس الحسبة او غير ذلك بل لان ما يكون في حيث انفرادها لا يلزم
 ان يكون في حيث المقارنة بالاداة بل يكون في حيث المقارنة بالاشياء
 لا يخرجه في الانفراد الا قرآن في تقرير المطابق ما قد مضى هذا
 اولها في قد تبين ان لزوم الشكل انفس الحسبة او للفاعل او للفاعل
 منقول القسمة الى ان باطلان لما لا اول بقدره في اولها بالشكل
 لا الحسبة في نفسها وهو مفردة عن الاداة واليكتنف بها الفصل والوصل
 وما يبر ما يحتاج فيه لا الاداة من الانفصالات كما لا نظرات والاشياء والتعقبات
 وفقرها وانما لو كانا هذا الزمان بينهما على ما هو في انفسها في الحسبة
 لتعود الى ادوية فالمراد ان الحسبة في وقتها الشكل بناتها بحيث لا يكون
 الى ادوية ولو صحت داخل في ذلك الاتفاق المراد في ادوية مرتبة الان
 الاول انما هو الحسبة في المقدار لان اختلاف المقدار لا يكون

الاول يصل الى انما هو الحسبة في المقدار لان اختلاف المقدار لا يكون
 لا اذا فرق ما لا يلزم في المقدار لا مقدارها او بتقديره في المقدار
 الصغير كبر او بالتفاوت في المقدار الصغير او بالكميات المتعقبة ليزيد
 من ذلك كما هو في تغير التمثل والبرودة في تغير التماثل في الجمل انما هو
 في المقدار ليس انما هو في المقالات اما في مقدارها يكون المادة داخل في ثبوت
 المقدار من بلزوم الحسبة كما تقول انما هي على ان داخل في ثبوت الشكل فيكون
 انما ان لا يكون لها داخل في ثبوت المقدار لان الشكل تابع للمقدار و
 يمكن ان يقرض على هذا الترجمة بان اجاب كما شكل في اقتضاها بالفضل
 والاصل والتماثل والتماثل في الحسبة في الحقيقة لذلك انما ان الحسبة
 اقتضاها في تلك الامور بل في انفصال الاداة لم لا بل في الزمان والاداة
 ان لا يحل الفصل والوصل الى الفصل والوصل في الحسبة بل في الفصل
 الى اجاب بعضها عن بعض ووصل بعضها ببعض كما هو في الحسبة الشارحة
 بين الحسبة لان خلاف المقدار انما ان يكون في اجاب المتعقبة فلا يكون الا بانها
 بعضها عن بعض في الحسبة الواحد وهو انما يكون بتعدد مقادير متعقبة عليه كما في
 التمثل والتماثل في اختلاف الاشكال على اشياء في شكل ان توارد القابض
 في نفس الانفصال فان قلت تعدد اجاب السبب الى انفصال بعضها عن بعض
 فادرجه في اصل منقول الانفصال المستند على ان ليس معز انما هو
 بل هو علم الانفصال في ذاته الا انفصال على ما يكون اجاب المتعقبة في ثباتها
 الانفصال فان قلت رها لم يكن مرثا ان اجاب المتعقبة ان انفصال حجب واحد
 كما في الغرض والتمثل فتقول ذلك كسب طبع الحسبة ووجب وان لم ان لم

والمقدار في ذاته اختلاف كما في المقادير
 ان ليس الى ادوية داخل في ثبوت الشكل فيكون
 ثبوت المقدار مهم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل الاحياء في فروع الشجر لمين موطا باحكام الوصول وفان
 من وفه ما قبضت من خصوص كلام الذي لا ينزل الوصول والصلوة وسلم على صاحب
 الزهر او شجرة لفضله محمد مصطفى صلى الله عليه واله اشرف كل شئ واولها
 المقدس راحوا لهم وفعالهم وصل الى غاية المنى في نهاية السؤل فيقول العبد
 للشهيد محمد اباي الزبيري وفيه بعد لما كنت قد رجعت ان شرح لمختصر اصول اللوح
 الاظم تساو اعلم انه قد وهبته المحققين وسيد الموفقين في هذه الملة والدين
 فوالس حيايه كتاب يعرف بعلم قدره وكانه مسمو رتبة وشانه علماء الامم
 صادرة الاشهر كالشمس في رابعة النهار وقد صدر في كشف مضللة وتبليغ حقايق
 والافاضل شكر الله عليهم الامم بطريق الكلام على بعد حيايه ورواياه المقام قد
 جدد في تحرير شرحه كفيف عن وجهه لغيره لثابه ونيل من العاطفه وعنايه
 وغفت اليها غايب اسرارها فها هو فكل من جردات حقايق في ابع الزمان والى
 افكار لم يطيش لمن ولاه ان واثرت الما وقع في شرح من العنصر في تعاليم
 يطهر وحاشيه الابرار السوء قد تامل واوامات الامم احوالها استمدى
 بل استاد البشر والعقل الحاد حشر السامح وتسايل ولم اشتر المبادر في طبعه
 فليس يره الرغب في سوره الكلام فيها حيث لم تنل لظا انا احتباس من عاده
 والاقتباس من عاده ولكن ما كنت استاد قد لا ملك الحق من روع غشاها انشور
 انا شرح في المعهود موطا على الصمد المعهود فاقول وبالله توفيق **قوله** من لطف

في هذه اورد الحقيقه في قدره في العمل في اللطيف
 والاول في سيرة زكية والى عتبات والاول في اللطيف

تعاد احدث الموضوعات اللغويه في الكلام على الطاهر في الانا هو الذي
 مخوفه بعد تعاد اولنا في ذلك قوله اقدرهم على الصوت وتوطيعه اولاد الله
 على ان الله القدره ما تثيره احدث الصوت وتوطيعه على ان الجاد احدث
 وتوطيعه كان في قدره العبد لكونه لا ياتير قدرته على ما هو من الامم
 ولوحل الكلام على ان المراد احدث الموضوعات اللغويه حيث انها مسمو
 لغويه وفيه اشاره الى لطف افرو موان وضع تلك الامم لمعظمه للمع
 لا نطق الكلام على ما هو من الامم شعرا في الواضع مرادنا وهو انك علم
 على ان لطف لا يضل غيره مريكون ومنعها بكتبا ومعها هو العبد ودرج الوقت
 طاهر ان في الوقت على ما هو من الامم في حين وفي لفظ احدثه و
 زعم ان كلام الله تعالى من الامم والحروف كنهه قديمه في لغوه كانه امر من
 الاصل حيايه الخاصة لان وضعها هو البشر لا تفاق وقوله فانه بيان كون احدثه
 اللغويه لطفه وكان دليلا عليه وقوله للمعالمات معلى التوفيق باعتبار العلم
 ورتبه اعتبار لطفه في المعاد وود كرشاره بعد المعامله بغير تعديس في الامم
 الصالح لصاحبه فحاله واما الكلام في الكلام المسمو حيث فيها هذا العلم
 اللفظي وادراك في النسبه بين الالف طوله وقوله اي توفيق في
 قد يكون لافاده تلك المعروفه في الادراك في خطا في ان من لطف
 النور وهو العمل في لطف الا لطف مطلقا والمبعد من هو قومه الكلام على ان
 ما هو مطلقا في اللفظ في كون توفيق في المعاني من ان لطف ان
 توفيق على المعاني في صميمه على طهره انه راعى الى الصوت لمقطع ومع كان
 متوابعان الحروف الداله ميواسه موضعه للكيفية التي توطيع بها او مجموع الابدات
 والكيفيات ولا نطق الكلام على انها كيفيات عارضه للصوت على ما هو من

في هذه اورد الحقيقه في قدره في العمل في اللطيف
 والاول في سيرة زكية والى عتبات والاول في اللطيف
 في هذه اورد الحقيقه في قدره في العمل في اللطيف
 والاول في سيرة زكية والى عتبات والاول في اللطيف

في هذه اورد الحقيقه في قدره في العمل في اللطيف
 والاول في سيرة زكية والى عتبات والاول في اللطيف

قال في اشهر ما علم اية حجة عاجلة الناس الى التوفيق بعضهم بمخالفة أنفسهم لمعادهم -
مع انفسهم وعطية من غريب اشهر ولا يخفى ان هذا يدل على ما وجدناه في الكلام

[illegible]

کون اعطائے

۱۱۷

ان يكون لفظ انسان وهو ليس فيه موضوع للنفان والنفان الخارج عن الالهي لفظ
الشيء الانسان الخارج عن اطلاق عليه وهو موضوع له ثم ادخل في اللفظ الخارج عن اطلاق اللفظ
فانطلاق اللفظ من ليس الا باعتبار ان الشيء الخارج عن وضع له وبان قوله زيد قائم
تحييم زيد الموجود الخارج الكمال صادق البتة ويرد عليه ان هذا دلالة وضعه كونه
تختلف الدلول من الدال على ان النسبة ليست على الوجود الخارجي وايضا هذا اللفظ
في المركبات الموضوعية الوضع فهو يحتاج الى دفعه لعدم التماثل في التماثل الى
ما يستدل به بعضهم من ان بعض الالفاظ موضوع للعددات الممكنة والمتشعبة قبل وبعده
القول بان الالفاظ عبارة عن موضوعات للتحاليل الخارجية على ما صرح به بعض النحويين على اختلاف
بطولانه اقول اذكر كذا انما مواد الكمال الفرع في انها موضوع للوجود في الخارج او
في النفس سواء كان قسميل المعلومات او الصور الذهنية التي هي قسميل العلوم والممكن
الفرع في انهم يرون انها موضوع للصور الذهنية او لا والخارج وحيث ان بعض الدلائل
على انها موضوع للصور الذهنية او لا يلزم عدم كونها موضوع للوجود الخارجي كونه موضوع
للصور العلمية حيث انها صورة ذهنية بل لم يصح هذا المذهب بل لم يصح لفظه
لا يقتضي له الا مزيد العلوم المرسوم صورة في النفس من غير ان يكون له تلك الصورة
بل مع الخارج كما لا يمكن ان يكون الوجود المرسوم في الصور فيها الى ان يكون انما هو
ان يقال الثالث وهو كونها موضوع للمادة الموجودة في النفس من حيث هو في
الكون كونها موجودة في الخارج او رسم في النفس على ما ذكرنا من راجع وجدانه
فجعل بعض المتخصصين في الفرع لفظه جعل في القول في ان بعض الدلائل في ان
موضوع للوجود الخارجي او لا والخارج في الصور الذهنية من حيث انها قايمة بالنفس
من حيث كونها علما ومن قال بانها موضوع لللفظ الذهني وللصور اذ بانها المادة المعنوية
اذ ثبتا لفظه على الصور فاعتق ذلك فيختص في ذلك حتى في قوله خفت المونة

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

الى المكرة كانت افراوا يا واد اضيفت الى المعرفة كانت مجموعها واد اقول
 اكلت كل زمان بحيث بعد اكل قشره خلاف اقول اكلت كل الزمان ومعا
 قوله وان كان بين ظاهرها فرق ستعرف ان الفرق على الموضوعات اللغوية هو
 المسئلة على غير كل لفظ وضع لغوي وان كان بين ظاهرها وما يقابلهما فرق كما
 ستعرفه من سلة خبر ابراهيم صدقة حيث قال فيه اذ قال للرجل عند ردهم لزمهم
 واحد لوقال لكل رجل عند ردهم بعد اكلهم اكلت اكلت اكلت اكلت
 ولعل كل مضاف الى المكرة بمفرده واحد فان قلت اذ كان كل واحد من المكره
 في كل معنى آخر فليس له ما لا يفرق بين اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 قلت لان المكره واد اقول بالاولى اذ اكلت منه واد اكلت اكلت اكلت اكلت
 كثير من حصر الاكثر واد اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 اكلت بعينه غاية بعد قوله فكان قاله اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 في قول الموضوعات اللغوية لوقيل في معنى ان كل لفظ موضوع فهو بغير كل لفظ
 مبنية اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 في الافراد ما واد اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 كان بين ظاهرها فرق كلافق في النسخ اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 على ما يشهد به تنوع موارد استعماله وطايب اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 في شرح المصنفين وكذا ان يكون وجه الفرق انه تنوع عموم اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 عموم كل الافراد اقول ما ذكر ان اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 وان تنوع في الكلام في شرح المصنفين قد نشأ في حيز الكفاية في قوله تعالى
 والملك ارجاها ان فيها الملك على الملك لان الملك اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 قلت بالفرق بين قوله الملك وبين ان يقول الملك قلت الملك اكلت اكلت اكلت

ورهم لزمهم

في بيان الفرق بين
 في بيان الفرق بين

ان قولك ما ملك الا واد اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 اكثر من اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 عند ردهم لزمهم اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 عند ردهم لزمهم اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 في الجواب اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 عليها ان شئنا منها لا يفرق في الكتاب بل لا يصح ان يكون اكلت اكلت اكلت
 باللام بمفرده حادثة او بمفرده واحد واحد اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 في الجواب اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 على ما قرناه واد اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 بانه لا يصح جمع ما يكلمهم قوم كما يتبادر من قول اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 لكل لفظ هذه لغة تميمية شلا واد اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 وليس لفظ اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 لا يقيم تقوم دول قوم فلا يقيم موضوع اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 الاستواء في الحقيقة فاذا لم يكن مانع كما يمانع في حيزه فلا يرد عليه ذكره قدس
 في شبهه ان شئنا من اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 الى ان تقوم فقط او لا اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 فانه اذ قيل اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 عرفت ان اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 يكون من لفظ اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 الله ما ذكره واد اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت
 على ما قد عرفت ان شئنا من اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت اكلت

ورهم

يُضْرَبُ مَصْنَعُهُ بِالْكَافِ وَارِادُ مَا حَوَّلَ إِلَى الْفَرْقِ وَنُضِرَ بِحُطِّ الْخَطِّ وَوَلَّى الْقَوَاطِفُ
الْبَيْتُ فِيهِ سِتْرٌ وَجَمْعُ الْفَرْقِ فِيهِ سِتْرٌ وَجَمْعُ الْفَرْقِ فِيهِ سِتْرٌ وَجَمْعُ الْفَرْقِ فِيهِ سِتْرٌ
الْعَبِيدُ لَا يَضْرِبُونَ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ
يَعْنِي مَحْرُوسٌ كَوْنُهُ بِسِ الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ
بِالْأَشْخَاصِ يَوْمِي غَدُ الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ
مَعْنَى لَعْلٌ وَذَلِكَ لِقَطْعِهَا مِنْهَا مَوْضِعٌ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ
فَالْمَسْدُ يَلِيهِ يَضْرِبُ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ
الْأَعْدُ ذَكَرَ الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ
الْمَكْلَمُ وَبِمَا مَحْمُولٌ وَكَانَ كَوْنُهُ فِيهِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ
إِشَارَةٌ إِلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ
عَلَى مَقْصُودِ الشَّيْءِ أَيْ شَيْءٌ فِيهِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ عَلَى الْفَرْقِ لَيْدِلٌ

تبرکات

خط مبارک و فیاض
عطاوات اصف به قوام
ضارب بر کباب العسکری

فرو للمعشر والمخرج والملاية والالحاح من
الفران ومبدا لا تقسم يوم
٢٢

۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲

المجلد

والاضافية والاسنادية والقصة فبشيء لا ينفك بها نفس وتطعن منها نسبة التامة
 خبرية كانت او انشائية وانما النسب الاول فلا تصح بها نفس لهذا قيل العلم التام هو العلم
 بالنسبة التامة وانما النسب الغير التامة فلا تصح بها نفس فانما يذكر ليؤمل بها الاجل
 احد طرفي النسبة التامة فاعلم **قوله** ولا يتأتى الا من سبق او مر به فاعلم انما لا يتأتى
 ينقص ما ذكرتم بحرف النفاة من غير انكم قال قلت فانه ما يصح العمل عليه
 كذا كذا لا يقتضي التصديق او التكذيب وانما ان يكون خطا باجمع ثالثا لا نقول انما لا يتأتى
 التصديق والتكذيب ولا يكون خطا باجمع ثالثا كسائر الانشآت اقول في جوابه قال قوله
 نقول غير منطوق على ما ذكره من السؤال بقوله لا يتأتى لا يفي في السؤال المذكور حديث التصديق
 التكذيب ولا يكون خطا باجمع الغير بل ما ذكره بقوله لا يتأتى لا نقول بل ما ذكره بقوله
 قلنا صريح ما ذكره بقوله قال قلت من الرد وكان جوابي عن اصل مبدء اولي الكلام
 وذلك ان يقال في كل ما ياتى على الفعل مع الفاعل انما هو العمل به في فعله من غير انما
 او يقال انما لا يتأتى في الفعل من غير انما العمل به في فعله من غير انما العمل به في فعله
 ان يمتثل التصديق والتكذيب وان يكون خطا باجمع اجمالا اول فاعلم انما لا يتأتى
 قلت لا تشار الى ما يطلب للفظ في قوله **قوله** المفرد لفظا واحدا او ابا
 اللفظ المفرد على ما هو اللفظ المذكور وهذا في معناه باضافته للمعرب واصله للفظ
 في اصل شجر الادراك وشار لهم بقوله متمسك بوحدة الال انما هي متمسكة بوحدة الال
 الاقسام على شرا واحد او صلا واحد انما ان لا يتغير كونه للفظ ولا كونه لغيره
 الا انما هي متمسكة بوحدة الال او يكون للفظ واحد ان لا يتغير كونه وكذا المراد بوحدة اللفظ
 اعتبار كونه مثلا في كون اللفظ نورا او ظاهرا او حاكما لا يتغير كونه للفظ
 المعبر خلاف الاشتراك او يتغير كونه المعبر وكذا في الترادف او يتغير كونه للفظ في اقسام
 التمسك بغير الاشدية والاولية وبقول فيها ان الاول في الكليات والثانية في الكميات

منطوق

والاخرى في اللفظ المفرد على ما هو اللفظ المذكور وهذا في معناه باضافته للمعرب واصله للفظ في اصل شجر الادراك وشار لهم بقوله متمسك بوحدة الال انما هي متمسكة بوحدة الال الاقسام على شرا واحد او صلا واحد انما ان لا يتغير كونه للفظ ولا كونه لغيره الا انما هي متمسكة بوحدة الال او يكون للفظ واحد ان لا يتغير كونه وكذا المراد بوحدة اللفظ اعتبار كونه مثلا في كون اللفظ نورا او ظاهرا او حاكما لا يتغير كونه للفظ المعبر خلاف الاشتراك او يتغير كونه المعبر وكذا في الترادف او يتغير كونه للفظ في اقسام التمسك بغير الاشدية والاولية وبقول فيها ان الاول في الكليات والثانية في الكميات

والاخرى

والاخرى في اللفظ المفرد على ما هو اللفظ المذكور وهذا في معناه باضافته للمعرب واصله للفظ في اصل شجر الادراك وشار لهم بقوله متمسك بوحدة الال انما هي متمسكة بوحدة الال الاقسام على شرا واحد او صلا واحد انما ان لا يتغير كونه للفظ ولا كونه لغيره الا انما هي متمسكة بوحدة الال او يكون للفظ واحد ان لا يتغير كونه وكذا المراد بوحدة اللفظ اعتبار كونه مثلا في كون اللفظ نورا او ظاهرا او حاكما لا يتغير كونه للفظ المعبر خلاف الاشتراك او يتغير كونه المعبر وكذا في الترادف او يتغير كونه للفظ في اقسام التمسك بغير الاشدية والاولية وبقول فيها ان الاول في الكليات والثانية في الكميات

منطوق

والاخرى في اللفظ المفرد على ما هو اللفظ المذكور وهذا في معناه باضافته للمعرب واصله للفظ في اصل شجر الادراك وشار لهم بقوله متمسك بوحدة الال انما هي متمسكة بوحدة الال الاقسام على شرا واحد او صلا واحد انما ان لا يتغير كونه للفظ ولا كونه لغيره الا انما هي متمسكة بوحدة الال او يكون للفظ واحد ان لا يتغير كونه وكذا المراد بوحدة اللفظ اعتبار كونه مثلا في كون اللفظ نورا او ظاهرا او حاكما لا يتغير كونه للفظ المعبر خلاف الاشتراك او يتغير كونه المعبر وكذا في الترادف او يتغير كونه للفظ في اقسام التمسك بغير الاشدية والاولية وبقول فيها ان الاول في الكليات والثانية في الكميات

فروع الحرف بل الفعل من تعريف الحقيقة ولا بد في الحرف من ذكر المعنى في الفعل
 الفاعل والحرف لا يفسد في نفسه بل مع التوضيح فلا بد من حل الوضع على المعنى
 الشامل للمجاز فيحتاج للاقتداء الاول ثم قال في شرح تشرع متصلا بما نقلنا من هذا الجار
 قوي وهو انه ان اردت الوضع في شرح كثير من المعاني لان جميع المركبات في غير هذا
 ومنه في شرح مجموع وطبوعه ونوبه بالكلية لا يكون له كسب الله دون المادة
 هو موضوع النوع واول الشخص واسم على الوضع ثم شرح في شرح الجار
 التعرف لما هو موضوع النوع اقول كلامه فلو ان الكمال في هذا النوع المذكور
 قيد الاول في وط ان هذا لا يراو بعد هذا القيد او بعد هذا الشرط الثاني في الجار
 بقيد الاول على ما عرف نعم هذا الكمال يرد على التعرف في شرح الجار المذكور في
 القيد ووجه كماله ما ذكره في الجار من ان المراد من الوضع في المعنى في الجار
 هذا المفسر ثم شرح في شرح الجار اذ لم يفسر في الوضع في شرح الجار
 ونحوه وانما خبر بان هذا لا يراو على التعرف في شرح الجار المذكور في شرح الجار
 لا بد من ان يستعمل اللفظ في المعنى الجار ليس بسبب الخط في وضع اول الجار
 لان قيد الاول ليس في كونه في التعرف في شرح الجار المذكور في شرح الجار
 عن الجار وهو الذي عرف في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 اعتبر في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 من قام اللفظ في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 الاسم للبعد في ذكر المركبات مع المصنف في شرح الجار في شرح الجار
 اللغة او شرح او الحرف في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 الا انما قال في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 الحقيقة في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار

في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار

الحقيقة في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 المراد بالحقيقة في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 الوافية اللهم الا ان يريد بالشرح في شرح الجار في شرح الجار
 واعلم انه لا بد في التعرف في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 اللفظ المستعمل بسبب وضع اول من حيث هو ذلك في شرح الجار في شرح الجار
 لما شققت في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 لم يكن مستعملا في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 الحال في اللفظ المستعمل في الجار في شرح الجار في شرح الجار
 اللفظ في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 التسمية في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 بالعمل في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 فانه يريد في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 حال الاستعمال وكذا في اللفظ المستعمل في شرح الجار في شرح الجار
 بسبب وضع اول من حيث هو مستعمل في شرح الجار في شرح الجار
 الاعتبار في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 في اي وقت ولا يخفى ان هذا الحثية في شرح الجار في شرح الجار
 في التعرف في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 منها من الكافر واعلم ان الجار في شرح الجار في شرح الجار
 الكتابة في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار
 في الجار في شرح الجار في شرح الجار في شرح الجار

وضع و تیسری از اسرار محفوظ است
و لا تاراجا عا بعد از آن

المحمول كالانسان بمعنى الناطق والكاتب على ما قيل يزيد بانسان ويراد تفخيلا
 فان عدم صحة التفتيح ولا حقيقة قول الاشكال لان سلب المعنى المستعمل فيه
 في صورة العموم والخصوص والمساواة وان لم يكن صحيحا باعتبار حمل الشرط ما هو
 له باخروم كسلب سلب ما حمل الشرط نفسه مثلا يصح ان الانسان ليس بعنصر
 احيوان وان لم يصح ان الانسان ليس على بعد قوله احيوان كمنسب لقوله كسلب
 بانسان وقوله ومات بانسان لا يلزم هذا المعنى بل يحمل على ان المراد سلب اللفظ
 عن حقيقة البليد وحقيقة الخطا نعم هذا الاشكال توجه بانما هو ان سلب اللفظ
 ان المقصود سلب المعنى الحقيقي عن المورد والمحمول المورد ليس مفهوما للفظ فتمثيل المذكور
 قول البليد ليس انما انما يطابق ذلك ولا يربطك ان هذا الاشكال لا يرد على
 او سيجزاه كحجب العلاقة الكاس بل اللزوم فيها الا اننا نرى ان العلاقة صفة كالجبر
 والخاصة لا يحجب شمولها لمع او او او خاصة بل كالحجب فيها عدم شمولها لغير تلك الافراد
 وهو ان العلم بالشيء شامرا للمعنى الحقيقية انما يتحقق اذا علم ان اللفظ فيما يستعمل مجازا او لم
 ذلك لانه ان يحجب هذا ايضا المعنى الحقيقية فلا يحصل العلم بالشيء شامرا وفيه
 غاية الاستلزام دون توقف للقطع بانه يصح العلم بان الاشياء شامرا للمعنى الحقيقية
 لا بد وان لم يعلم استعماله فيه فضلا عن استعماله مجازا كذا في شرح اقول كذا
 المنع المذكور بانه محمول على العلم بان هذا مثلا ليس شامرا للمعنى الحقيقية ولا العلم
 مجازيا للفظ بناء على عدم العلم بجميع العلاقات المعبر عنها مجازيا لان اولها ما ذكر
 من عدم العلم باستعمال اللفظ فيه فذلك انما يقع في كون اللفظ متصفا بكونه مجازيا
 والمطابقا هو كون هذا المعنى مجازيا بحيث لا يستعمل فيه اللفظ صاعدا مجازيا اللهم
 ان قيل لا بد من ملاحظة الاحتمال ولو كان باعتبار تعدده ووضعه مع ان العلم
 بالوجود ان لا يخطئ مع استعماله في البليد المذكور البالي ثم اقول ان الجواب الدور

في احوالهم في العلم والادب
في احوالهم في العلم والادب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة سراجاً وهدى للعباد
والعلماء السالكين إلى ربهم
والعلماء السالكين إلى ربهم
والعلماء السالكين إلى ربهم

كان مجازاً مع اشتراك سلب المحققين من المورد والآخران قد اريدوا ايراداً على ما
 الحقيقة بعدم اطلاقها في بعض الجازات كالعام والخاص المطلق والمقيد وكذلك
 المساوات وليس في هذا دور فذكره قدس سره من الجواب الثاني كالاول لا يكره
 في الحقيقة وبنية ما قلناه وهو انه لا يمكن ان يعلم الالف ما نقل محل نظره **قوله**
 فانها يعرف بالاشتراك في غيره لولا التورية في العكس لعدم تبادله لولا التورية وانهم
 من اشتراكهم لا يحصل الاشتراك في ارض لا طر وعلامة الحقيقة فانها قد وجدت في
 الاشتراك مستعمل في معناه المجازي مع معناه الحقيقة واما فيه فقد فسر العكس بتبادله في
 لولا التورية واوردته لاشتراكه على عكس علامة الحقيقة وتفسيره اذ اولا فلما عرفت من ان
 عدم الالتباس في العلامة ضروري واما ثانياً فلانه لا محذور في اشتراكه في غيره بل انما
 ان كونه يمنع عدم تبادله وبنية كونه حقيقة في قولك في كونه الجواب عن هذا النقض ان
 على هذا اللفظ مستعمل في المعنى المجازي فينبغي ان يبقى الى الابد من غيره وهو كل واحد من
 المعنيين لما عرفت انه اذا اطلق الاشتراك في شئ من الوجودات في جميع معانيه او علم الوضع لها
 وانما هو من المعنى المجازي انما هو اعتبار اوجه اللفظ لا يعلم انه اي معنى من تلك المعاني
 اراد باللفظ وكيفية تبادله في غيره تبادله الى الابد من غير اشتراكه في غيره
 للكلام لزم في اللفظ الموضوع للجهل في اشتراكه في غيره كونه مجازي في اشتراكه في غيره
 هو غيره لا لغيره عند عدم توريته وان لم يتبادر في غيره بحيث انه مراد عند عدم توريته
 من ان يكون مستعمل في المراد وتبادله في غيره تبادله من حيث انه مراد في لزم هذا
 وكذا ينقض مثل القول فيهم لغيره في عدم اللفظ في اللفظ من حيث انه
 لكس لا يذهب عليك ان هذا النقض انما يوجب على تقدير عدم تبادله لاراده على
 القوم وهو ان فهم الجوز سابق في فهم الكل وان فهم لفهم الالف مقدم على فهم
 من حيث اشتراكه واما على ما قلناه في اشتراكه في غيره تبادله في غيره تبادله في غيره

فتر

معية مثل

عقيدية شغل العقل واللفظ الى الموضوع له اولا وبوجهه قبل الى الابد فلا تورية
 انقضت ويسلم الجواب المذكور من اللفظ **قوله** قلنا لوضع ذلك لصدق على الحمل لغير
 في الجواب على ختم واحد معنيته في تقدير اشتراك بين المعنيين فان فرض انه لزم على ذلك
 يكون محاذ في كل واحد من المعنيين لتبادله في غيره الذي هو تقدير اشتراك اقول بعد ذلك
 ان كونه حقيقة في ذلك المفهوم مشترك اذ لا يتبادر في غيره مع ان استعمال اللفظ مشترك
 التقدير مشترك بين المعنيين مجازاً اتفاقاً وليس لا يتم اصل الجواب في لانه لما كان تقدير
 الاشتراك من المعنى المجازي للفظ فلهذا من السوء والنقض لللفظ مشترك اذ استعماله في
 المفهوم في اللفظ الجواب بانه لصدق على اللفظ المستعمل في المعنى المجازي ان اشتراكه
 وهو تقدير مشترك **قوله** وقد يجب توضيح ان ليس مراد الجواب من تبادله في غيره
 بتعيين انه يتبادر في المفهوم مشترك بناء على حمله بتبادله في غيره كسب الفهم لان
 ذلك المفهوم يتبادر كسب الفهم المراد بتبادله في غيره تبادله من حيث انه مراد لللفظ مشترك
 فما ذكرت من رفع كونه مشتركاً في كل واحد من المعنيين انما يتم لو تبادر في المفهوم على انه
 مراد لللفظ مستعمل في واما اذا علم المراد من اللفظ لا احد من المعنيين في اللفظ لا يصح
 لكل واحد منها بعينه وهو في هذا الاستعمال مشترك احد المعنيين كذا لا يعلم انه اشتراك
 العلم كاف في كونه مشتركاً على اللفظ في المعنى مشترك في شرحه وشرح وهو كل واحد من
 اذ يتبادر في غيره وذلك التقدير مشترك في المعنى المجازي او علامته المجازي هو تبادله في غيره
 ان يكون مراد اللفظ باللفظ في المعنى المجازي وذلك المفهوم محذور بالبال
 اقول في كونه ان يكون مشتركاً في المعنى المجازي المراد بتبادله في غيره الذي هو علامته
 يتبادر من حيث انه مراد وكذا كان على التعليل على سبيل البديل في هذا كل واحد من
 وان لم يكن متبادراً من حيث تعيينه في تبادله في غيره من حيث البديل وذلك كاف في كونه
 المتبادر في المعنى المجازي الذي هو مفهوم التقدير مشترك اذا المتبادر من حيث انه

القدم

فان كان اشتراكه في المعنيين
 كسب الفهم من تبادله في غيره
 المتبادر من حيث انه مراد

واراد باللفظ مشترك في المعنيين
 فانه مشترك في المعنيين في كل واحد من المعنيين
 الوضع او مراد الوضع مشترك في المعنيين
 المعنى مشترك في المعنيين في كل واحد من المعنيين
 انما يتبادر في المعنيين في كل واحد من المعنيين

على لفظهم الفاعل وتوهمه
 كونه مشتركاً في المعنيين

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

ادعای

الاقراض النحرية ان علامه الجار عدم الاطرا وقد وجدت في هذه الافعال
 انها تعاقب في هذه الحظاي او استعمل فيها محسبها افراد مسيما فبطلت
 الجار **اولا** من غير مانع لعدم اشتراط المانع في نفس من غير ان المانع فيها
 في بعض معلوم انه لا مغل للعلل اطلاق اللفظ على المعاني فانحصر في **والبيان**
 عدم اطرا في غير ان عدم اطرا لفظ في معننا يعلم بسببه ان عدم الاطرا
 ممكن في محسب ذاته والحيث اثاره وصفاته وكل ما هو كذلك لا يعلم بالسبب المحسب
 وبسبب عدم الاطرا وانما عدم مقتصر لاطرا وانما وجود المانع عنه او عدمه
 عدم علم وجوده وقد فرض ان المانع لعدم الاطرا وانما هو عدم مقتصر لاطرا
 مقتصر لصحة اداة المنع للفظ على الاطرا والوضع فلا بد من العلم بعدم اطرا
 في معنى العلم بعدم وضعه ولا فرض انه قد طلق في محسبها بغير العلم
 ذلك المنع مقيد بقيد محسب ذلك المحسب في الاستعمال في الاستعداد المحسب العلم بعدم وضعه
 لمطلقا فيعلم عدم جواز اداة الاخر منه فاذا يعلم عدم الاطرا لعدم الوضع المذكور
 وعدم الوضع لعدم الاطرا لا محال لكونه محاذرا او اربا للوضع في قوله ولا مقتصر
 الارادة الا الوضع هو بغير النص الغير المشاؤل للجواز ولو اريد ما يشاؤل الجار
 فيكون موجودا في كل محاذ فلا يكون عدم الاطرا في بعضه المانع عنه مطلقا ومقتصر
 وايضا لا ينسب قوله وعدم الوضع لعدم الاطرا لانه لا يشاؤل الجار في موضع
 قيل فاذا جعلت في المحسب في الحقيقة في الاستعداد ضرورة صحة الارادة على الاطرا في بعض
 الجارات فهناك مقتصر لاطرا قطعيا ولا وضع في غير المذكور حسب ما لا مقتصر لاطرا
 على الاطرا والوضع او لعل في ذلك استعداد في العلم بعدم مقتصر لاطرا
 العلم بعدم الوضع وعدم العلم في كماله لا يطرا ويرجع حاصل العلم لكونه محاذرا في
 فيعلم ان يعلم كونه محاذرا كونه محاذرا في كونه محاذرا في كونه محاذرا في كونه محاذرا

122

بل اوجاب التعميم في ذكرنا انما هو في شرح شرح من منع كون شيئا في الصورة فمسل اجماعا
 باعتبار المتفاوتات حتى في مثل ثابت له للكل كلاف قارب الحرب على ما في غير ذلك من غير
 مجاز وكذا ما اشار اليه في سره و حاشية الحاشية من ان مثال الاول انما هو في عطف
 المصنف في قوله بقرينة ما ذكره في كبر الحجة المتفاوتات ما عرفت **قوله** فان قلنا
 عبد القادر بن محمد انما اراد على اوجاب المحقق ولا يرد على محال الاستدلال في غير كون
 نقل كلامه في هذا الموضوع فروجا على البحث او الحجة انما هو في اجماع المتفاوتات او محال الاستدلال في غير كون
 واداء محال الاستدلال على غير الحكم لظهوره في ما لم يثبت في شرح لان منيب الاحتمال في الراجح
 الى شرح فيها بل يفتقر الى ان مشهور من شرح ان الحجة في غير هذه عقول ليس للوضع للهم
 ومن على ما يجزى قول في الكلام كان في هذا على استناد المحقق على تقدير ان كل الاستدلال على ما هو
 فيه وهو الحكم العقلي لان كون الحجة عقليا يستلزم ان يكون في غير هذه عقول لان في الموضع على غير
 كان في هذا على استناد المحقق الى الاحتمال او لان في ان لا يحل على ما يحل في غير هذه عقول
 حل على انه يرد على حجة النسخ في خارج عن البحث لما ذكره من ذلك ولا يرد على كل
 على انه من غير طريق لا بد ان يكون في شرح منيب في شرح المحقق في غير هذه عقول
 ولم يرد ما اراد في اوجاب المحقق في شرح الكلام في محال الاستدلال في غير هذه عقول
 في دليل اوجاب حجة محال الاستدلال في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 على انه يرد على دليل المتفاوتات في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 انما كسبه في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 الاستدلال في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 اذا افرق واضحا في كون سر ستر في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 الحق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول

هذا هو الحق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول

هذا هو الحق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول

قوله في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول

ان يكون في المعروف واللفظ من حق الاستدلال في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 او غير ما وجع لا فرق بين المثالين او كما ان الرتبة ليست في الحقيقة بل في العقل في غير هذه عقول
 تحقيقا للضرورة عند الاستدلال في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 انما ذلك الحساب ولا يفرق فيها في الحقيقة في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 تحقيقا في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 لان هذا هو الحق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 امثال ذلك لا يخفى **قوله** ان محال الفعل محال في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 وكيفية في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 الشرح من ان هذا لا يطرد في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 الركن في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 والا جاز في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 وورد في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 معين في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 ان كتاب في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 منها اذا شك في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 غيره وقد عرفت ان علامه في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 المصنف في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 كون في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول
 منه في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول

انما هو الحق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول

قوله في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول في شرح المحقق في غير هذه عقول

فليس يتم التقطع بالمراد بالنية في قولهم ظفرا لنية تحقيق الموت لا يبيح
 المسكوك بان المراد بها النية باو سبعية لما وان ارادوا ان يشبهوا القادر المتجاوز
 بصورته فاستدلوا بالنية المتجاوزة والاراد ان يشبهوا القادر بصورته اقول هذا
 اليم غرض اورد على المسكوك ليس اورد على تصور الشئ بل تصور الشئ في ظرفه الذي
 الدرس ان ظاهرا من كلام المسكوك لا يجوز قد كذا الا ان كان له في ذلك محذور او فاعلم
 للنية بغير الاستدلال في قولهم ان يكون استخاره لمصرحة في قولنا رت هذا الكلام
 حقيقة او فيها يدعي كون الرطل الشئ هذا او تصور بصورته وكان باو على ما في
 مع انه انزف كونه في المسكوك بالمراد بالنية في قولنا رت هذا الكلام
 احفل بخلاف المسكوك لفظ الكد فلا بعد ان اعتبر الادعاء وتصور من لفظ الادعاء
 دون التلذذ والتفان في قولهم **قوله** من استخاره لتخليصه عند المسكوك
 في ان الرطل او تخليصه عند المسكوك لفظ الظاهر فلا في الادعاء والوجه في
 من الظاهر الحقيقة وهي ليس كذلك فالحق ان قول من استخاره بالكلام اذا كان
 بالكتابة عند هذه في قولهم اراده استخاره او على ذلك كانت استخاره بالكتابة
 وان يار المسكوك لتخليصه عند المسكوك لفظ الظاهر فلا في الادعاء والوجه في
 الكناية او ما عرفنا وضع احد ما وضع الا في قولهم في الادعاء والوجه في
 على مثل هذا الكتاب في قولهم **قوله** الرابع ان الاول في تركه على
 ليس المراد ان الاول في تركه ولفظ فقط مراد في ما استخاره استخاره على المراد
 الاول في الادعاء او لا ووجه في لفظ ايضا وبيان ان الشئ من قال
 ان تخور الاستدلال بالحكم لا بد ان تقول في تخور الاستدلال بالاستدلال او قلنا
 صام في قولهم ان الاستدلال بالنية المتجاوزة للفضل مع العمل موضوعه فهو الصام
 مثلا لما هو على الصوم عند الحكم فاد استعمل في قولهم صام نهارة كانت متعلقة

الصوم لما هو ظرف في استخاره او لا شك انه لم تعبد ان نهارة صام حتى ان الشئ
 صام في الا ان الشئ من الظاهر وهو ان الصام لم يمسك بالنية على صفة استعمال الاستدلال
 الفصل في قولهم ان الاستدلال بالنية المتجاوزة والحاصل انها في قولهم الاستدلال
 في الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 فالحاصل في قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 عن الشئ من قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 في قولهم الشئ من قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 مع ان هذا الجازي لفظ ليس بوضع الواضع على مقتضى علم العقل لا في قولهم
 للوضع من قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 قول الامام محمد بن ابي حنيفة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 في قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 شرح الشئ من قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 ما اعذر به في قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 لم يمسك على الجازي الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 سوال اورد على قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 انه لا يمكن حل السؤال على انه اراد على قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 انه ما ان حش على حل السؤال على قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 الشئ ولم يفسر في قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 استخاره بنية وقد حطت في قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة
 الجازي في قولهم الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة الاستدلال بالنية المتجاوزة

في قولك تقدم رجلاه توو افري لا فعله مفودات هذه كرت وسمي في قوله
بشيء افري ليس اليه التركيبه مجازيه لان سناء التردد الى المحاطب حقيقة وانما
فيما غيره من التردد وانما فيما كل تصدده فلم يفرغ من مفودات ولم يركب شيئا في غيره
بالسنة العا عليه وشبهه بها بالسنة الطرفية فالقاه ولفظ فيه مراد عن لسانه
اقول فكان شايخ اشرح ولفظ بين اليه المشرقة من المركب التكررات فيسجل الوضوح
الحسي والعقلي ومن اليه المشرقة سناء وتيرة او حقيقة او الاضافة التكرار في
ومر اللفظ في هذا المقام ما وضع في الفضل حيث زعم ان المجاز لفظه في كل استعمال
تمثيلية هذا واول حين ظهر ان الاحتمال الرابع في الاستعانة التمثيلية يحصل منها في كل
وهو ان يكون في كل تمثيل ان يشبه اليه المشرقة من الامات والريح اليه المشرقة
منه ومنه على الحقيقة واستعمل اللفظ الموضوع لافاده الثانية لافاده الاولى اقول ان
احتمالات اربعة لفظ في المحرر خارج الاما ويلي لا يخفى **قوله** اذا واد اللفظ بين ان يكون
مجازا او تشكرا وذلك او اعلم كونه حقيقة او متبينة وتروى في حقيقة الاخر فيكون
اولا فيكون مجازا اقول لا يجد ان يكون اليه المشرقة في تشكرا فيقول في قوله عليه
ان هذه الدلائل المذكورة من الطرفين كحرف في نفسه وهذا يدل على ان اللفظ في القول
واحد في تشكرا كما في نفسه في ما واد في الحقيقة والمجاز على ما ذكره في **قوله**
بجملته المجاز او يكل مع التبرينة ان يظهره اقول فيه انه ان اراد بالافعال بالتمام
انه لا يفهم من التشكرا بسبب تشكرا انه هو المقصود منه عند خفاء التوابع او عددها
فقد المجاز ايضا لا يفهم المقصود منه عند خفاء التبرينة او عددها وهو ليس مجازا واد
فيه انه يفهم غير المقصود وان اراد به لا يفهم في التشكرا خفاء التبرينة او عددها
شرا ولا ولا يخط بالان في نفسه انه بالسنة الاخرى لم يوضع اذ اللفظ في نفسه حرجا
كسنة توقف ولا يكل في تشكرا لعدم فهم ما هو المقصود منه والحاصل ان هذا

تشكرا بين التشكرا والمجاز فان قلت هذا يرجع الى ما سيجري قوله ومنها انما سيجري
قلت سيجري لغيره فاما تشكرا في مجاز ورجل على غير المراء وهو انما اراد اليه لغيره لاد
ويعبر بما تشكرا بين التشكرا والمجاز وهو عدم فهم المقصود والمراء **قوله** في قوله
في قوله والمراء في الحقيقة انما لم يتحقق وضع لفظ للتقصيص في قوله المقصود في
حقيقة قد في الشايخ لفظ وهو ان يكون اللفظ تشكرا بين التقصيص كما في تشكرا بين
فاذا اطلق في اريد احداهما ففهم الاخر هو في قوله تشكرا في قوله في قوله في قوله
من اللفظ وقرنا به التشكرا في نفس المراء بوجه لا يفهم الا وضعه للتقصيص وهو ان
منه الكلام عدم حرجا في اللفظ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
اما بما علة انه علة فاذا لم يخرج لفظه حارجا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الكلام يرجع الى العيد وفيه ثبوت في الحكم وهو يرجع الى ما قد ذكره في قوله في قوله
او يفهم من الكلام حرجا في اللفظ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
للفظ في اللفظ فاذا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
لا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
او جعل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
توجيه الكلام الى العيد في اللفظ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
معا وحل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
المعنى لا يخفى كلفظ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
في تشكرا في تشكرا في تشكرا في تشكرا في تشكرا في تشكرا في تشكرا في تشكرا في تشكرا في تشكرا
انه مناسب له حيث في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الترجيح الاول او لا يخرج في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ومنها انه قد يكون في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

يكون من البلاغة الا ان حمل الاو في الكلام كما فعلت فيقصر ان يكون من
البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
بل في حيزها من حيثية البلاغة عبارة عن مجموع الفصاحة والمواظفة للمقام فيكون
من البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
لا يكسر حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
البلغ او فيقصر المقام الاجمال عند الاكتمال لانه صريح في انه من البلاغة واما حيزه من البلاغة
فقد عليه ان يقصر الى الكمال وما اعتد به في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
واستعمل في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
الفصاحة او على هذا الوجه في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
بوجهه في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
فانظر المتأخر اذ اريد بكل من المتأخر والمطابقة في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
كما وفوق المتأخر من ان يقال في هذا ما عداه للعقد مع الشبهة انما
بصاوة الادب من حيث معناه في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
نوع لا يخطئ للمفسر الاصل كما في الاسب والادب من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
لكن لا شك في كونه من حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
ما في شرح من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
انه ذكر امرين في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
في الحقت وملت فاد قبل اذ اذ وفات تضاد الذي كان من البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
المعارف في مقابل البلاغة في الحقت البلاغة في احوالها اذ يادده وما في شرح
من انه اريد بالمطابقة المتأخر ونحوها فلما وقع اذ لو اورد في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
غير البلاغة في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة

قوله

قوله

او متى ظهر انهم ليسوا من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
قد لا ينشأ قول في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
فيما ذكره فانه في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
اذ الحجاز لم يستعمل في غير الموضوع في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
كلفه الحقيقة ما ذكره في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
انه مجاز من المعنى المجازي في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
ظاهرا في معنية اشارته الى ما يجازي في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
خلاف الظن **قوله** كما توجه وهو ايراد الكلام محمدا الوهم في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
الترك **قوله** ان المجاز وما الايهام وهو ان يظن لفظة معنية في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
ازم على امرين في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
من الشهادة لا يشك في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
بوجهه **قوله** الامرين اي بوجهه على كل واحد من الامرين في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
وهذا اعاد من البعض وان حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
بين المتراك والمجاز **قوله** لا يمتنع من حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
ثبوت في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
من حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
الشرح ولا يبعد ان يكون حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
الترك في حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة
رجح المتراك بما ذكره من حيزه من حيثية البلاغة لئلا يترك ذلك في حيزه من حيثية الاشياء ان كونه او في الكلام لم يحس بالبلاغة

انما تعتبر لانها لا تعتبر سببا لا غلبية احداهما عند العقل على غلبية لفظي رجحان احد جانبا
ان الواضع لما كان حكما على ما كان غير ما هو اعم فائدة وافر فساد الانها
سببا لا غلبية بمنزلة الا افراد وملتصق المتبقي في الجارية في المخرجات قد يكون
المذكور مفيد للقطع والاول في قوله انما استغنى ذلك عن قول مرجح التماثل حيث
قال والاول مقدمات اكثر وقواعد وبر الكلام على ان هو اكثر فائدة وافر فساد
يكبر اكثر وقواعد اكثر افراد او كلما هو اكثر وقواعد كان ما يرد عليه فبطل
منه والمطالبة لا حاجة الى توسط الغلبة بمنزلة اكثر الوقوع في اكثر فائدة قلت
المقدمة يثبت الغلبة عند العقل لا توسط اكثر الوقوع اقول والاصح في
الكلام استحقاق المداوان لفظي على ما هو من جهة الاولوية لمشي مرتبة لفظي على ما
مرتبة اكثر الوقوع كما اذا جاء احد الى بلد كالمعالم فيها قريبا والباقي اكثر انما
شخصا لم يعرف حاله فلا شك ان لفظي انما جابل اكثر من لفظي انما عالم لا اولوية **قوله**
ان حقيقة الغلبة واقعة اشارته الى انه لا خلاف في مكانها والحقيقة الغلبة على ما
اليه هو اللفظ المستعمل في وضع اول هو الوضع الغلبة والمداوان بالوضع الغلبة
ان الواضع هو الشارع لا المشرع من الفقهاء والمكايين والامم ليس بلفظ
الاسم الغلبة والحقيقة الدينية هم نوع خاص منها وهو ما وضع الشارع لغنا
بان لا يعرف بل لفظه لفظ او معناه او كليهما ولا خلاف على الاول والآخر
كجور من الموضوعات المتداولة في لغته واما على الثاني فيقول الامم على ما
قدس سره فانه في شرح في نفس الدينية ما وضع الشارع لغناه اعدادا
نظروا لم لا يخبر ان لفظ الواقع هو لفظه لفظا لا يعرف بل لفظا
على ما وضع في شرح واديد ما سائر الذوات ما هو اصول الدين او ما يتعلق
الافعال ما هو مرفوع الدين او ما يتعلق بالاجزاء في لفظه غير ان اشارته الى ان هو

142
منهم لا يدل لهم عليه **قوله** اوله لا النسبة اي بوجه وجودت لم يعتبر ولم يوجد
ويعتد للام في بيان كونها متوقفة على الوضع وفي بيان كونها مجازات صفة
للاستعمال فيصير منه ما هو الاشارة الى ان الغرض من المنقول والجماع في الاول
يلاحظ النسبة من الوضع في قوله الثاني في لفظي على الاستعمال لا يلاحظ
من الوضع لوقيل بتحقيقه في الجاز لا بمعناه لا بد من لفظي على الاستعمال
حالة الوضع على لفظه في حقيقة الجاز لا بد من لفظي على الاستعمال لا بد من لفظي
وعدنا ما اشارته الى فائدة الخلاف في ثمة ما هو من جهة الزمان وادراك الحقيقة
الشرعية في قوله كونها حقيقة شرعية ما يثبت المنقول والموضوع الاستدلال كما فيهم
اطلاق كلام الاحكام والاصول **قوله** والتي انما كانت لها في لفظي كونها
حقائق شرعية اعم انما مجازات لغوية ولذا قال اوله لا بد من لفظي في معانيها
فيقول الاستعمال في الغلبة عليه انما الشارع في انه لم يوضع الشارع على اعدادا
منه المتعذر او لا فيكون مجازات لغوية قطعا وهو من لفظي فلا ثالث ابداع
وهم من جهة ان من لفظي الغلبة متبناه على حقا لفظي لغوية فيصير المذهب
كونها حقا لغوية وكونها مجازات لغوية وكونها حقا لغوية ولا خلاف في لغوية
هذا المذهب القاصر لعل الزعم انما توهم ذلك بناء على ما عرص به على اول
منها باقية في معانيها لغوية والزيادة شروط ليس لازم كونها من لفظي
ذكره قدس سره اقول الدليل الذي يقبل القاصر لزم دل على انها معناه على
اللغوية على ما يشير اليه في شرح لفظي لما كان في كلام النجاشي ما في معانيها
انها ما لا حيث قال في لفظي الغلبة من لفظي والتي انما مجازات شتهرت لا في
مبتدأ لغوي لانه من لفظي الغلبة على ما تورق في الاقرب الى محل ذلك
بالعلم لا بد من لفظي الغلبة متبناه على حقا لفظي لغوية ولا خلاف في لغوية

وتقرره ان هذا الكلام لم يصرف في هذا المقام ان هذا المذهب اجد ان مقتضى
 شرعية بالمعنى الاعلى وهو انه في اجابة فان دليله لا يفيده خصوصية كونها متوقفة على
 المدة لكونه لا بد ان يحل على المعنى الشامل للمحل ولا كونها موضوعات مستبعدة وثبت
 وثابت كونها مجازات لغوية ونسبة الى العاقل وثابت كونها موضوعات مستبعدة وذلك
 فمخرج ذكر هذا المذهب وتعليلهم عليه من غير ان يخرج كما يدعي على استبدال
 فزلب على اجابته بان يقول استدل على ما هو ابرر من ذلك ثم خالف
 قالوا وذكر انه لا محالة مستبعدة للتجوز وعلية انه لا محالة مستبعدة للتجوز وقد مر
 قدس سره هناك حيث زاد وقال في الاصل موضوع مستبعدة فعلم ان ذلك
 موضوعات مستبعدة وقد مر في ذلك في المنهاج ففهم كلامه ان هذا المذهب
 ففعل انما فهم كلامه من الحكم والحصول حيث يظهر من ان هذا المذهب في فصول
 ذلك تبين على فساد ما فهمه الكتاب وهذا اقول بما ذكره من تفصيل في تحرير
 النزاع كما لا يخفى واظهر واخبر ان هذا هو ابرر ومؤيد لما في شرح من ان الحقيقة
 الدينية باقية في هذه الموضوعات مستبعدة **قوله** لما اطلع بال اصول
 اسم للامكانات المحصورة في استعمالها وذلك بطلانها كونها متناهية على حقيقتها
 اللغوية ثم لما لم يحصل الا في مورد ذلك الاحتمال الخارج عن ذلك دليل على ان
 على ما اشار اليه في تحرير محل النزاع والاشتمال عليه وقال انها سابقة
 الغرض ودواعي القضاة قول وما ظهر من فاع ما قيل ان اريد الاجماع على ان
 الشارع جعلها اسما لها بالوضع فينبى النزاع وان اريد غير ذلك فلا جد
 فذلك اختيار الشئ الذي يوجب القاطعة بانه لو استعمل في هذا المعنى لا جاز
 ونفهم ذلك المعنى سابقا الى العلم ففهم كونها حقيقة شرعية **قوله** الاول
 انها باقية في المعنى اللغوي هذا الاحتمال لما كان محال لاجتماع من المحال

على ما فهم من الشرح فلا يحتاج الى ذكره وتعرض لابطال ما في بيان هذا المذهب
 في جميع الصور فلو كان هذا المذهب لا يمنع انها متناهية في المعنى اللغوي فلا
 كونها خارجة عن شرعية فاد بطلان كونها باقية في المعنى اللغوي ثبت منها متناهية في المعنى
 اللغوية في بطلان المذهب فاد بطلان كونها باقية في المعنى اللغوي ثبت منها متناهية في المعنى
 الحار المطلق وسكو الكلام من كل جهة السابق اقول بغير المناقشة بان في افك
 يحصل الى عاقل بغيره وهو الكلام المنفرد الذي كان الكلام عند حقيقة منه ايضا
 بغير منع كون اصوله الا في اصوله بغيره حقيقة او في اصوله الا في اصوله
 بل اطلاق اصوله على ما عرف من شرح اطلاق الكل على الجزء او اطلاق
 بشرط النسبة وكذا بغير المناقشة بان للمنفرد باللام ايضا اتباع ابرر
 مطلقا **قوله** انما في قوله لا يلزم من استعمالها في غير ما فيها ان يكون
 شرعية اقول لا وجه لهذا الا عراض على ما قررنا استبدال حيث زاد وفيها
 سابقة منها الى الغرض اقول كونها خارجة عن شرعية لا يلزم من استبدال في مورد كونها
 في غير ما فيها بل من غير سابقها الى الغرض لانها علامة الحقيقة فلا عراض لادوار
 ليشترط ان يورد منع كونها سابقة الى الغرض وهذا ما كانه او يرضى لابطال
 الذي ذكره في هذا ولا دفع له قال قلت بغيره الا عراض يمنع كون سبق الغرض
 علامة الحقيقة كيف وقد سبق في تقرير الشرح ان العلامة قد سبق الغير فاد بطلان
 منه بوجه غيره او بوجه غيره كان العلامة سابقة الى الغرض فلكل شك ان
 الى الغرض علامة الحقيقة وكان عدول الشئ عنه باطلا ضرورة في ذلك للوضوح
 وفيه سابقة الى الغرض بل من عدم سبق الغير اقلت قد اشهر عليهم ان الجاز
 قد اشهر عليهم حيث بناه الى الغرض فقلت اولاً ان محال في ذلك بعد الشبهة
 صحابي شرعية كما قال قدس سره في تعريفه لفظ الوجود في مورد مخصوص

و هو كونهما اسما معا بينهما خبر
يتبين منها ان الهم ما يسمي وعرف الهم
للمعروف السامع انه كرايم اللامع
والما في رد الاول على الهم
بان في قوله ص

الشريعة أصلاً ما يدل عليه قول الشارح أي لولاها لشرع إلّا غير ما فيها لغوية وإلّا
 بالتعليل لغوي لغوي إلهام الشارح للجارح أي لفهم الحلف كما يلزم من إلهام الحقيقة ثم من إلهام
 المجازية أو كانت مرادة للشارح لا فرق بينهما وهذا إذا عدا ذلك **قوله** أو كانت
 الحادثة وإن لم يصرح العرب بما قال فيه أن استعماله في ذلك المكان لا يوجب الوضع
 الشرعي لسبب الوضع الغوري إن كانت موضوعه اللغة لغوية مستعملت لغوية
 لما وضع له اللغة والمجازات الحادثة المركبات منية بالانفاق ومنه فاعلموا أن ما كان
 من قبل الأول في كونه أي كونه عربة أي كونه عرب يستعمل لك اللفظ
 بأزاده المعطى بسبل التجرد إن كان استعمال الواقع في اللغة ليس منية إجماعه
 ولا غير مافية من الحلف والبعوض في كونه عربة أي كونه عرب إن هذه اللفظ
 كانت من موضوعات العرب ثم أكلم بأن العرب ما وضع العرب البنية لا يلزم من غير ما هو
 في عند البعض منية من الأشعر وضع اللغات وهو أن الوضع هو استعمال اللفظ في
 المذهب المتبعة في اللفظ وإنما إن يتعلم العرب كما كان مما يتعلمون به عنهم وضع
 فلو حقيقته منية لا يندك كونه عربة بهذا المعنى أو بعد وضع الشارع لها يتعلم العرب
 بها فاعلم فيه **قوله** ولذلك حلف أن لا يقولوا إن خشت تبوء آية من قال
 لا يلزم من ذلك كونه القرآن من غير أن يكون اسم لكل أو خشت تبوء آية ما يدل
 على أن خشت تبوء آية من غير أن يكون اسم لكل أو خشت تبوء آية ما يدل
 البلية قلت هذا الكلام عند المنع وكيس إلى أن فيهم التلبس بالخروج إنما يكون تلبساً بالكل
 لو لم يتعارف في تلبسهم بجميعه كالبلد وأما إذا تعارف ذلك فلا والله لو حلف
 لا يقولوا سورة الم لا يثبت الأقبوة كلها في قلت أو أقرت الكلام على أنه عند المنع
 فلا وجه للمعارضة لأنه كلام على السند فلما استندنا والمنع لأنه أو الم يطلق القرآن
 على البعض كان التفسير للكل مذكور ما ذكرنا وأما ذكرت من الكلام فكلام على أصل السند

بعد من ستر السند وذلك لا يكون في وقوع الشك في صحة الدليل المستند المدلول
غيره فالأصح أنه لم ينفذ ذلك الشك في السند البتة ولا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول
بده الوجود من التاويلات وارتكاب التحويلات خلاف الظواهر البتة فتدبر
فلو كان المدعى هو القطع فلا يصح **قوله** وإذا شارك أجزاء الكل في وقوع المعنى
وتوجه مدعى القول على ابوجه والآية أن إعراب منكر مغنى عن الجواب
ولم توجه إلا كونه منكرًا لفظيًا منها كما ذكره وشرح شرح لأن الشراك المحذور
الشراك اللفظي كقوله الأول بالنسبة للثاني وتعلق الوضع بهما وعلى هذا فالمدعى بالتعلق
هو فرد وكان مستحال العام والخاص لا حرج في خصوص خبر كونهما بالخصوصية
يستفاد من التورية لفظ البعض منها واللفظية الحقيقة فتعلق وضع له فاما قوله الثاني
هذا لما بعض الماء فلا شك في كون الماء منها حقيقة **قوله** كونهما منوعين في قول
الأول أن يقول العبد لعل على ما هو عليه أو قد لا يقال العبد على ما عليه عيني
يقال جار مجازي وحل من تعنت ولا محاسبة معصية للتجرب وليس من مطلق الصدق
الذي كان لفظ الأيمان حقيقة لتورية فيه واجبات المحسوسة ملاقة لتعبد بها فلا يكون
الأيمان مجاز فيها فانه في شرح الشرح في إيمانها في صدق تعبد في سبب العبادات
ولو ازمعوا لغيره قول الأول أن يقول نعم لو جعل الأيمان محققا لصدق
كان شرطاً لصحة العبادات ومع كونه التجوز كغيره لغير المعنى للأيمان فانه في
من أنما يشبه على ما قبله من سبب لغيره فاما أن يريد بسبب لغيره
ولا يدل على أنه يصح إطلاق الموصف على ما هو في الواجبات والأيمان على أنها
فان هذا الكلام يدل على أنه حل الأيمان على التعبد في الخصوص حيث سلم سبب لغيره
العبادات ومع كونه الأول ونقول الأيمان عند عبادات عن العبادات المستند
شرعاً لا مجرد هذه البينات والى لم يكن معناه بالتعبد لغيره بل هو تعبد لغيره

قوله

انحصار سبب لوجود العبادات المتعبد شرعاً إذا لا يصح العبادات بدون ذلك تصديق
وقا قانم راوكن سره بعد قولنا فلا يكون معناه إيماناً ولا حقيقة مقوله بل موضوعاً مستنداً
ولا يخبر أن شوق كلامه لمن يدل على أن هذه الدلائل لا ثبات الحقيقة الدينية الشرعية
خاص من التعبد وقد عرفت أنها من قسم واحد وعرفت أن الواقع منها بقسم واحد
أن لا يعلم من الله معناه ولكن يعلم لفظه ففرض القسم لا بد أن يكون من واقع الله
تضمن الدليل على الدعوى فذكره قدس سره أنه على الاحتمال الثالث وأما قوله الثاني
يحل كونه موضوعاً ابتدائياً متعلقاً به مخالفاً لما ذكره في شرح الشرح محال نظر اللهم إلا أن يحل
كلامه على أنه احتمال لا قطع مع قطع النظر عن الدليل بل مجرد النظر لا نفوذ لكلامه
قوله وفي الشرح لاجابات المحسوسة هو من سبب المتعبد أن الأيمان عدم هو
مجموع التصديق مع فعل الواجبات وقد مر في ذلك في مواضع من الكتاب اللهم
أن يحل التصديق على عبادات العبادات بناء على أنه عباد قلبية كما يجب أن تعم
فتناول الكفر المحرمات حتى تنطبق الدليل الثاني لهم على الدعوى حيث قالوا في أن قطع
الطريق لصدق ليس بمعروف بناء على أن لفظه لغيره هو الكفر الذي مر في سبب
والاعمال ومع كان محال ليقول محقق المسألة المتعبد بها **قوله** فالعبادات
هو الأيمان قال في شرح الشرح قال في المدعى أن الأيمان هو العبادات قلنا
صحة الحكم من الصفات تقتضي كونه المفهوم وأنه لا يصح الحكم بغيره كما يصح الحكم
فما حكم قولنا لاجابات هو الأيمان والأيمان هو العبادات واحد وقد مر في
هذا الجواب بوجه قولنا لغيره فعل وشرطه إلى غير ذلك وحسب من لو أن
المدعى أن كونه المفهوم ومع كان على الأصل والحكم واحد أو رد هذا الجواب
بأن لا دلالة في الكلام على التأكيد بل اللازم منه مجرد الحكم والصدق **قوله** قد يكون
وهو العبادات المدلول عليها بقوله تعبدوا الله على أنها للعلوم والعبادات المذكورة

ان تعريفها ما در غير شايع **قوله** وجعل الاعلام من العرب قال قدس سره انما
 في الاول فان يقال فيها العجبة في هذه الاعلام لغير معرفة كونهما لغويين
 اخذهم للفظ مع الوضع من غيرهم والجماع عبارة اخذ اللفظ اعم من ان يكون مع الوضع
 او بدونه فمرادهم بالاستيلاء من العرب ولا يكون الا جماع عليه مضافا لوقوع التسمية في
 اقول هذه المناقشة من غير اللبس او الاشكال انما اردت ان العرب لفظا براهم مع الوضع
 على ما اشتهر ولدت من سبيل او لعل ذلك ساء لشيء مما فتنه والاول ان في تعريف
 لانها لم يعرف فيها ما هو حال اللام لو الاضافه بل ابراهم من ذلك ومع كونه التسمية
 ابراهيم الحق الاواب يروى خلافا خلافا لغيره من قول اللام والاضافه
 مرجحة انه علم ورفعه لغيرهم منها مع الاعلام تعرف منهم فيه وكذا وضع الكسرة والنون
 لانه غير معروف واما المناقشة التي يقال فيها على عدم تسليم ان هذه الاعلام موثقة
 بما وقع فيه التوافق فان الاعلام ليست حاصلة في اصل اللغة وانما هي ما
 في اصل اللغة لان وقوع الاعلام العجبة في التوافق كثر ولا يمكن انما **قوله** في
 عرب فلا يعرفهم انما قيد الحاطب العرب لعدم لغتهم لئلا يقال فيهم من غير كونهم
 اعمى وانما طبع به بان لا يوجد فيه العرب قال الجوابين لا ارجو ان
 اللازم من الدليل لغير تنوع خاص هو انما في التوافق على ان لا يعرف ولا يعلم من غير
 مطلقا اقول الاطر في الجواب الثاني ان لا يقيد العجبة بالعدم لانه خلاف
 بل يقال العجبة الواقعة في القرآن لما سلب التعريف لها بكلام العرب فصحت ان
 القرآن غير متشبه بل غير العرب وهو العجبة لغيره والدر لم تعرف **قوله** احد
 قال في شرح الشيخ شبه هذا الموضع الاعراض على الحلب والجبب بالفتح والجر
 فان احد ما ليست اصلا لا فوال كان صلا في الجمل لا يخرج ان اعلم ما
 احد النقطتين ورفعه الا وتوقف على العلم اشتقاقه من تعريف الاشتقاق بذلك

فقد قال اصلا بالسر اي بالصلح لا صلا في الجمل اشتهر كتب قدس سره حاشية
 عند قول اشتهر لو كان في الوضع فيه اشاره الى بيان معنى الاصل وهو ان يكون
 موضوعا ابتداء كما قيل في مشتق لفظ او لفظ او موضوعا ابتداء الى اوجه فليكن
 الاول مشتق من الثاني فليكن الاشتقاق فلا يروى انه لا يعرف كونه للفظ اصلا او
 الا ان يكون احد مشتق والآخر مشتقا منه وقوله غير ما هو في حقه خارج عن المعلوم لانه
 لذات غير مشتق اشتهر ولا يخرج ان لفظ مراد الكلام ان قدس سره تصدي ليدفع
 الدور الذي اورد في شرح اشرح واول انه لا يدفع بذلك لانه انما يلزم الدور
 لتقييد الاصل بكونه لا غير مشتقا من الاصل في تعريف المشتق وما فهم من التسمية
 وهو ان يكون موضوعا ابتداء هو معنى الاصل لطلب الاصل في ذلك التسمية ولا يقيد
 ذلك في انه اذا اريد ان يعرف كونه لفظا اصلا لا يعرف فلا بد ان يعرف
 كون الاشتقاق منه فلا بد ان قدس سره في دفع دور او فهم من تعريف الاصل بان
 معنى الاصل وهو ان لا يعرف لفظا مراد الاشتقاق منه فان الاصل اعم من
 على ما قلنا في دفع ذلك الدور في ذلك بان يراى ماضافه الى الاصل
 الشرائع كونه في ذلك التسمية وانه قد عرفت ان الاصل اعم من الاشتقاق
 فلا يلزم الدور من هذه الجهة قل في دفع الدور معرفة الاصل الجبروت في معرفة
 الاشتقاق الجبروت والدرين يرد تعريفه هو معرفة الاشتقاق وليس الاصل في تعريف
 الاصل معرفة الاصل لفظا فلا يرد دور في تعريفه تعريف القياس اولى في نظرنا
 فلان لست اضاف الاصل الى ما هو مشتق من الاصل له وشارع الشارع
 انما اشرم الدور من هذه الاضافه بانه لا تصور ان كونه التسمية بالقياس الى
 الاصل انما يعرف بكون ذلك الاشتقاق منه فيعلم الدور فقط انه كما توقف معرفة
 كون التسمية اشتقاقا غير معني على معرفة اشتقاقه منه اي هذا الاشتقاق المعين

ليس معنى مشتق فان الاصل اعم من
 او تعريفه بانه اشتقاق او تعريفه بانه اشتقاق

معنى الاصطلاح في معنى المشق والحق بغير ضرب على ندم الكوفيين لانه
 يتحقق وتختلف لاي اصلا ان لم يبادر المعنى الى معنى الاصطلاح هو معناه الحقيقي
 تمام معناه والا لكان مرادفا لا يتغير عليك الصواب الا ان
 يحل المعايير كسب اللفظ كان للفظان متجسدا ولا يتصور اشتقاق احداهما من الاخر
 لوجه توجيها ذلك منها ان قوله والا لكان مرادفا متعلق بقوله اي في المعرفه
 ان قوله وذلك لم يجعله مرتبه من قوله وحله فيصير قوله والا لكان مرادفا متوسط بينهما
 حتى ايقنا ولما ذكره في شرح شرح مراده يرد عليه ايضا ان عدم شرط التغير في
 لا وجب عدم المعايير في المعنى شرط مرادف وان اراد المرادف في الجملة
 يعني لصوره كالمعنى مع القيل في فيا وفي ذلك فيكون دفعه ما يختار ان المرادف
 المرادف في الجملة وهو لفظان المعايير لفظا متجسدا معنى لستين بالمعنى
 لا شقا وشقا من وفيه ايماء الى لفظان لغيره لشيء من هذا القيد
 تمسك بالاصالة والفرعية على ما يشير اليه ومنها قوله والا لكان مرادفا لغيره فيقول
 وربما زيد في احد معر ما في المعنى او بقوله فيخرج ويخرج المعايير من المعرفه
 فصح الكلام لا تكلف وفيه ايماء لفظا ومعنى اما الاول فخطا ولما لا
 قلان هذا الجليل سبب عدم استقامته ولا يسر رايه لغيره لستين ان
 لا يذكر فيه كونه مستحيين وايضا يلزم ان يكون المعنى مع لفظا متجسدا في الجملة
 خلافا لصرح به في المعنى ولا يلزم من لستين مع لفظا متجسدا في الجملة
 لا يستقيم والمعنى ان حله على لغيره لفظا لا يستقيم الا بالاصالة والفرعية لا يتصور
 تغيير المعنى فلا بد من حله على تغيير المعنى لا يلزم المرادف في المعنى لغيره لشيء
 او لا يكون اصالة وفيه ايماء ان الاصالة والفرعية لغيره لشيء في المعنى
 ان لا يحل عليه في اللزوم استنادا كونه في الاله لغيره لشيء في المعنى

اللفظ ذلك ظاهر ونعم قال في تفسيره انه من طعن في التام الاول او كان كغيره قوله
 زيد من اى المعنى كالمعنى في لفظا متجسدا في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 الاضالة والفرعية لا يتصور بدون المعايير في اللفظ فبعد من باره لا حاجة الى التفسير
 اللفظية ثم لم يجعله في المرادف لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 عينا ومفردا او لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى مع ان
 البقاء عليها والاياد بالاصطلاح مفسره باليه المعايير في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 المعنى لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 فالعدل قسم منه وعلم ان المعنى لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 في احوال جميع احوال اللفظ في المعنى لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 تحسب تمام معنى الاصطلاح في المعنى لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 مع الصغرة واما على الترتيب فيصير ان يكونا مخصوصا وكذا المراد بالمتسببه
 اما ما يشا في الموافقة لا كرايم منها او لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 انه لا بد من جعل المتسببه في المعنى لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 اصلا اما الاصغر فلا شقا والترتيب واما الصغرة والكثير فلا موافقة لغيره لشيء في المعنى
 كونه مرادفا وكذا في الاصول مرادفها من معنى العرف في الاصغر وكذا في
 او لا يمكن ان يلقب على احد الاخرين لا في المواقف في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 جامع للجمع والصدق على بعضها ولم يصدق على غيرها من اول اصل الحروف
 المترتبة على الحروف لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 الترتيب في معنى الاصغر واعلم ان الشقا مطلقا لا الاصغر مخصوصه
 كما وقع كلامه في سره على ما قبل على مخصوصه لا المواقف في المعنى لغيره لشيء في المعنى
 من الواضع مما اى العلم به فربما هذا الاعتبار كما قال المحدث في تعريف الشقا

بالاشارة الى صحة التسمية او هو العلامة للجارية والى كماله صدق عقله ان الانسان
ليس كسائر الحيوان بمعنى انما هو كسائر ما به عاينه ليس كسائر الحيوان
حقيقة في الانسان من حيث كونه فردا من افراد مفرقة اقول فيه بحث اما اوله
بان ما هو علامته انما هو العلم بالكلية فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
صحة التسمية بالكلية فيه اللهم الا ان يحكى التسمية بالكلية بعد الاستقبال ووجه
عن كلامه قدس سره انما هو ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
عليه غير منقطع الغاية واما ما ينافي ان قوله وفاربه في الحال فانه مشترك في كماله
انه جعل قيد الحال قيد اللاتمام في التسمية المفردة وقد عرفت بان هذا الجواب لا يحل
الدليل على التسمية الاخر الذي هو قوله قدس سره لا للتسمية المفردة في كماله بل للتسمية
على مفهوم كل فرد غير انما هو عليه من حيث العموم بفرص جمع افراده وهذا
الوجه هو المتعارف وقد عرفت انما هو عليه من حيث كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
ما تعبنا بحقيقة من فروعها في كماله من غير جمع الافراد ونظيره رحمه الله
المعبر عن كماله في التسمية بغير كماله في التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
محمود كونه متعلقا بالحال ثم اقول الدليل المذكور هو قوله في التسمية الاولى او قوله
النحو انما يتبين بصورة كونها حادثة بالفعل بعد ان لم يكن حادثة او كذا
ان يكون حادثة في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
اوله في التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
الاول وجعل الاستقبال قيد التسمية كان لمفهومه المتعارف في اللفظ
لا المتعارف حقيقة وقد عرفت ان التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
وكذا اذ جعل التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
بما قلناه في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله

١٤٢
التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
للتسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
منع صدق التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
المتعارف بلفظ الاشارة الى ان هذا المشترك ليس في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
لا نعم من حيث التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
يستدل به من قبلنا في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
ولانه عليها وذلك لا يرد من عدم الاطلاق في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
ان عدم الاطلاق على التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
المتعارف بلفظ الاشارة الى ان هذا المشترك ليس في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
هذا ما وجدناه في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
على ما يستدل به من قبلنا في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
قام به فان الاطلاق في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
او اطلاق التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
حيث يتناول الاستقبال خلاف الاطلاق في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
المتعارف بلفظ الاشارة الى ان هذا المشترك ليس في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
وفي بحث لان اسمها على كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
كان ولا يكون لصحة التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
انما هي التسمية في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
اسمها على كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله
الاصل اذ لم يمتنع من كونها كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله فليعلم ما قررنا ان لا يكون مشترك في كماله

بعد انه في هذا محاربا خلافاً لاجماع المحققين على انه في محاربا بما في ظاهره
ما ذكره اجواب من المصنف والشيخ في اجوابه محاربا كسواء الكاوت
اجواب معارضة قوية يمكن ان يستدل به على الاشراط ولا يبعد ان يقدم من قبل
المذهب الاول لعدم تخصيص الحكم بالعمارة واجواب الجمل السهل الايمان عبارة عن
بالفعل الحاصل في القوة المدركة بل عن البصيرة الحاصل سواء كان حصوله في القوة المدركة
او اخره واما اجواب تخصيص الدعوى باسم الفاعل الترتيبية حدوث دون انوث
في شرحه فاقول فيه ان هذا التخصيص لم يكن في كونه كونه الدعوى على ان هذا
الاستبعاد ليس مختصاً بهذا المثال الذي كان بمعنى الثبوت بل عارضة الا انه لا فرق بين
احدث فاعل واقول في تور هذا الدليل القوي حاشية طائفة اذ كان حاشية
فصار اسود فلا شك ان البصيرة عليه ان يكون حقيقة كان محققاً لا وجوداً
الحكاية عن الجسم متحد الجسم في الوجود ولا شك ان مفهوم لفظ اللفظ الذي
متحد الجسم في الوجود لعدم الجسم ولم يكن في هذا الوقت موجوداً في وجود الجسم
والا لاجتماع البصيرة واداء لعدم مفهوم الجسم فاعلموا لفظ البصيرة
على غير الموضوع له لان لفظ البصيرة لم يوضع لاجتماع الجسم بل للمفهوم الذي كان
افراده وكان موجوداً في الوجود في حين انعدام هذا المفهوم من الجسم فزال اللفظ في
بين الجسم وبين البصيرة وهو كونه محملاً عليه في الوجود ولم يبين الجسم من افراد
اللفظ عليه محاربا وانما قلنا ان اللفظ الموضوع العام يستعمل في افعال الكائنات
او كان مستعملاً حقيقة في ذلك المفهوم العام والخصوصية متساوية في امور اخرى فادرك
المفهوم الموضوع له كان استعماله في غير الموضوع ورمانية عليه ما اذا صدر المأثور
فاطلاق الماء عليه كان محاربا بخلاف لعدم تعاقب مودة المائية ولا يكون في المحل
ما في الماضي في هذا الكلام يرجع الى ما سيجري كون اطلاق المشتق لا بد فيه من قيام

المبدأ غير مشتق حيث قالوا استوفينا فلم نجد الا ذلك منها لم يستوفوا فلم نجد
اطلاق اللفظ حقيقة على المحل مع زوال المعنى عنه كالماء والهواء والخرق لا يفرق في
الانطباقات والاشكالات فالحق فيه من انما قيل انما لا يفرق في اللفظ والاعم
مستعمل في اللفظ وبهذا صرح في شهر حيث قال والاعتدال في المشتقات جميع
افعال المحل فان هذه العبارة لا يحل على لفظ المحل على ما توهمه من ان لا يكون
على مفهوم المحل المذكور كونه في الجسم الفاعل كونه توجبه في قوة تميزه بل
لفظ الاكثر انما لا يفرق حقيقة للفظ في اير لفظ الجسم وذلك لانه لا يبعد لفظ المحل
كان ايا لا زماناً من الوجود وعدمه قال قلت يمكن ان يكون في هذا التفسير انما لا
كلام في شهر ان الاستعراق المستفاد من لفظ الجسم المراد منه الاستعراق العرفي الذي
الاكثر قلت حاشية مع الاكثر لا يلائم عليه لعله المشتقات وكذا البصيرة
الزمانية لعمارة في لفظ الجسم لا يلائم عليه لفظ المشتقات ثم لماذا اي ترك في
اولاً تركه وذلك لاشتراك المشتقات في لفظ واحد في المشتقات في لفظ واحد
الدليل توهم ان مشتق المحل اراد المحل بمقتضى الزمان لغير انقسم الجسم الى واحد
فمراد اجواب التخصيص الذي هو اجواب الجمل الا ان المراد منه لا يبعد في شهر في
يعد عرفاً الا ان ذلك يختلف باختلاف الافعال والافعال في لفظ البصيرة
الفصل في قول الحق في الرجوع فيه الى العرف وكذا في المحل على ما ذكره هنا
اللفظ هنا لا يلائم المحل لم يصدر هنا بل لفظ الجسم الاكثر في لفظ الجسم على الجمل
الذي هو متساوون الاستعراق واداء لفظ المحل ليعبر اي لفظ المحل في
على انه متساوون في لفظه فاعلموا ان زيد كونه في كونه المحل بمقتضى
كما هو في المذهب الصحيح واحد الاخر في الكلام لا يتم الا بذلك واما لا اتفاق
بطلان فانما هو مشتق والماء فلا يراه في لفظه في لفظه ليعبر بهذا

